



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ابن خلدون - تيارت -



كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر

التخصص : إدارة مالية

الشعبة : علوم التسيير

بعنوان :

السياسة المالية و أثرها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر

حالة الجزائر 2000-2020

الأستاذ المشرف

د . داودي ميمونة

إعداد الطلبة:

- براهيمية جمال

- عرابي خالد

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الدرجة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	أستاذ محاضر أ	د . عدة عابد
مقررا	أستاذ محاضر ب	د . داودي ميمونة
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د . شريف محمد
مناقشا	أستاذ محاضر أ	د . صافة محمد

السنة الجامعية: 2021/2022

## الأشكال

33	الشكل (1-1): السياسة المالية التوسعية
34	الشكل (2-1): السياسة المالية الانكماشية
74	الشكل رقم (02- 01): منحني لافر.

## الجداول

62	الجدول رقم (02- 01): مجموعة العوامل المؤثرة حسب نظرية الموقع المعدلة.
98	الجدول رقم (03-01): نتائج اختبار، ADF عند المستوى والفرق الأول على المتغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5 %
99	الجدول رقم (03-02): نتائج اختبار، kpss عند المستوى على متغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5 %:
100	جدول رقم (03-03): نتائج تطبيق اختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة (اختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج)
101	الجدول رقم (03-04): نتائج اختبار ديكي - فولار ADF للبواقي E

# المحتويات

# فهرس المحتويات

الشكر

الإهداء

I ..... المحتويات

IV ..... قائمة الأشكال والجداول

أ ..... مقدمة

## الفصل الأول: مدخل إلى السياسة المالية

02 ..... تمهيد

03 ..... المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

03 ..... المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها

04 ..... المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

07 ..... المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

10 ..... المطلب الرابع: محددات السياسة المالية

12 ..... المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

12 ..... المطلب الأول: العوامل السياسية

13 ..... المطلب الثاني: العوامل الإدارية

15 ..... المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي

19 ..... المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

19 ..... المطلب الأول: السياسة الضريبية

24	المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام
28	المطلب الثالث: ماهية الميزانية ومركزاتها
34	المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية وآلية عملها
37	خلاصة الفصل

## الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر

38	تمهيد
39	المبحث الأول: ماهية الاستثمار
40	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار
43	المطلب الثاني: المحددات و المقومات الأساسية للاستثمار
45	المطلب الثالث: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي و أهداف أطرافه
47	المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر
47	المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر و أهم النظريات المفسرة له
65	المطلب الثالث: عوامل و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر و آثاره المحتملة
70	المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر
70	المطلب الأول: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار
73	المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الضريبية و الاستثمار الأجنبي المباشر
78	المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام و الاستثمار الأجنبي المباشر
80	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: أثر مركبات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر  
الجزائر أنموذجا

83	المبحث الأول: مدخل للاقتصاد القياسي
83	المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي
85	المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد
88	المطلب الثالث: اختبار الفرضيات
91	المبحث الثاني: دراسة خصائص المتغيرات
91	المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية
93	المطلب الثاني: التكامل المتزامن
96	المبحث الثالث: تقييم أثر مركبات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر (2000-2020)
96	المطلب الأول: تعيين النموذج ودراسة الاستقرار
100	المطلب الثاني: دراسة السببية وتقدير النموذج
104	خلاصة الفصل
106	خاتمة عامة
111	قائمة المراجع

# المقدمة

تعتبر السياسة المالية عنصرا أساسيا في السياسة الاقتصادية للدولة فهي مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة للإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

وفي هذا الإطار قامت كل الدول بوجه عام بسن تشريعات تمنح حوافز مغرية للمستثمرين الأجانب وتزيل كل القيود و الحواجز التي تقف في طريقها، وكانت الجزائر من بين هذه الدول التي وضعت قوانين استثمار والتي من خلالها تقدم ضمانات واسعة للمستثمرين الأجانب أو المحليين على حد سواء، فقد أصبحت الدول تولي أهمية كبيرة للاستثمار الأجنبي بحكم أنها تنظر إليه على أنه فرصة للنمو و التطور .

والسياسة المالية كأحد الأجزاء المكونة للسياسة الاقتصادية فهي تلعب دورا مهما في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال مختلف أدواتها، ويتمثل دور السياسة المالية في دعم وتحفيز الاستثمار في استخدام مكوناتها المتمثلة في السياسة الإنفاقية و السياسة الضريبية، ويبرز دور السياسة الإنفاقية في الإنفاق على الجوانب والمجالات التي توفر وتهيئ مناخا استثماريا ملائما ومساعدة على الاستثمار، ويظهر دور السياسة الضريبية من خلال التحفيزات المقدمة للمستثمرين لجعلهم يفضلون استثمار رؤوس أموالهم. وبالرغم من مكانة الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الكبير الذي يلعبه في تحسين وتنمية اقتصاديات الدول النامية، وتسابق الدول العربية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية وتشريع القوانين الجاذبة للاستثمار، إلا أن الواقع هو أن الدول العربية ومنها الجزائر لا زالت تعاني من مشكلات ومعوقات كثيرة من أبرزها: مشكلة البطالة، التضخم، وكذا الركود وانخفاض أسعار منتجاتها الأولية وحجم صادراتها وكذا انخفاض حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية، كل هذا حد من القدرة على جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية.

### الإشكالية:

تتمحور إشكالية البحث في السؤال الرئيسي التالي:

**ما مدى فعالية السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر؟**

ولتعمق أكثر في هذا الموضوع نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ماهي الأهداف المرجوة من تطبيق السياسة المالية لتحقيق الاستثمار الأجنبي؟

- كيف يمكن تحديد العلاقة بين السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر؟

### الفرضيات:

بغرض الإجابة عن الإشكالية والأسئلة الفرعية تم صياغة الفرضيات التالية:





- تماثل السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.
- من دعائم نجاح الاستثمار الأجنبي رفع الرسوم الجمركية عن السلع الموجهة للخارج و تقديم التسهيلات الجمركية فيما يخص الاستثمار الأجنبي .
- ساهمت السياسة المالية المنتهجة في الجزائر ولو بشكل نسبي في تطوير الاستثمار الأجنبي .

#### أهمية الدراسة:

تبرز أهمية اختيار الموضوع في التعرف على السياسة المالية ومدى فعاليتها في تحقيق جملة من الأهداف وكيفية تطبيق أدوات السياسة المالية من أجل النهوض بالقطاعات الاقتصادية و جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.

#### أهداف الدراسة:

تكمن أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تحديد أهم مفاهيم السياسة المالية و الاستثمار الأجنبي المباشر.
- التطرق إلى أدوات السياسة المالية.
- مدى مساهمة السياسة المالية في توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر.

#### الدراسات السابقة:

من بين الدراسات السابقة التي لها صلة بالموضوع البحث ما يلي:

- 1-** دراسة إباد حماد ( مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير، تخصص إدارة أعمال، جامعة دمشق، 2009/2008) تحت عنوان " دور الصناعة التحويلية في النمو الاقتصادي " دراسة ما إذا كانت الصناعة التحويلية لها دور فعال في تحقيق النمو الاقتصادي وأسقط دراسته على دولة سوريا وواقع الصناعة التحويلية فيها.
- 2-** دراسة سالكي سعاد ( مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، في التسيير الدولي للمؤسسات، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011/2010) تحت عنوان " دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر " وأهم ما توصلت إليه أن السياسة المالية في الجزائر طيلة فترة الدراسة لم تكن رشيدة بالقدر الكافي الذي يجذب الاستثمار الأجنبي المباشر حيث لم تجدي نفعا حجم الحوافز الضريبية التي منحها الجزائر للمستثمر الأجنبي، كما لم تصب النفقات العامة التي رصدتها الجزائر في مكانها المناسب.
- 3-** دراسة زويش سمية (مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات المالية والبنوك، جامعة البويرة، 2015/2014) تحت عنوان " السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية " وأهم النتائج المتوصل إليها:



- أصبحت السياسة المالية تمارس دورا هاما وإيجابيا في معظم جوانب عمل المجتمع والاقتصاد.

- أن الإيرادات العامة لها دورا فعال في تعديل الهيكل الاقتصادي والاجتماعي.

**4-** دحاح حورية ( مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، في علوم التسيير، تخصص التسيير الاستراتيجي للمنظمات، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014/2015) تحت عنوان " هيكل الصناعة ودورها في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية" دراسة إذا ما كان تحليل هيكل الصناعة أداة كافية لتحديد الخيارات الإستراتيجية التي تتحول فيما بعد إلى استراتيجيات تتبعها المؤسسة للوصول إلى أهدافها، وأسقطت دراستها على صناعة خدمة الهاتف النقال في الجزائر.

وأهم النتائج المتوصل إليها:

- لدراسة هيكل الصناعة يجب على المسيرين دراسة أبعاد هيكل الصناعة والتي تتمثل في التركيز الصناعي، عوائق الدخول، تمييز المنتجات.

**صعوبات الدراسة:**

في دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا بعض الصعوبات المتمثلة في:

- نقص المراجع في السنوات الحديثة باعتبار دراستنا تتطلب بعض مؤشرات جديدة في مجال الاستثمار الأجنبي المباشر.

- ضيق الوقت.

- نقص المراجع في الفصل الثاني ألا وهو الاستثمار الأجنبي المباشر.

**تقسيمات الدراسة:**

تم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاث فصول:

**الفصل الأول:** جاء تحت عنوان الإطار النظري للسياسة المالية، تم تقديم معلومات عن السياسة المالية من خلال التطرق إلى مفهومها وأهميتها ومراحل تطورها وأهم الأهداف التي تصبو إليها هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فتضمن العوامل المؤثرة في السياسة المالية، أما المبحث الثالث فقد تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة المالية وآلية عملها.

**الفصل الثاني:** فقد جاء تحت عنوان الاستثمار الأجنبي المباشر تطرقنا من خلاله إلى عموميات حول الاستثمار الأجنبي تمحور حول مفهوم الاستثمار الأجنبي و مواصفاته ثم طرقتنا إلى أهدافه أما المبحث الثاني

فتضمن مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر و كذلك نبذة تاريخية عليه و أهم النظريات المفسرة له مع محفزات و عوامل الإستثمار الأجنبي المباشر و آثاره المحتملة .

**الفصل الثالث:** والذي تناول تقييس العلاقة الرياضية بين مركبات السياسة المالية والاستثمار الاجنبي المباشر، وذلك باستخدام منهج التكامل المشترك وفق طريقة أنجل جرانجر

# الفصل الأول

## تمهيد:

إن للدولة إمكانية التحكم في المجتمع عن طريق السياسات الاقتصادية التي تملكها سواء كانت سياسة نقدية أو سياسة سعر الصرف أو سياسة مالية، غير أن هذه الأخيرة تحتل مكانة هامة بين حزمة هذه السياسات لأنها تستطيع أن تحقق الأهداف المختلفة التي يصبو إليها الاقتصاد الوطني معتمدة في ذلك على أدواتها الرئيسية بحيث تستطيع تكيفها حتى تؤثر في كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع. وقد شهدت السياسة المالية تطورات جوهرية نتيجة التطور السياسي والاجتماعي لمفهوم الدولة، والمتتبع لخطوات تطور السياسة المالية يلاحظ الاختلاف الشائع الذي عرفته هذه السياسة من مدرسة إلى أخرى. ومنذ سنة 1929 أصبحت السياسة المالية أداة رئيسية من أدوات السياسة الاقتصادية في توجيه المسار الاقتصادي، ومعالجة ما يتعرض له من هزات وأزمات، غير أن هذه السياسة لا تستطيع أن تحقق كافة الأهداف التي ينشدها الاقتصاد الوطني، بل ينبغي التنسيق بينها وبين السياسات الأخرى.

وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث:

❖ المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

❖ المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

❖ المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

## المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

يأتي الحديث عن السياسة المالية في سياق استخدام الدولة للأدوات المالية العامة بهدف تسيير النشاط الاقتصادي في البلاد لتحقيق جملة من الأهداف حيث أن صياغة السياسة المالية يأتي في إطار معالجة الأوضاع الاقتصادية السائدة سواء كانت في حالة كساد أو ركود.

## المطلب الأول: تعريف السياسة المالية وأهميتها

نظرا للدور الذي تلعبه الدولة في الاقتصاديات المعاصرة تعددت المفاهيم للسياسة المالية .

## أولا: تعريف السياسة المالية

لقد وردت عدة تعاريف للسياسة المالية منها:

**التعريف الأول:** "أصل هذه الكلمة "fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزانة".<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "تعرف بأنها الإجراءات التي تتخذها الدولة بشأن أداء نشاطها المالي (إيرادات ونفقات) بما يحرك القطاعات المختلفة للاقتصاد القومي لتحقيق أهداف من بينها تحقيق الاستقرار الاقتصادي وعدالة توزيع الدخل والثروات".<sup>2</sup>

**التعريف الثالث:** "السياسة المالية هي العملية التي تهدف إلى تنظيم الإنفاق والإيرادات في الاقتصاد الوطني بغرض الوصول إلى أهداف السياسة الاقتصادية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية".<sup>3</sup>

**التعريف الرابع:** "السياسة المالية هي دراسة تحليلية للنشاط المالي للقطاع العام بكافة مرافقه ولذلك فهي تتضمن تكييفاً كمياً لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة وتكييفاً نوعياً للأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات بغية تحقيق أهداف معينة مثل النهوض بالاقتصاد القومي، دفع عجلة التنمية، تحقيق استقرار اقتصادي، تحقيق العدالة الاجتماعية بين أفراد المجتمع وتقليص التفاوت بين الدخل".<sup>4</sup>

مما تقدم نستخلص بأن السياسة المالية هي مجموعة الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.

<sup>1</sup> طارق الحاج، المالية العامة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

<sup>2</sup> خالد أحمد فرحات المشهداني، رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، مدخل إلى الأسواق المالية، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص123.

<sup>3</sup> خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، الناشر مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2009، ص28.

<sup>4</sup> أعاد حمود القيسي، المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص82.

## ثانيا: أهمية السياسة المالية

لقد برزت أهمية السياسة المالية في الوقت الحاضر وتأكدت أهميتها بشكل واضح وذلك بالنسبة لكافة الدول سواء كانت رأسمالية، أو اشتراكية، أو كانت دول متقدمة أو نامية وهذا نتيجة لاتساع دور الدولة وزيادة درجة تدخلها في النشاطات الاقتصادية، وزيادة أهمية ماليتها العامة ونشاطها المالي، وبالشكل الذي تحققه معه إدماج السياسة المالية في إطار السياسة الاقتصادية بالشكل الذي يجعلها جزءا مهما وأساسيا فيها بحيث تتحقق الأهداف التي يسعى المجتمع والاقتصاد ككل نحو تحقيقها وهذا بالتكامل مع السياسات الأخرى بالاستناد إلى الفعالية التي يمكن أن ترتبط باستخدام أي من هذه السياسات، إضافة إلى الدور الذي تلعبه المالية العامة في تبيان الوضع والهيكل السياسي للدولة فهناك ارتباط وثيق بين الحياة السياسية بما يطرأ عليها من أحداث وبين مالية الدولة فكلما كانت سياسة الدولة رشيدة كلما كانت ميزانية الدولة رشيدة بالتبعية.<sup>1</sup>

## المطلب الثاني: تطور السياسة المالية

لقد شهد علم المالية تطورا كبيرا في فكرته، وأهدافه، ووسائله، تبعا للتطورات التي تعاقبت على المجتمعات وتطور دور الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة، وهو تطور لم يقتصر أثره على علم المالية فقط، بل إنه انعكس على مفهوم النظام المالي فتغير من السياسة المالية المحايدة إلى السياسة المالية المتدخلة، حيث تعتبر السياسة المالية المرآة العاكسة لدور الدولة في كل عصر من العصور. ويمكن القول أن الدولة في أي مجتمع حديث، هي المدير والمنظم لهذا المجتمع ومن هذا المنطلق فإن دور الدولة قد تطور عبر مراحل تاريخية هي كالتالي:<sup>2</sup>

## 1- السياسة المالية المحايدة

تتمثل الفكرة الرئيسية لهذه المرحلة في إعطاء الأفراد الطبعين والاعتباريين الحرية المطلقة للممارسة أي نشاط اقتصادي يريدونه، ويكون الحافز لهؤلاء الأفراد هو الربح، ويتولى نظام السوق الحر تحديد مدى تقدم أو فشل عمل الأفراد، وبهذه الوسيلة يمكن تحقيق الرفاهية الاقتصادي والاجتماعي وبهذا لا تتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للأفراد ويقتصر تدخلها في الوظائف الرئيسية اللازمة لديمومتها، كالمحافظة على الأمن الداخلي والخارجي وبناء المرافق العامة فالدولة إذا هي التي تحرس نشاط الأفراد الاقتصادي ولا تستخدم

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الخليلي، بيروت، 2009، ص6.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص30.

المال العام للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية إذا فهي سياسة مالية محايدة وتقوم هذه الأخيرة على أسس هي كالتالي:<sup>1</sup>

- تستخدم النفقات العامة في مجال الوظائف الرئيسية للدولة؛
- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هي الضرائب فلا يتم اللجوء إلى القروض أو الإصدار النقدي الجديد لأن في ذلك منافسة للأفراد؛
- إن مبدأ المالية العامة السائد هو مبدأ الحياد المالي أي تحديد الإيرادات التي يمكن الحصول عليها، للوفاء بالتزامات الدولة للأداء وظيفتها.<sup>2</sup>
- إن هدف السياسة المالية، والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي فقط وترك التوازن الاقتصادي والاجتماعي يتحقق من خلال يد خفية توفق بين مصالح الأفراد ومصالح المجتمع. ويفهم من ذلك أنه لم يكن للدولة دور يذكر في النشاط الاقتصادي.<sup>3</sup>

## 2- السياسة المالية المتدخلة:

- كان للأزمة الاقتصادية التي أصابت بلدان العالم الرأسمالي في سنة 1929 والتي عرفت بأزمة الكساد العالمي والتي استمرت حتى سنة 1935 الأثر الكبير الذي أدى إلى ارتفاع أصوات الاقتصاديين والسياسيين بدعوة الدولة للتدخل من أجل وقف التدهور الاقتصادي الذي أصاب البلدان الأوروبية وأمريكا، وكان "جون منبارد كينز" الاقتصادي البريطاني أبرز دعاة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من خلال إقامة بعض المشروعات التي تحرك النشاط الاقتصادي من الركود الاقتصادي الذي قد يحدث في أوقات معينة، حيث يتم تحريك هذا النشاط من خلال الإنفاق لعام باعتباره المحرك للنشاط الاقتصادي وترتب على ذلك عدة نتائج هي:<sup>4</sup>
- إن وظيفة الدولة تغيرت، حيث أصبح لها دور متزايد في النشاط الاقتصادي والاجتماعي إضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة التي كانت موجودة مثل الأمن والحماية والعدالة؛
  - إن مبدأ المالية العامة السائد هو التخلي عن الحياد المالي وإحلال المالية الوظيفية محله والذي يقرر بضرورة تحديد الإنفاق العام المطلوب أولاً والذي يحقق أهداف أكثر من الهدف المالي فقط، ولا مانع أن يتحدد إنفاق

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص30.

<sup>2</sup> عبد الغفور إبراهيم أحمد، مبادئ الاقتصاد والمالية العامة، طبعة الأولى دار، زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص227.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص228.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005، ص36.



أكثر من الإيرادات العامة للدولة، وبالتالي من المسموح به حدوث عجز في الموازنة العامة للدولة، تستطيع الدولة تمويله بالقرض أو غير ذلك؛

- هدف السياسة المالية والنظام المالي هو إحداث التوازن المالي، وأيضا إحداث التوازن الاقتصادي والاجتماعي من خلال التدخل للإبقاء حالة الانكماش أو معالجة التضخم، وإعادة توزيع الدخل؛

ومن بين أهم أسباب تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمالية نجد:<sup>1</sup>

- الأزمات الاقتصادية المتكررة التي عانى منها النظام الاقتصادي الرأسمالي؛

- الاستقلال السياسي، فالمحافظة على هذا الاستقلال وضمن الاستقلال السياسي للدولة ارتأت أن تتدخل الدولة في جميع مناحي الحياة الأخرى؛

- الزيادة المضطردة في عدد السكان فهذا بحاجة إلى مراكز صحية واجتماعية وخدمات أخرى؛

- الإقبال على التعليم مما يزيد من وعي المواطن وثقافته، فوجدت الدولة نفسها مسؤولة عن كثير من الأعمال التي عجز القطاع الخاص القيام بها؛

- ارتفاع مستوى المعيشة وارتفاع الأسعار خاصة للمواد الأساسية مما جعل الدولة مضطرة للتدخل من خلال الدعم الحكومي.

### 3- السياسة المالية الاشتراكية:

يطلق عليها السياسة المالية المنتجة وتميزت بازدياد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وقيام الثورة البلشفية في الاتحاد السوفيتي السابق سنة 1927 في هذه الفترة بدأ ينتشر مفهوم الدولة المنتجة أو الدولة الاشتراكية، الذي لم يكتف بمجرد التدخل في النشاط الاقتصادي والاجتماعي، بل تعدى ذلك إلى ملكية واسعة لوسائل الإنتاج، وأصبحت الدولة تنتج جنبا إلى جنب مع الأفراد وبدرجات مختلفة حسب درجة الاقتراب من الاشتراكية، حتى أصبح النموذج للدولة الاشتراكية يقترن من سيطرة تكاد تكون كاملة على وسائل الإنتاج واختفى تقريبا دور الأفراد في النشاط الاقتصادي وامتلاك وسائل الإنتاج.<sup>2</sup> أي أن وظيفة الدولة تغيرت حيث أصبحت لها السيطرة الكاملة على النشاط الاقتصادي والاجتماعي في الكثير من المجتمعات، واختفى النشاط الفردي؛

وتميزت هذه المرحلة بما يلي:

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص32.

<sup>2</sup> عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص228

- إن المبدأ السائد في مجال المالية العامة للدولة هو الربط الكامل بين التخطيط المالي للدولة، والتخطيط الاقتصادي الشامل، وأصبح النشاط المالي للدولة جزءاً لا يتجزأ من نشاطها الاقتصادي والذي يرتبط ارتباطاً كاملاً بتخطيط الاقتصاد القومي وتوزيع الدخل وإعادة توزيعه وتوجيهه نحو مختلف استخداماته؛

- إن هدف السياسة المالية والنظام المالي هو محاولة تحقيق عدد من الأهداف وتحقيق التوافق بينهم. وهي إحداث التوازن المالي، والتوازن الاقتصادي والاجتماعي والتوازن العام أي أن دور الدولة أصبح دوراً كاملاً في النشاط الاقتصادي.

### المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية

السياسة المالية تساهم مساهمة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، كما تساعد في تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق تكييف أدواتها وأخيراً تستطيع السياسة المالية أن تساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

#### أولاً: السياسة المالية ودورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي

يعرف الاستقرار الاقتصادي على أنه تحقيق التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، وتفادي التغيرات الكبيرة في المستوى العام للأسعار مع الاحتفاظ بمعدل نمو حقيقي مناسب في الناتج القومي، أي أن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يتضمن هدفين أساسيين تسعى السياسة المالية مع غيرها من السياسات لتحقيقهما وهما:

- المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار وبالتالي تجنب الوقوع في مشكلة التضخم؛

- تحقيق مستوى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة".<sup>1</sup>

كما تساهم السياسة المالية في المحافظة على النشاط الاقتصادي في الدولة، خاصة وقت الكساد أو وقت الراج وتكون النتائج ناجعة بالاعتماد على مدى نجاح السياسة المالية، ليس من الناحية النظرية فقط بل أيضاً من الناحية التطبيقية. ونحن نعلم أن الموازنة العامة قد تكون متوازنة أو قد يكون فيها فائض أو عجز.

#### ثانياً: دور السياسة المالية في تخصيص الموارد

يمكن تعريف تخصيص الموارد الاقتصادية على أنه "عملية توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، بغرض تحقيق أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للمجتمع". ويشمل التخصص العديد من التقسيمات:<sup>2</sup>

- تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص؛

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006/2005، ص77.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص83.

- تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص؛

- تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج و سلع الاستهلاك؛

- تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة؛

من المعروف أن جهاز السوق قد يعجز أحيانا عن تحقيق الكفاءة الاقتصادية المثلى في تخصيص الموارد ذلك أنه قد تؤدي قوى السوق لو تركت وشأنها إلى سوء تخصيص الموارد أو بالمبالغة والإسراف في إنتاج السلع الكمالية وغير الضرورية سعيا وراء الربح أو بالتقليل من إنتاج السلع الضرورية وهنا يأتي دور السياسة المالية في العمل على زيادة الكفاءة الاقتصادية بإعادة تخصيص الموارد عن طريق تقديم إعانات للوحدات الإنتاجية التي تقوم بإنتاج السلع المطلوب إنتاجها أي حالة عجز جهاز السوق عن توجيه المواد للإنتاج هذه السلع كما تفرض ضرائب على السلع الكمالية؛

هناك مجموعة من الإجراءات تقوم بها الدولة لإعادة تخصيص الموارد تتمثل في:

- بالنسبة للمنتجين: هناك إجراءات مالية مختلفة كحوافز مالية لتشجيع الاستثمارات الخاصة وأهمها:

- الإعفاءات الضريبية على أرباح الأعمال في الاستثمارات الجديدة لفترة محددة؛

- الإعفاء جزئيا من الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية؛

- إعفاء الأرباح المحتجزة من الضرائب إذا ما استثمرت في إنشاء مشاريع جديدة أو تجديدها.

- تقديم إعانات استثمارية (رأسمالية) للمنشأة الصغيرة.

- بالنسبة للمستهلكين: قد تتدخل الدولة من خلال السياسة المالية لصالح المستهلكين، حيث يسعى

المستهلكون بطبيعة الحال الحصول على السلع ذات النوعية الجيدة بأسعار منخفضة وفي نفس الوقت يسعى

المنتجون إلى بيع السلع بأسعار عالية، يحدث هذا عندما يتاح لهم قدر من السلطة الاحتكارية حيث تؤدي

هذه الأخيرة في العادة إلى سوء تخصيص الموارد عندما يزداد الاستغلال من طرف المنتجين، تتدخل الدولة

بوضع حدود للأسعار بطريقة أو بأخرى، كأن تقوم بتحديد أسعار بعض السلع فقد تكون بتكلفة إنتاجها

وقد تكون أقل من ذلك ، وفي الحالتين تدفع الدولة للمنتجين إعانات مالية؛

ويمكن استنتاج أن السياسة المالية تلعب دورا إيجابيا في تخصيص الموارد وبالتالي تلعب دور هام في تغيير

أنماط الإنتاج.

## ثالثا: دور السياسة المالية في إعادة توزيع الدخل

تهدف السياسة المالية إلى توزيع أمثل للدخول، وهو الذي يهيئ لأي فرد درجة متساوية من الإشباع الناجم عن الحصول على السلع والخدمات من قبل وحدات الدخل الحدية، وفي حالة عدم تحقيق ذلك فعلى الدولة أن تتدخل لتحويل جزء من دخل ذوي المنافع الحدية المنخفضة لمشترياتهم إلى من تعتبر المنافع الحدية لمشترياتهم مرتفعة، وقد يكون هذا التدخل من خلال وضع حد أدنى للأجور؛ وتقوم الدولة بمجموعة من الإجراءات لإعادة توزيع الدخل وهي كما يلي:<sup>1</sup>

**1- التدخل في أسعار السلع والمواد:** وذلك من خلال التسعير الجبري، أو تحديد حد أدنى للأجور أو زيادة أسعار السلع الكمالية وتخفيض أسعار السلع الأساسية أو تقديم الدعم للأنشطة الإنتاجية المخصصة للإنتاج السلع الأساسية وهذا ما يقلل من الفجوة في الدخل بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة؛

**2- تعديل الدخل الشخصية:** وذلك من خلال الضرائب التصاعدية على الدخل، التي تحد من دخول الأفراد المرتفعة أو من خلال النفقات التحويلية لأصحاب الدخل المتدنية مما يزيد من دخلهم الحقيقي؛

**3- تغيير نمط الملكية:** بعض الدول تتبع من خلال فرض الضرائب على ملكية رأس المال والضرائب على التركات والهبات والوصايا.

## رابعا: دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية:

يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها " العملية الهادفة إلى تحسين مستويات المعيشة لسكان الدولة النامية، عن طريق زيادة متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، والذي لا يمكن أن يتحقق حتى تكون عملية التنمية الاقتصادية فعالة وحقيقية من وجهة نظر علم الاقتصاد إلا من خلال زيادة دور الصناعة والتصنيع في النشاط الاقتصادي.<sup>2</sup>

إذ تلعب السياسة المالية دورا إيجابيا لخلق التنمية الاقتصادية وزيادة مستوى النشاط الاقتصادي للمجتمع، لذلك تسعى الدولة لتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا الهدف كما يجب عليها أن تتجنب الوسائل التمويلية التضخمية وتعتمد على المدخرات الوطنية. بالنسبة للاستثمار القطاع الخاص، الذي يعتمد في تمويله على مدخرات القطاع العائلي وقطاع الأعمال، على الدولة أن تحفز الأفراد على الادخار وتوجههم

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 207.

<sup>2</sup> سالكي سعاد، دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010/2011، ص 56.

إلى الاستثمار المجدي ضمن خطط التنمية الشاملة وعدم التوجه نحو الإنفاق الاستهلاكي على السلع الكمالية.<sup>1</sup>

#### خامسا: تحقيق التوازن العام

أي التوازن بين مجموع الإنفاق القومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج القومي بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف وأهمها الضرائب، والقروض والإعانات والإعفاءات والمشاركة مع الأفراد في تكوين الشركات وغيرها.<sup>2</sup>

#### المطلب الرابع: محددات السياسة المالية

تتوقف فعالية السياسة المالية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها على عدة عوامل منها:<sup>3</sup>

##### 1- مدى تقدم المؤسسات العامة وكفاءتها:

من المعروف أن المؤسسات العامة (الحكومية) تقوم بإعداد موازنتها السنوية، مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف التصنيف والتقسيم لمفردات تلك الموازنات من مؤسسة لأخرى تبعا لطبيعة عملها، إلا أن إدارة تلك المؤسسات هي المسئولة عن الربط بين أهداف المؤسسة وبنود الموازنة، وعليه فإن صانعو السياسات المالية يأخذون بعين الاعتبار قدرة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات في استغلال النفقات المخصصة لها دون تبذير أو إسراف أو أخطاء والذي بدوره يدل على نزاهة وكفاءة إدارة تلك المؤسسات؛

##### 2- الوعي الضريبي وكفاءة الجهاز الإداري:

تعتبر الضرائب من أهم الأدوات المستخدمة في السياسة المالية، حيث تتناسب أهميتها تناسبا طرديا مع درجة التقدم الاقتصادي للدولة، فعلى سبيل المثال تزداد أهمية ضريبة الدخل مع زيادة التقدم الاقتصادي للدولة.

والمقصود بالوعي الضريبي أن يمتلك المواطن المكلف ضريبيا الانتماء للوطن الذي يؤدي إلى عدم التهرب من دفع ما يترتب عليه من ضرائب، ومما لا شك فيه أن الوعي الضريبي للمواطنين يزداد عندما يشعر بوجود تلك الخدمات الحكومية مقابل ما يتم دفعه كضرائب؛

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص206.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص42.

<sup>3</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، 2013، ص264.

أما المقصود بكفاءة الجهاز الإداري فهي تتمثل في قدرة وكفاءة ذلك الجهاز المسئول عن سن القوانين والتشريعات الضريبية، وكذلك الأنظمة والتعليمات المتعلقة في فرض وتحصيل تلك الضرائب، ومما لا شك فيه أن كفاءة هذا الجهاز الإداري في الدولة سيساعد صانعي السياسة المالية على تحقيق الأهداف المرجوة من السياسة المالية، كما أن وجود الجهاز الإداري الكفاء سيعمل على الحد من التهرب الضريبي وبالتالي زيادة الوعي الضريبي؛

### 3- وجود جهاز مصرفي فعال:

إن الجهاز المصرفي في أي دولة يتمثل بالبنك المركزي بالإضافة إلى البنوك التجارية والمتخصصة وكافة المؤسسات المالية، وعليه فوجود جهاز مصرفي فعال ومتقدم سيساعد في وضع السياسة المالية الملائمة لاقتصاد تلك الدولة وذلك بسبب أن تنفيذ السياسة المالية يتم عبر ذلك الجهاز المصرفي، وعليه فإن الإطار الذي توضع فيه السياسة المالية يعتمد على قدرة الجهاز المصرفي ومدى كفاءته؛

### 4- وجود سوق مالي ونقدي كفاء:

إن وجود أسواق مالية ونقدية كفاء يساهم في سهولة عملية تسير الأصول المالية بأقل التكاليف وبأقل جهد وهذا بدوره يحفز الأفراد على الاستثمار بمهدين السوقين، ومن هنا نجد أن وجود سوق مالي ونقدي منظم ومتقدم يساعد صانعي السياسة المالية والنقدية على حد سواء في صياغة تلك السياسات الملائمة للدولة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> سامر عبد الهادي وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص264.

## المبحث الثاني: العوامل المؤثرة في السياسة المالية

لقد عرفت المالية العامة بأنها دراسة الآثار القانونية والسياسية والاقتصادية للإيرادات ونفقات الموازنة العامة لذلك هناك عوامل متعددة تؤثر في السياسة المالية منها ما يؤثر بالتشجيع ومنها ما يؤثر عكس ذلك، لهذا ينبغي مراعاة هذه الآثار المتنوعة وذلك على النحو التالي:

## المطلب الأول: العوامل السياسية

إن كل نظام ضريبي هو ناتج عن قرار سياسي، حيث أن هذا التأثير للسياسة الضريبية وجد منذ القدم وقد مس كل من الدول المتقدمة والمتخلفة.

إن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح لأن الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، كما أن تحديد قيمة هذا الاقتطاع وتوزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، ويمكن توضيح الأثر المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية كما يلي:<sup>1</sup>

## أولاً: تأثير الظواهر المالية على السياسة الداخلية:

يمكن للسياسة المالية أن تؤثر على الحياة السياسية سواء عن طريق النظم السياسية، حيث أن كل نظام سياسي يمارس اختصاصات مالية يستخلص من هذا الواقع سلطة سياسية أعلى من السلطة النابعة عادة من الأحكام القانونية التي تحدد نظامه وخير دليل سلطة البرلمان واختصاصه المالي وتفوق وزير المالية لأنه المسؤول الأول عن تحقيق التوازن بين نفقات وإيرادات الدولة، كما أن له الحق في الاطلاع على جميع القرارات التي يمكن اتخاذها من طرف زملائه والمتعلقة بالنفقات ومن أجل السماح له بإنجاز عمله المالي تم منحه امتيازات قانونية اشتق منها زيادة سلطته السياسية.

كما يمكن للسياسة المالية أن تمارس تأثيرها على الحياة السياسية من خلال تأثيرها على الأحداث السياسية ذات الأصل المالي أي الناتجة عن أسباب مالية وضريبية مثل تأثير العبء الضريبي على الطبقات الفقيرة.

## ثانياً: تأثير العوامل السياسية على السياسة المالية

يمكن أن يظهر هذا التأثير من ناحيتين فمن ناحية تأثير البنيات السياسية نجد أن الطبقة الحاكمة في أي تاريخ تمثل عنصر هام للتوجيه المالي للدولة، أي أن السياسة المالية وحجم توزيع النفقات وتحصيل الإيرادات

<sup>1</sup> دراوسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 64.

مكيفة بقدر كبير حسب النظام السياسي السائد أي أن الفئة ذات التفوق السياسي تستعمل سلطتها المالية للمحافظة على سيطرتها في الدولة سواء عن طريق السياسة الضريبية أو حتى عن طريق النفقات العامة التي أصبحت تستخدم كوسيلة تأثير اجتماعي واقتصادي مثل الإعانات.

أما من ناحية تأثير الوقائع السياسية، هو أن الأحداث السياسية الهامة لها انعكاسات على السياسة المالية لما لها تأثير على إمكانيات الإيرادات وما تحدثه من تغيرات في قيمة ومحل النفقات العامة ومن هذه الوقائع السياسية نجد الحروب عادة ما تترك خلفها آثار مالية مثل عبء القروض ونفقات إعادة التعمير إضافة إلى الاضطرابات الاجتماعية التي هي الأخرى لها انعكاسات على السياسة المالية وعادة ما تؤدي هذه الاضطرابات إلى عرقلة عمل المصالح الضريبية الذي ينعكس على التحصيل الضريبي.

### ثالثا: التأثير المتبادل بين الموازنة العامة والعوامل السياسية

الميزانية هي ذلك التصريح الدوري الممنوح من البرلمان إلى السلطة التنفيذية بتحصيل الإيرادات وصرف النفقات ومن هذا يظهر جليا التفوق التشريعي على السلطة التنفيذية الناتج عن تطور تاريخي طويل، كما يوجد وثيقة يبين الموازنة والبرلمان فقد ظهرت الموازنة أحيانا لدعم البرلمان.

### المطلب الثاني: العوامل الإدارية

من العوامل الهامة التي تؤثر في السياسة المالية نجد العوامل الإدارية فهي تؤثر فيها وتتأثر بها ومن أهم جوانب السياسة المالية تأثرا بالجهاز الإداري هو الجانب الضريبي، لذلك فإن النظام الضريبي يجب أن يتكيف حتما مع الهياكل الموجودة حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها.

هناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية فكلاهما يؤثر ويتأثر بالأخر على النحو التالي:<sup>1</sup>

### أولا: تأثير العوامل الإدارية على السياسة المالية

إن هذا التأثير هو تأثير مزدوج فهناك أثر البنات الإدارية، وكذلك تأثير السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

#### 1- تأثير البنات الإدارية على السياسة المالية:

هناك بعض البنات الإدارية تحتاج إلى نفقات كبيرة لأنها تحتوي على عدد كبير من المرافق وما تتطلبه من عنصر بشري ومالي قد لا يكون متوفر في دولة معينة، كذلك في حالة اعتماد الأسلوب اللامركزية على نحو

<sup>1</sup> زويش سمية، السياسة المالية وأثرها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة،



موسع فإنه يؤدي إلى زيادة النفقات لأن الهيئات المحلية ذات الاستقلالية المالية تميل عادة إلى المبالغة في نفقاتها، كما أن هناك اتجاه مفاده أن الإدارة المحلية أقل صلاحية من الإدارة المركزية من ناحية تحصيل الضرائب ويرجع ذلك إلى ندرة الكفاءات الإدارية في الهيئات المحلية بالإضافة إلى المرتبات الأقل والوضع الأدنى، لكن هذه النتيجة ليست حتمية لأنه يمكن اعتبار الهيئة المحلية إدارة سيئة بل قد تكون أفضل من الإدارة المركزية؛

## 2- تأثير السياسة الإدارية على السياسة المالية:

للسياسة الإدارية مظاهر عديدة لها انعكاسات مالية كالمؤسسات والمنشآت الإدارية، فبناء المصانع والمنشآت العامة في جهة ما تكون مصدر موارد مالية هامة لما يفرض على المصنع من ضرائب مختلفة، كما أن هذا المصنع يساهم في زيادة النشاط الاقتصادي من ناحية عن طريق تنمية الاستهلاك ومنه زيادة الموارد المالية، وهذا ما لا نجده في المناطق التي تنعدم فيها المصانع ومؤسسات العمل لما تعانيه من صعوبات مالية جمّة، لأنه مع غياب الأنشطة الاقتصادية فمن الصعب فرض ضرائب هامة؛

## 3- تأثير السياسة المالية على المؤسسات الإدارية:

تؤثر العوامل الإدارية في السياسة المالية فهذه الأخيرة هي الأخرى تؤثر في الكيانات الإدارية تأثير مزدوج فهناك تأثير على المؤسسات الإدارية، وكذلك تأثير على السياسة الإدارية وذلك كما يلي:

### 3-1- تأثير العمليات المالية على المؤسسات الإدارية:

نجد على الساحة الإدارية أن أي جهاز يمارس اختصاصات مالية فإنه يستمد من ذلك تدعيما لسلطاته كما أن الحكم على مدى استقلالية الهيئات اللامركزية يتبع مدى استقلالها المالي أي على مدى السلطات المالية الممنوحة لها ولهذا لا يكون الاستقلال حقيقيا إلا إذا كان للهيئة المحلية إيرادات مستقلة مثل إيرادات أملاكها مع التمتع بحرية الإنفاق دون اللجوء إلى السلطة التشريعية للحصول على التصريح بالإنفاق.<sup>1</sup>

إضافة إلى ما سبق نجد كذلك وظيفة المحاسب العمومي (أمين الخزينة) الذي يقوم بمراجعة صحة عملية الإنفاق قبل إجراء أي عملية ولهذا يصبح المحاسب والمراجع للأعمال المدير الذي يأمر بالصرف دون أي ضغط من طرف هذا الأخير على الأول، ومنه يتضح أن الاختصاص المالي للمحاسب والمسؤولية التي يتحملها في حالة ارتكاب أخطاء يستخلص منها المحاسب سلطة إضافية؛

<sup>1</sup> زويش سمية، مرجع سبق ذكره، ص58.

## 3-2- تأثير العمليات المالية على السياسة الإدارية:

إن تأثير السياسة المالية على السياسة الإدارية يتضح بالنسبة للجماعات المحلية والمنشآت العامة حيث أن السياسة الإدارية لهذه الهيئات محكومة باعتبارات مالية ففي حالة توفر الموارد المالية الناتجة من أملاكها أو ضخامة الوعاء الضريبي، فعندئذ تكون سياسة توسعية فهناك نفقات مختلفة واستثمارات عديدة تسمح بتحسين التنمية المحلية لما توفره من مرافق عامة جديدة، أما إذا كانت الموارد غير كافية فإن على الهيئات المحلية إتباع سياسة مالية انكماشية أي محدودة أي تكتفي بالمرافق الضرورية فقط؛ وهناك تأثير متبادل بين السياسة المالية والعوامل الإدارية، بحيث أن كلاهما يؤثر ويتأثر بالآخر وحتى تحقق السياسة المالية أهدافها فلا بد أن يتوفر الجهاز الإداري الكفء الذي تتوفر فيه الإمكانيات البشرية والفنية.

## المطلب الثالث: علاقة السياسة المالية بطبيعة النظام الاقتصادي

ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وتكوينها وأهدافها وطريقة عملها مع النظام الاقتصادي الذي يعمل من خلاله لهذا تختلف السياسة المالية في النظام الرأسمالي عنها في النظام الاشتراكي فإذا كانت طبيعة الاقتصاد الرأسمالي تفسح مكانا للضريبة، فإن الاقتصاد الاشتراكي يميل إلى تجاهلها أو على الأقل اضمحلالها لذا سيتم الوقوف على طبيعة السياسة المالية في الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية كما يلي:

## أولاً: السياسة المالية في النظام الرأسمالي

في نطاق الفكر الرأسمالي باتجاهاته الفكرية المختلفة حدثت تغيرات جوهرية في طبيعة ومضمون دور الدولة في النشاط الاقتصادي، فبعد أن كان دورها حيادياً ويقتصر دورها على إشباع الحاجات العامة، بل امتد نطاق تدخلها غير المباشر ليشمل كافة القطاعات الاقتصادية، تحقيقاً للعديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية. وقد كان للسياسة المالية دوراً هاماً في تحقيق تلك الأهداف.<sup>1</sup>

فقد انصبت على تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتوجيه الموازنة العامة وفقاً لطبيعة الدورة الاقتصادية التي تمر بها اقتصادياتها كما الحال في حالة الكساد ومعالجته من خلال زيادة الإنفاق باتجاه تشغيل كامل الطاقات المعطلة في مشاريعها بما يحقق استيعاب قدر من العمالة وخلق الأجور والمرتببات ليزيد الطلب على السلعة وبالتالي استيعاب الكساد خاصة وأن تتمتع بمرونة في الطلب وكذلك تنشيط القطاع الخاص من خلال خفض

<sup>1</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، المالية العامة مدخل تحليلي معاصر، الناشر الدار الجامعية، الإسكندرية، 2011، ص 27.

الضرائب عليه ودعمه بالإعانات المالية وزيادة مشتريات الدولة وزيادة صادراتها أي اللجوء إلى اعتماد العجز المنظم في الموازنة العامة.<sup>1</sup>

ثانيا: السياسة المالية في النظام الاشتراكي:

إبان تطور الفكر الرأسمالي وظهور العديد من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تصاحب تطبيق هذا الفكر ظهر فكر اقتصادي وسياسي جديد يناقض في المبادئ والأفكار مع الفكر الرأسمالي. فإذا كان الفكر الرأسمالي ينادي بتدني دور الدولة في النشاط الاقتصادي فإن الفكر الاشتراكي ينادي بتعظيم هذا الدور للدولة.<sup>2</sup>

ومن أهم خصائص هذا النظام أن ملكية وسائل الإنتاج تعود للدولة وحدها، فجميع الاستثمارات تقوم بها الدولة فلا وجود للقطاع الخاص وبالتالي فإن السياسات العامة تسيطر عليها الدولة فلا وجود للقطاع الخاص ومن هنا فإن التخطيط فيها مركزي أي أن الدولة لمؤسساتها هي التي تخطط للتجارة والاستثمارات وعلى جميع الوحدات الإنتاجية أن تنفذ ما خططت له والأسعار للسلع والخدمات تحدد أيضا مركزيا فلا مجال لنظام السوق أن يحددها.

بعد هذا التوضيح البسيط والمختصر عن طبيعة النظام نستطيع أن نحدد خصائص السياسة المالية في هذا النظام الاشتراكي:<sup>3</sup>

- المصدر الرئيسي للإيرادات العامة هو القطاع العام وليس الضرائب لأن الملكية لعناصر الإنتاج للدولة كما أسلفنا بالذكر

- كبر حجم النفقات الاستثمارية وذلك للحصول على إيرادات مع العلم أن النفقات الاستثمارية للدولة أيضا - القروض الداخلية شبه إجبارية أما القروض الخارجية فهي من الدول الاشتراكية الأخرى.

أخيرا ومهما كان الدور الذي تقوم به السياسات المالية في كل من الاقتصاديات الرأسمالية والاشتراكية، فإنه تجدر الإشارة هنا إلى أن السياسة المالية هي إحدى السياسات الاقتصادية ومنه يجب التنسيق بينها وبين غيرها من السياسات الأخرى، وخاصة السياسة النقدية حتى تدعم كل منهما الأخرى بهدف تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

<sup>1</sup> خالد أحمد فرحان المشهداني، رائد الخالق عبد الله العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص 128.

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، مرجع سبق ذكره، ص 28.

<sup>3</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص 34.

## ثالثاً: أثر درجة النمو الاقتصادي

إن السياسة المالية مثلها مثل السياسات الأخرى فهي انعكاس للنظام السائد ومستوى التنمية الاقتصادية للدولة، والفوارق بين مختلف الدول المتقدمة والنامية تنعكس هي الأخرى على السياسة المالية وبالتالي تختلف طبيعة السياسة المالية بين الدول تبعاً لطبيعة اقتصاديات هذه الدول ولهذا نحاول أن نبين طبيعة السياسة المالية في كل من الدول المتقدمة والدول النامية.

## 1- السياسة المالية في الدول المتقدمة:

تتميز اقتصاديات الدول المتقدمة باكتمال جهازها الإنتاجي وبنيتها الأساسية وتنظيماتها المؤسسية ومقومات نموها الاقتصادي ومنه تكون أهم وظيفة للسياسة المالية في هذه الدول هي البحث عن وسائل العلاج والإصلاح لما يتعرض له هذا الكيان من مشاكل واختلالات تهدف السياسة المالية في هذه الدول إلى تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي عند مستوى التشغيل الكامل للموارد الإنتاجية المتاحة للمجتمع لتخليصه من البطالة والتضخم، فتقوم بتعويض تقلبات الإنفاق الخاص بزيادة أو خفض الإنفاق العام، أو خفض الضرائب لكبح الفجوة بين الادخار والاستثمار أي السماح لميزانية الدولة بالتقلب تبعاً للأوجه الدورة الاقتصادية المختلفة، فإذا حدث وكان الإنفاق الكلي على الناتج الوطني أقل مما هو ضروري للاحتفاظ بمستوى العمالة الكاملة، صار لزاماً على الحكومة أن تكييف مستوى إنفاقها وتجنّب من الضرائب وما تحصل عليه من إيرادات أخرى وقد تلجأ الدولة إلى طرق مختلفة لتمويل عجز الموازنة كي ترفع الدخل القومي إلى مستوى العمالة الكاملة، كذلك تلجأ الدولة للإحداث فائض في الموازنة إذا زاد الطلب الكلي على السلع والخدمات، زيادة كبيرة لا تقابلها زيادة في الدخل الحقيقي للمجتمع تفادياً لحدوث تضخم نقدي وبصفة عامة السياسة المالية في الدول المتقدمة تتجه نحو محاولة سد ثغرة انكماشية أو تضخمية قد تطرأ على نشاطها الاقتصادي عن طريق التأثير على مستوى الطلب الكلي الفعال في الاقتصاد، مع قيام الدولة عادة بالمرافق الاقتصادية والاجتماعية ذات المنفعة العامة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> زويش سمية، مرجع سبق ذكره، ص 34-35.

## 2- السياسة المالية في الدول النامية:

ظهر بعد الحرب العالمية الثانية دول متقدمة تمتاز بالتقدم والتطور الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وارتفاع مستوى المعيشة ودول متخلفة أو ما يطلق عليها بدول العالم الثالث أو الدول النامية هذه الأخير تمتاز بما يلي:<sup>1</sup>

- تدني متوسط دخل الفرد وبالتالي تدني الدخل القومي. إذا يبلغ متوسط دخل الفرد في معظم هذه الدول \$200 سنويا؛

- عدم مساهمة القطاع الصناعي إلا بنسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي الإجمالي مع الاعتماد على الصناعات التمويلية والخفيفة وليس الصناعات الثقيلة؛

- عدم وجود نظام اقتصادي واضح المعالم، إذ نجد أكثر من نظام إنتاجي في نفس الوقت، أي نظام خليط يجمع بعض خصائص النظام الرأسمالي إلى جانب بعض خصائص النظام الاشتراكي؛

- اعتماد هذه الدول على المساعدات المالية والفنية الخارجية مما أدى إلى التبعية الاقتصادية والسياسية للخارج؛

- انخفاض الاستثمار الإنتاجي وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك؛

- انخفاض الاقتطاع الضريبي إذا لا يشكل إلا نسبة ضئيلة جدا من الناتج القومي إذ لا تتعدى 18% وذلك مقارنة بالدول المتقدمة التي يشكل الاقتطاع الضريبي نسبة تصل إلى 35% من الناتج القومي أما فيما يخص الضرائب في الدول النامية تشكل ما بين 53% و90% من الإيرادات الضريبية في حين تشكل بين 29% و32% في الدول المتقدمة. ويعود سبب ذلك إلى انخفاض دخول الأفراد في الدول النامية وإنفاق الجزء الأكبر من هذه الدخول على الاستهلاك كما أن التجارة الخارجية تساهم نسبة كبيرة في الإنتاج القومي الإجمالي.

ومن أهم مشكلات السياسة المالية في الدول النامية نجد:<sup>2</sup>

- عدم توفر جهاز مالي كفى يستطيع أن يقدر النفقات العامة أو يحدد مصادر الإيرادات العامة بما ينسجم مع الوضع الاقتصادي والمالي والاجتماعي والسياسي لتلك الدول. والمشكلة تكمن في عدم الالتزام بالأمانة الوظيفية للقائمين على أمور المال العام، فنجد التلاعب والاختلاس في جباية المال وإنفاقه إضافة إلى عدم توفر الائتمان الوطني مما يشجع على الإهمال في تطبيق السياسة المالية.

<sup>1</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره، ص35.

<sup>2</sup> طارق الحاج، مرجع سبق ذكره 213.

## المبحث الثالث: أدوات السياسة المالية

تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات، من أجل تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استعمالها للسياسة الضريبية، سياسة الإنفاق العام، الميزانية العامة.

## المطلب الأول: السياسة الضريبية

إن تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بصورة مباشرة أو غير مباشرة يعد أمرا ضروريا في أي مجتمع، وهذا لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومن أهم أوجه هذا التدخل نجد السياسية الضريبية التي تعتبر إحدى أدوات السياسة المالية.

## أولا: تعريف الضريبة

**التعريف الأول:** تعرف الضريبة على أنها " فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع تلك الضريبة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** "تعرف الضريبة على أنها اقتطاع نقدي، ذو سلطة، دون مقابل، منجز لفائدة الجماعات الإقليمية ( الدولة و جماعتها المحلية ) أو لصالح الهيئات العمومية الإقليمية".<sup>2</sup>

من خلال هذين التعريفين يمكن استنتاج خصائص الضريبة التالية:

- مبلغ نقدي: ويعني أن الضريبة تدفع بشكل نقدي فقط؛
- الجبر: الضريبة إجبارية أي أن المكلف مجبر على الدفع و ليس له الخيار، حيث يقال " لا ضريبة إلا بقانون "
- معناه الضريبة تصدر بقانون و بما أن القانون إلزامي فالضريبة إلزامية؛
- نهائية: الضريبة إيراد نهائي لا رجعة فيه فلما تدخل الضريبة إلى الخزينة لا تخرج؛
- تدفع إلى الدولة: يجب أن تدفع الضريبة إلى الدولة أو أحد جماعاتها؛
- المقدرة التكلفة للممول: عند فرض الضريبة جب أن تكون متناسبة مع ظروفه الاجتماعية أي مراعاة حالة دافع الضريبة ( دخله، عدد أولاده... )؛
- دون مقابل: معناه دافع الضريبة لا يحصل على أي مقابل خاص؛

<sup>1</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص 10.

<sup>2</sup> raymond muzellec, finances publiques, 8 éme édition, editions dalloz , 1993, page 423.

- المنفعة العامة: فالغرض من الضرائب هو تحقيق المنفعة العامة، فكما قلنا سابقا بما أن الدولة لا تفرضها مقابل نفع خاص فهي ملزمة على استخدام حصيلتها لتحقيق منفعة عامة.

ثانيا: تصنيف الضرائب

يمكن الاتفاق على التقسيمات التالية:<sup>1</sup>

### 1- الضرائب على الأفراد والضرائب على الأموال:

أ- الضرائب على الأفراد: هي الضرائب التي يعتبر فيها الشخص الوعاء الضريبي الذي تفرض عليه الضريبة؛  
ب- الضريبة على الأموال: هي مجموع الأصول المالية والعينية التي يمتلكها الفرد في وقت معين سواء كانت منتجة لدخل أو غير منتجة.

### 2- الضرائب التوزيعية والضرائب القياسية:

أ- الضرائب التوزيعية: هي تلك التي تحدد السلطات المالية مقدارها الكلي على أن توزع تكاليفها على الممولين تبعا لمقدرتهم على الدفع دون تحديد سعر الضريبة و من مميزات معرفة مقدار حصيلة الضريبة.  
ب- الضرائب القياسية: هي تلك التي تحدد السلطات المالية سعرها دون تحديد مقدارها الكلي وميزاتها أن كل الدول أصبحت تطبق الضرائب القياسية وأن هناك إمكانية تقدير الحصيلة المنتظرة.

### 3- الضرائب العينية والضرائب الشخصية:

أ- الضرائب العينية: لا تراعي مصدر الدخل وتصيب العنصر الخاضع للضريبة (دخل أو ثروة) مهما بلغت قيمته وتفرض دون مراعاة ظروف الممول الشخصية، وتفرض بسعر موحد (ضرائب نسبية) وتكون على إجمالي الدخل أو رأس المال.

ب- الضرائب الشخصية: تأخذ مصدر الدخل في الاعتبار وتتعدد بتعدد مصادر الدخل (العمل، رأس المال، العمال) ولا تصيب كل الدخل أو الثروة وإنما تترك للممول قدرا يسمح له بتحقيق الحد الأدنى للمعيشة، تفرض عادة بأسعار متزايدة (ضريبة تصاعدية) ولا تفرض إلا على الصافي فقط أي تأخذ بعين الاعتبار تكاليف الحصول على الدخل وأعباء الديون.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، الطبعة الأولى، الناشر مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003، ص67-

**4- الضرائب المباشرة والغير المباشرة:**

**أ- الضرائب المباشرة:** من المستحيل نقل عبئها، و دافعها هو الذي يتحملها و تفرض دوريا على المركز المالي للممول، الذي يتكون من عناصر ثابتة ودائمة لفترة طويلة، و يتم تحصيلها بناء على أوراق و قوائم اسمية يوضح فيها اسم الممول و مقدار الضريبة المفروضة عليه . و مثال ذلك الضريبة على الدخل.

**ب- الضرائب غير مباشرة:** من الممكن نقل عبئها، و دافع الضريبة هو الذي يتحملها غالبا تفرض على وقائع خاصة أو أعمال متقطعة كالأستهلاك، الإنتاج و التداول و يتم تحصيل الضرائب غير المباشرة دون الحاجة إلى إصدار قوائم و دون البحث عن حالة الممول الشخصية و إنما يتم تحصيلها عند حدوث وقائع معينة كإنتاج سلعة أو استيرادها.<sup>1</sup>

**ثالثا: القواعد الأساسية للضريبة**

تم وضع هذه القواعد من أجل تحقيق التوازن بين مصالح الأفراد و مصالح الخزينة العامة، و تتمثل هذه القواعد فيما يلي:<sup>2</sup>

**1- قاعدة العدالة:**

من خلال هذه القاعدة يساهم أفراد المجتمع جميعا في أداء الضريبة بما يتناسب و قدراتهم المالية، إذ أن خضوع الجميع من أفراد وأموال للضريبة واجب دون التمييز بين نوع الإيرادات و مصدرها. كما يجب أن يراعى من فرضها المقدرة المالية لكل مكلف، من أجل تحقيق المساواة في تحمل الأعباء العامة، فهي تفرض على الجميع بنفس المقدار و بما يتناسب مع حجم الدخل الذي يحصل عليه الفرد؛

**2- قاعدة اليقين:**

ويقصد بهذه القاعدة أن تكون الضريبة محددة وواضحة و معلومة بدون غموض، وأن يكون سعرها ووعاؤها و ميعاد دفعها و أسلوب تحصيلها وكل ما يتعلق بأحكامها و إجراءاتها معلوما بصورة مسبقة لدى المكلفين بأدائها بما فيها المسائل الخاصة بالتنظيم الفني للضريبة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 68.

<sup>2</sup> أعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره، ص 128.129.



## 3- قاعدة الملائمة في الدفع:

تشير هذه القاعدة إلى ضرورة أن يكون ميعاد دفع الضريبة مناسباً وملائماً للقدرة المالية للمكلف والتخفيف قدر المستطاع من وقع ثقلها ودفعها، وهذا يعني أن جباية الضريبة وتحصيلها يكون في وقت لاحق عن حصول الدخل، وبدون تعسف أو تحكم؛

## 4- قاعدة الاقتصاد بالتحصيل:

إن هذه القاعدة يراد بها أن ما يصرف من نفقات يجب أن تكون ضئيلة ومتدنية إلى أقصى حد ممكن مقارنة بحصيلتها، فلا خير في ضريبة تكلف جبايتها نسبة عالية أو جزء كبير من حصيلتها، أو يكون الفارق بين ما يدخل الضريبة العامة من حصيللة ضريبية وبين ما يدفعه المكلفون ضئيلًا جدًا؛

## رابعاً: تعريف السياسة الضريبية

للسياسة الضريبية جملة من التعاريف يمكن ذكرها كمايلي:

**التعريف الأول:** يمكن تعريفها على أنها " مجموعة التدابير ذات الطابع الضريبي قصد تحقيق النفقات العمومية من جهة، والتأثير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى." <sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** تعرف على أنها " مجموعة البرامج التي تخططها الحكومة وتنفذها عن عمد، مستخدمة فيها كافة الأدوات الضريبية الفعلية والمحتملة، لأحداث آثار معينة وتجنب آثار أخرى تتماشى مع أهداف المجتمع الاقتصادية الاجتماعية والسياسية." <sup>2</sup>

مما سبق يمكن القول أن السياسة الضريبية لها مجموعة من الخصائص تتمثل في:

- هي عبارة عن مجموعة مترابطة و متناسقة من البرامج؛
- تعتمد السياسة الضريبية على أدوات الضريبة، بما فيها الضريبة الفعلية والضريبة المتوقعة كالحوافز الضريبية التي تقدمها الدولة من أجل تشجيع بعض القطاعات وذلك بغية النهوض بها وتحقيق أهداف معينة؛
- تسعى إلى تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية باعتبارها جزء منها.

## خامساً: أهداف السياسة الضريبية

تسعى السياسة الضريبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف حيث أن هذه الأهداف تعد مكملة لأهداف السياسة المالية وتتجلى في: <sup>1</sup>

<sup>1</sup> غطاس منال، غالم سعدية، السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار المحلي، مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البويرة، 2015/2014، ص16-17

<sup>2</sup> سعيد عبد العزيز عثمان، النظم الضريبية مدخل تحليل مقارن، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص13.

- توجيه الاستهلاك: استخدام الضرائب كأداة للتأثير على الاستهلاك، كتخفيضها مثلا من أجل الترويج النسبي للسلع و الخدمات، أو رفعها من أجل الحد من استهلاك سلع وخدمات أخرى؛
- توجيه قرارات أرباب العمل: يمكن استعمال الضريبة لتغيير الهيكل الوظيفي في المجتمع وذلك بإعادة توزيع الموارد البشرية بين الأنشطة الاقتصادية المختلفة؛
- إعادة توزيع الدخل: وذلك من خلال التخفيف النسبي للفوارق من الدخل القومي الموجه لمختلف الشرائح والفئات ، وهنا يتم الاختيار بين كفاءة تخصيص الموارد أو العدالة الضريبية من قبل أصحاب القرار؛
- تمويل التدخلات العمومية: وهو الهدف الأصلي والثابت للضريبة ، لكونه تمويل غير تضخم.

### سادسا: أدوات السياسة الضريبية

تتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- الإعفاءات الضريبية:

هي إسقاط حق الدولة عن بعض الممولين في مبلغ الضرائب الواجب السداد مقابل التزامهم بممارسة نشاط معين في ظروف محددة، وهو ما يساعد الممول على زيادة دخله الصافي بعد الضريبة، ويمكن أن يكون الإعفاء كليا أو جزئيا، دائما أو مؤقتا، وتعتبر الإعفاءات الضريبية المؤقتة من أكثر النفقات الضريبية استخداما في البلاد النامية لكونها بسيطة الإدارة؛

#### 2- التخفيضات الخاصة بالوعاء:

وهي عبارة عن إجراءات ضريبية تسمح بتخفيض بعض أجزاء الدخل عن طريق خصومات يتم إجراؤها على المادة الخاضعة للضريبة، يمكن أن تسند هذه الخصومات إلى نفقات حقيقية حسب مبلغ يحدده التشريع، وهذا ما يسمح للممول بتحقيق وفورات ضريبية ناجمة عن تغيير المعدل الحدي للإخضاع نحو الانخفاض من جهة، وتقليل حجم المادة الخاضعة للضريبة عندما يكون المعدل تصاعديا أو نسبيا؛

#### 3- التخفيضات الخاصة بالمعدل:

ويعني ذلك إخضاع المكلف بالضريبة إلى معدلات ضريبية أقل من المعدلات العادية المستخدمة في النظام الضريبي، كالمعدل المفروض على الأرباح المعاد استثمارها بدلا من المعدل العادي على أرباح الشركات؛

<sup>1</sup> غطاس منال، غالم سعدية، مرجع سبق ذكره، ص18.

<sup>2</sup> عفيف عبد الحميد، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013/2014، ص38.

## 4- القرض الضريبي:

هو حق ضريبي قابل للتحميل على ضريبة أخرى، وهو عبارة عن امتياز ضريبي يتعلق بفئة الممولين الذين يتمتعون بشروط خاصة، ويتمثل في تخفيض مبلغ الضريبة المدفوع أخذا بعين الاعتبار لقواعد الضريبة السارية المفعول فيعمل القرض الضريبي على تخفيض من قيمة الضريبة المستحقة، وهو لا يمس قيمة المادة الخاضعة للضريبة ولكنه يؤدي إلى تحقيق وفورات ضريبية، فإذا كان القرض الضريبي أقل من الضريبة المستحقة يتم تخفيضه من الضريبة، وإذا كان القرض الضريبي أكبر من الضريبة المستحقة يكون الممول في حالة قرض قابل للاسترجاع والجزء الذي لا يتجاوز الضريبة المستحقة يعطي مجالا لدفعه لصالح الممول؛

## 5- تأجيل الضريبة:

وهي عبارة عن مبالغ لا تدخل في حساب المادة الخاضعة للضريبة لفترة زمنية معينة وإنما تدخل في المادة الخاضعة للضريبة في فترات لاحقة.

## المطلب الثاني: سياسة الإنفاق العام

تعتبر سياسة الإنفاق العام إحدى أدوات السياسة المالية التي تعمل بها بغية الوصول إلى أهدافها.

## أولاً: تعريف النفقة العامة

للنفقات العامة عدة تعاريف من بينها:

**التعريف الأول:** تعرف النفقات العامة على أنها: " مبلغ من المال تقوم الدولة بإنفاقه من خزائنها بقصد إشباع حاجة عامة تحقيقاً لأهدافها."<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** تعرف النفقة العامة على أنها: " مجموعة المصروفات التي تقوم الدولة بإنفاقها خلال فترة زمنية معينة بهدف إشباع حاجات عامة معينة للمجتمع الذي تنظمه هذه الدولة."<sup>2</sup>

من التعريفين يتضح أن النفقات العامة تعتمد على مجموعة من العناصر هي:

- النفقات العامة مبلغ من المال: في العادة تتخذ النفقات العامة الطابع النقدي، يتجلى فيما تدفعه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة، للحصول على الموارد الإنتاجية من السلع والخدمات التي تحتاجها للقيام بنشاطها، كدفع رواتب وأجور العمال أو دفع نفقات الجيش.... الخ؛

<sup>1</sup> جهاد سعيد خصاونة، علم المالية العامة والتشريع الضريبي، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، ص 29.

<sup>2</sup> عبد الغفور إبراهيم أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 230.

النفقة العامة تنفق من خزينة الدولة: إن المبالغ النقدية للنفقات العامة تدفع بواسطة خزانة هيئة عامة وليس خاصة ، وفقا لما يحدده لها التنظيم الإداري فمن مسؤوليات تتطلب قيامها بإنفاق نقدي في حدود ما تسمح به الاعتمادات المالية المخصصة لها، وفقا لقانون الموازنة العامة؛

- النفقة العامة تهدف لإشباع حاجة عامة: تهدف النفقات العامة إلى إشباع حاجات عامة بقصد تحقيق منفعة علمه كالتعليم والصحة.

### ثانياً: أنواع النفقات العامة

يمكن تقسيم النفقات العامة وفق مجموعة من المعايير كما يلي:

#### 1- تقسيم النفقات حسب تأثيرها على الدخل الوطني:

أ- النفقات العامة الحقيقية: وتنطوي بصفة عامة على النفقات العامة التي تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج أو الدخل الوطني فهي النفقات المنتجة مثل أجور و رواتب العاملين بالدولة؛

ب- النفقات العامة لتحويلية: هي تلك النفقات التي لا تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني، فهدفها هو تحويل القوة الشرائية فيما بين الأفراد والجماعات أي لا تعدو كونها تعيد توزيع الدخل الوطني كالإعانات الاجتماعية.<sup>1</sup>

#### 2- تقسيم النفقات العامة من حيث دوريتها:

أ- النفقات العادية: النفقات العادية تتصف بالتكرار والدورية السنوية وتصرف سنويا وبفترات منتظمة سواء كانت بأقل أو بأكثر من حجمها، كميته في كل ميزانية عن الميزانية السابقة أو اللاحقة ومثال ذلك مرتبات الموظفين و نفقات الصيانة؛

ب- النفقات الغير عادية: تعتبر نفقات استثنائية لا تتكرر بانتظام في ميزانية الدولة فهي تحدث على فترات متباعدة وعرضية يصعب التنبؤ بها كنفقات الكوارث والحرب... الخ.<sup>2</sup>

#### 3- التقسيم الوظيفي للنفقات العامة:

للدولة مجموعة من الوظائف الأساسية، تتمثل في الوظيفة الإدارية الوظيفة الاجتماعية و الوظيفة الاقتصادية ومنه يوجد ثلاثة أنواع من النفقات تندرج ضمن التقسيم الوظيفي وهي:<sup>3</sup>

<sup>1</sup> محمود حسين الوادي، زكريا أحمد خزام، مبادئ المالية العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة، الأردن، 2007، ص 140.

<sup>2</sup> أبعاد حمود القيسي، مرجع سبق ذكره ، ص 52.

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 43.

- أ- النفقات الإدارية للدولة: هي تلك النفقات التي تسعى لتسيير المرافق العامة من رواتب وأثمان مشتريات الدولة، ومستلزماتها الإدارية والمبالغ المخصصة لإعداد وتدريب وتطوير الجهاز الإداري؛
- ب- النفقات الاجتماعية للدولة: هي نفقات توزع في شكل مبالغ مخصصة لبعض الفئات الاجتماعية بما فيها خدمات الضمان الاجتماعي و أصحاب الدخول المحدودة بالإضافة إلى خدمات الصحة والرفاهية؛
- ج- النفقات الاقتصادية للدولة: هي نفقات تعمل على تحقيق غرض اقتصادي كالإعانات والمنح والهبات الاقتصادية، وغيرها لإشباع الخدمات اللازمة كالطاقة والنقل والتي تستهدف تزويد الاقتصاد بالبنية الأساسية.
- ثالثا: ظاهرة ازدياد النفقات العامة:

تتميز النفقات العامة بتزايدها المستمر بصفة دائمة وفي جميع الدول حيث أن هذه الزيادة ترجع لعدة أسباب حقيقية كانت أو ظاهرية ويمكن توضيحها فيما يلي:

#### أ- الأسباب الظاهرية: تتمثل هذه الأسباب في:<sup>1</sup>

- تدهور قيمة النقود: وهنا نلاحظ أن تدهور قيمة النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة الاسمية دون أن يقابل ذلك زيادة فعلية في الخدمات التي تقدم للأفراد؛
- تغير أساليب إعداد الموازنة: يعرف إعداد الموازنة تغيرات مستمرة فقد كانت في السابق تعد على أساس قاعدة تخصيص الإيرادات، بما يسمح للهيئات العمومية بإجراء مقاصة بين إيراداتها ونفقاتها، أما اليوم فالميزانية تعد على أساس مبدأ الشمول أي كل النفقات العمومية التي تصرفها الدولة تظهر في الميزانية العمومية، كما أن تعدد الميزانيات (ميزانية ملحقمة، مختصرة...)، يؤدي إلى إحداث ما يعرف بظاهرة التكرار في حساب النفقات العامة في الميزانية؛

- زيادة عدد السكان: تعتبر الزيادة في النفقات العامة الناتجة عن زيادة عدد السكان ظاهرة عندما لا يتزايد النصيب المخصص للفرد الواحد، أما إذا ترتبت عنه زيادة في نصيب الفرد الواحد فإنها تعتبر زيادة حقيقية.

#### ب- الأسباب الحقيقية: يمكن توضيح هذه الأسباب في مجموعة من العناصر وهي:<sup>2</sup>

- الأسباب الاقتصادية: حيث تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي، والتوسع في المشروعات العامة والمنافسة الاقتصادية، فهي ناتجة عن زيادة دور الدولة في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق التوازن العام للاقتصاد مما يتطلب نفقات مالية متزايدة وهذا يعني زيادة في حجم النفقات العامة؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2005، ص 188-086.

<sup>2</sup> درواسي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص 171.

- الأسباب السياسية: تشمل هذه الأسباب التطورات الحاصلة في الحياة السياسية، ومثال ذلك تعدد الأحزاب و التمثيل السياسي في الخارج والمشاركة في نشاطات المنظمات الدولية ؛  
الأسباب العسكرية: فتزايد الحروب يؤدي بالضرورة إلى تزايد الإنفاق العام.

#### رابعاً: تعريف سياسة الإنفاق العام

تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية فهي تعبر عن السلوك المالي للدولة، والذي يهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف. وهو ما يجعل من هذا الإنفاق سياسة اقتصادية لها وسائلها وأهدافها.<sup>1</sup>  
فهي تشير إلى الإجراءات، القرارات والأفعال المتعلقة بأموال الدولة وإنفاقها من أجل تحقيق أهداف معينة.

#### خامساً: أدوات سياسة الإنفاق العام:

تتمثل أدوات سياسة الإنفاق العام فيما يلي:<sup>2</sup>

#### 1- تخفيض أو زيادة الإنفاق العام:

وهذا لكون استخدام حجم النفقات العامة يرتبط بحجم المشاكل التي يعرفها الاقتصاد الوطني من جهة وبالقيود المالية التي تعرفها الدولة من جهة أخرى وهي بهذا يمكن أن تكون توسعية إلا أنه من المفيد جداً إدراك أن الدولة لا يمكنها الذهاب في زيادة الإنفاق العام بلا حدود لما يمكن أن يحدثه من آثار سلبية كالتضخم.  
ويجب أن ندرك بأن زيادة الإنفاق العام قد تكون لا إرادية تفرضها الأوضاع القائمة كالحروب العسكرية والأزمات والنكبات، فإذا تورطت دولة ما في حرب من الحروب فمن الصعب جداً التحكم في الإنفاق العسكري الذي تحدده متطلبات الحرب نفس الأمر يحدث عند ظهور كوارث أو نكبات طبيعية. ونفس الأمر يقال عن التخفيض فالدولة لا يمكنها أن تخفض النفقات العامة بلا حدود اعتباراً لوجود بعض الحاجات الاجتماعية غير القابلة للضغط من جهة، ولما يمكن أن يولده ضغطها من ردود فعل متباينة الطبيعة؛

#### 2- إعادة هيكلة بنية الإنفاق العام:

وهذا من خلال مراجعة الأولويات التي تقوم بها الحكومات فمثلاً تتم هيكلة النفقات العامة على النحو التالي:

- نفقات الأمن و الدفاع؛

- نفقات الخدمات الاجتماعية؛

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 190.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 190-191.

- نفقات الخدمات العامة؛

- نفقات الشؤون الاقتصادية؛

ويتم التعبير عن هذه البنية بالنسب المئوية من إجمالي الإنفاق العام. و يحدث هذا التغيير تبعاً للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة من جهة، و تبعاً لرغبة السلطات في تغييرها. فزيادة النفقات العسكرية يمكن أن تؤدي إلى حدوث آثار تضخمية نتيجة انخفاض الإنتاج المدني و منه زيادة أسعاره. و هذا لا يعني ذلك أنها لا تفيد الإنتاج الوطني، فكثيراً ما تفيد في تطوير فنون الإنتاج و تطوير الهياكل القاعدية... الخ.

### المطلب الثالث: ماهية الميزانية ومرتكزاتها

تشكلت الميزانية العامة للدولة من الإيرادات والنفقات العامة المحددة سنوياً بموجب قانون المالية والموزعة طبقاً للأحكام القانونية التنظيمية المعمول بها. ولا يخفي أن الميزانية العامة للدولة هي الأداة الرئيسية للسياسة المالية التي تؤدي إلى تحقيق أهدافها، ومن هذا المدخل يمكن تناول الميزانية العامة للدولة من خلال النقاط التالية:

#### أولاً: مفهوم الميزانية العامة

هناك عدة مفاهيم و تعاريف لكلمة الميزانية نذكر من بينها:

**التعريف الأول:** تعرف على أنها " بيان تقديري لنفقات وإيرادات الدولة عن مدة مستقبلية تقاس عادة بسنة وتتطلب إجازة من السلطة التشريعية فالميزانية هي إحدى أدوات السياسة المالية تعمل على تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة.<sup>1</sup>

**التعريف الثاني:** تعرف على أنها " وثيقة تتضمن تقديراً لنفقات الدولة وإيراداتها لمدة محددة ومقبلة من الزمن غالباً سنة والتي يتم تقديرها في ضوء الأهداف التي تصبو إليها الحكومة.<sup>2</sup>

وتجدر الإشارة إلى بعض الكتاب يحاولون التفرقة بين كلمة الموازنة والميزانية فيرى البعض أن كلمة الموازنة مرتبطة بالدولة، أما كلمة الميزانية مرتبطة بالشركات والمؤسسات والمنشآت الموجودة في القطاع الخاص إلا أن هذين المصطلحين يستخدمان بشكل مترادف، ويؤيدان نفس المعنى في كتب ومؤلفات المالية العامة.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> بجاوي عبد الحفيظ، "السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الخارجي، مذكرة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة غرداية، 2011/2010، ص21.

<sup>2</sup> عادل فليح العلي، مالية العامة والتشريع المالي الضريبي، الطبعة الأولى، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص505.

<sup>3</sup> محمد شاكر عصفورة، أصول الموازنة العامة، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2008، ص8.

## ثانيا: مبادئ الميزانية العامة

يتعين على السلطة التنفيذية، وهي بصدد تحضير الميزانية، أن تضع في اعتبارها عدد من المبادئ العامة التي تحكم الميزانية والتي صارت من البديهيات في علم المالية العامة. وتمثل هذه المبادئ فيما يلي:

**1- مبدأ السنوية:**

يقتضي هذا المبدأ أن تكون فترة عمل الميزانية العامة لمدة عام، أي توضع الميزانية لفترة مستقبلية من الزمن جرى العرف المالي على تحديدها بسنة واحدة مقبلة. أما سبب تحديد هذه المدة بالسنة فيعود لاعتبارات مالية وسياسية.<sup>1</sup>

**2- مبدأ وحدة الميزانية:**

يقصد بمبدأ وحدة الميزانية هو إدراج كافة النفقات والإيرادات للدولة المتوقع إنفاقها أو تحصيلها في وثيقة واحدة أي في ميزانية واحدة.<sup>2</sup>

**3- مبدأ شمولية الميزانية:**

يقصد بهذا المبدأ وجوب احتواء الميزانية العامة على جميع الإيرادات والنفقات مهما كانت أشكالها ومنصرفاتها، دون إجراء أي مقاصة أو تخصيص بينهما ومنه يكون مبدأ الشمولية مكمل لمبدأ الوحدة. كما أن هذا المبدأ يقوم على قاعدتين هما:

**أ- قاعدة عدم تخصيص الإيرادات:** أي أن لا يخص إيراد معين من الإيرادات العامة للإنفاق منه على وجه معين من أوجه النفقات؛

**ب- قاعدة تخصيص الاعتمادات:** وتعني هذه القاعدة أن اعتماد السلطة التشريعية للنفقات لا يجوز أن يكون إجماليا، بل يجب أن يخص مبلغ معين لكل وجه من أوجه الإنفاق العام فلا يجوز أن يكون إعداد واعتماد النفقات كمبلغ إجمالي يترك للحكومة أمر توزيعه على أوجه الإنفاق المختلفة وفق مشيئتها.

**4- مبدأ توازن الميزانية:**

لمبدأ توازن الميزانية مفهومان:<sup>3</sup>

**- المفهوم التقليدي:** حيث كان علماء المالية التقليديون يرون أن قاعدة توازن الميزانية تقتضي توازن النفقات العامة مع مجموع الإيرادات العامة العادية الناتجة عن الضرائب وأملاك الدولة دون زيادة أو نقصان؛

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص72.

<sup>2</sup> عادل فيليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص524.

<sup>3</sup> علي زغدود، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص97.



- المفهوم الحديث: حيث يتمثل في آراء الفكر المالي المعاصر الذي لم يستبعد فكرة التوازن وإنما استبدل فكرة التوازن المالي بفكرة أوسع منها هي التوازن الاقتصادي العام "أي الاهتمام بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي بدلا من الاهتمام بالتوازن المحاسبي، حتى ولو أدى هذا إلى حدوث عجز مؤقت في الميزانية ويعرف هذا الاتجاه بنظرية العجز المنتظم؛

### ثالثا: مراحل الميزانية العامة

تعتبر الميزانية العامة سلسلة من العمليات التي تتبعها الجهات المختصة على مستوى الدولة حيث تندرج هذه العمليات في مراحل منتظمة.

#### 1- تحضير وإعداد الميزانية العامة:

#### 1-1- السلطة المختصة بتحضير الميزانية:

تلعب السلطة التنفيذية الدور الأساسي في هذه المرحلة، ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات نذكر منها:<sup>1</sup>

- أن السلطة التنفيذية تتولى إدارة وحدات القطاع العام، ومن ثم فهي وحدها التي تعلم ما تتطلبه هذه الإدارة من نفقات؛
- أن هذه السلطة تعد أكثر السلطات معرفة بالمقدرة المالية للاقتصاد القومي، وذلك بفضل الأجهزة الإحصائية المختلفة التي تشرف عليها والتي توفر لها البيانات والتقديرات الضرورية في هذا الصدد؛
- أن السلطة التنفيذية تعتبر في وضع أفضل من السلطة التشريعية فيما يتعلق بتحديد الحاجات العامة والأولويات الاجتماعية لعدم خضوعها للاعتبارات المحلية والإقليمية التي تؤثر على أعضاء المجالس الممثلة للشعب.

#### 1-2- خطوات تحضير الميزانية العامة:

تمر الميزانية العامة بعدة خطوات نذكرها على النحو التالي:<sup>2</sup>

- دراسة الوضع الاقتصادي؛
- إصدار منشور الميزانية العامة؛
- تحضير مشروعات الميزانية في الوزارات والمصالح الحكومية؛
- بحث ومناقشة ميزانيات الوزارات والهيئات العامة؛
- إعداد الإطار النهائي للميزانية.

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 359.

<sup>2</sup> محمد شاكر عصفورة، مرجع سبق ذكره، ص 89.

## 2- تقنيات تقدير النفقات والإيرادات:

## 1-2- تقدير النفقات:

يتم تقدير النفقات دون صعوبات فنية إذ أن كل مرفق يحدد نفقاته المستقبلية على أساس حجم نفقاته السابقة مضافا إليها ما سيقوم به المرفق من نفقات خاصة بالاستثمارات أو الإنشاءات خلال السنة المالية المقبلة.

ويتم تقدير النفقات أو ما يعرف بالاعتمادات باستخدام عدة طرق أهمها:<sup>1</sup>

أ- **الاعتمادات التحديدية والاعتمادات التقديرية:** ويقصد بالاعتمادات التحديدية تلك التي تمثل الأرقام الواردة بما الحد الأقصى لما تستطيع الحكومة إنفاقه دون الرجوع إلى السلطة التشريعية. وتعد هذه الطريقة هي الأساس في اعتمادات النفقات، وتطبق بالنسبة للمرافق القائمة بالفعل والتي يكون لها خبرة في تقدير نفقاتها المستقبلية. مما يعني عدم تجاوزها للاعتمادات المخصصة لتغطية هذه النفقات؛

أما الاعتمادات التقديرية ويقصد بها النفقات التي يتم تحديدها على وجه التقريب. وهي التي تطبق عادة على المرافق الجديدة التي لم يعرف نفقاتها على وجه التحديد. ويجوز للحكومة أن تتجاوز مبلغ الاعتماد التقديري دون الرجوع إلى السلطة التشريعية، على أن يتم عرض الأمر عليها فيما بعد للحصول على موافقتها، أي موافقة السلطة التشريعية عليها تعد موافقة شكلية.

ب- **اعتمادات البرامج:** وهذه الطريقة لتقدير النفقات تتعلق بالمشروعات التي تتطلب تنفيذها فترة طويلة. ويتم تنفيذ هذه البرامج بطريقتين: إما بطريقة اعتمادات الارتباط أو طريقة اعتمادات البرامج.

## 2-2- تقدير الإيرادات:

يمثل تقدير الإيرادات العامة المتوقعة خلال السنة المقبلة مشكلة أكثر صعوبة وأشد تعقيدا، حيث يقتضي الأمر التنبؤ بكافة المتغيرات الاقتصادية داخليا وخارجيا.

وهناك طريقتين لتقدير الإيرادات هما:<sup>2</sup>

أ- **طريقة التقدير الآلي:** تتمثل هذه الطريقة في تقدير الإيرادات المقبلة على أساس آلي لا يترك للقائمين بتحضير الميزانية أي سلطة تقديرية لتقدير الإيرادات المتوقعة الحصول عليها. وتستند هذه الطريقة أساسا قاعدة

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص368.

<sup>2</sup> محمد عباس محرز، مرجع سبق ذكره، ص435.

السنة قبل الأخيرة إذ يتم تقدير الإيرادات على أساس الاسترشاد بنتائج آخر ميزانية نفذت أثناء تحضير الميزانية الجديدة.

**ب- طريقة التقدير المباشر:** تستند هذه الطريقة أساساً على التوقع أو التنبؤ باتجاهات كل مصدر من مصادر الإيرادات العامة على حدا وتقدير حصيلته المتوقعة بناء على الدراسة المباشرة.

فتطلب السلطة المختصة من كل مشروع في القطاع العام أن تتوقع حجم مبيعاته وإيراداته العامة للسنة المالية المقبلة على أن تكون هذه التقديرات في شكل رسوم وضرائب.

وللوصول إلى تقديرات قريبة من الواقع يجب مراعاة عدة أمور من بينها مبلغ الإيرادات الفعلية السابق تحصيلها ومستوى النشاط الاقتصادي والتغيرات المنتظرة في التشريع الضريبي.

### 3- اعتماد وتنفيذ الميزانية العامة:

#### 3-1- اعتماد الميزانية العامة:

يقصد باعتماد الميزانية العامة إقرارها، أو إجازتها أو الموافقة عليها من قبل السلطة المختصة. وتعتبر السلطة التشريعية في معظم دول العالم السلطة المختصة باعتماد الميزانية العامة. ويعتبر اعتماد الميزانية المرحلة الثانية التي تلي مرحلة التحضير.<sup>1</sup>

#### 3-2- تنفيذ الميزانية العامة:

تتمثل هذه المرحلة في انتقال الميزانية العامة من التطبيق النظري إلى حيز التطبيق العملي الملموس. فتتولى الحكومة ممثلة في وزارة المالية تحصيل وجباية الإيرادات الواردة والمقدرة في الميزانية، كما تتولى الإنفاق على الأوجه المدرجة في الميزانية.<sup>2</sup>

ومن هنا فإن عمليات تنفيذ الميزانية تتمثل في أمرين هما:<sup>3</sup>

**أ- عمليات تحصيل الإيرادات:** تتولى المصالح الحكومية المختلفة عملية تحصيل الإيرادات ويجب مراعاة عدة قواعد في عمليات التحصيل هي كما يلي:

- تحصيل الإيرادات في مواعيد معينة وطريقة معينة؛

- يجب تحصيل مستحقات الدولة فور نشوء حقوقها لدى الغير؛

- الفصل في عمليات التحصيل بين الموظفين المختصين بتحديد مقدار الضريبة، والآخرين المختصين بجبايتها.

<sup>1</sup> محمد شاكر عصفورة، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>2</sup> عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 131.

<sup>3</sup> عادل فليح العلي، مرجع سبق ذكره، ص 551-552.

ب- عمليات تحصيل النفقات: يستوجب تحصيل النفقة بصورة عامة تحقيق ما يلي:

- وجود رابطة أو علاقة قانونية بين الدولة ودائنيها؛
- أن تتأكد الدولة من قيام الدائن صاحب العلاقة بالعمل المطلوب منه وأن تحدد مقدار الدين المستوجب عن هذا الدائن؛
- أن تصدر الجهات المختصة أمرا إلى المسؤول عن الخزينة بدفع قيمة النفقة المستوجبة؛
- أن يتم دفع الدين من صناديق الخزينة بعد تأشير الرئيس المختص.

#### 4- الرقابة على تنفيذ الميزانية:

تسمى هذه المرحلة مرحلة مراجعة تنفيذ الميزانية والهدف منها هو التأكد من أن تنفيذ الميزانية قد تم على وجه محدد ووفق السياسة التي وصفتها السلطة التنفيذية وإجازتها من طرف السلطة التشريعية. وتأخذ الرقابة على تنفيذ الميزانية عدة صور مختلفة، وهي الرقابة الإدارية والرقابة التشريعية والرقابة المستقلة وسندرس تلك الصور كما يلي:<sup>1</sup>

#### 4-1- الرقابة الإدارية:

تتولى وزارة المالية الرقابة الإدارية على تنفيذ الميزانية، حيث يقوم الرؤساء من موظفي الحكومة بمراقبة مرؤوسيههم. وكذلك مراقبة موظفي وزارة المالية عن طريق مدير الحسابات على عمليات المصروفات التي تأمر بدفعها الوزراء المختصون أو من ينوب عنهم.

#### 4-2- الرقابة التشريعية:

تتمثل هذه الرقابة والتي يطلق عليها الرقابة السياسية، في مطالبة المجلس النيابية للحكومة بتقديم الإيضاحات والمعلومات التي تساهم في التأكد من سير العمليات الخاصة بالنفقات والإيرادات العامة، سواء تم ذلك في صورة أسئلة شفوية أو خطية أو حتى بالاستجابات، كذلك من حق اللجان المالية التابعة للمجالس النيابية مناقشة الحساب الختامي عن السنة المالية السابقة.

#### 4-3- الرقابة المستقلة:

تعتبر هذه الرقابة أكثر أنواع الرقابة فاعلية، ويقصد بها الرقابة على تنفيذ الميزانية العامة للدولة عن طريق هيئة مستقلة عن كل من الإدارة والسلطة التشريعية تنحصر مهمتها في رقابة تنفيذ الميزانية والتأكد من أن

<sup>1</sup> سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص388-393.

عمليات النفقات والإيرادات قد تمت على النحو الصادرة به إجازة السلطة التشريعية وطبقا للقواعد المالية المقررة في الدولة.

### المطلب الرابع: أنواع السياسة المالية وآلية عملها

تم التطرق في هذا المطلب إلى أنواع السياسة المالية ثم آلية عملها كما يلي:

#### أولاً: أنواع السياسة المالية

يمكن التمييز بين نوعين للسياسة المالية وهما:<sup>1</sup>

#### 1- سياسة مالية توسعية:

تتحقق من خلال إحدى البدائل التالية:

أ- قيام الدولة بالعمل على زيادة مستوى الإنفاق العام: وهو ما يتوافق مع ما نادى به كينز عند حدوث أزمة الكساد العالمي، حيث أن الإنفاق الحكومي يمثل دخل الأفراد وبالتالي يزداد الطلب الكلي مما يؤدي إلى مزيد من الإنتاج، من فرص العمل وعلاج البطالة ودفع الاقتصاد الوطني إلى التحسن وعلاج الفجوة الانكماشية؛

ب- قيام الدولة بتخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات ضريبية: وتتحقق هنا كذلك زيادة في الدخل وتزداد القوة الشرائية في المجتمع مما يعني مزيد من الحافز على الإنتاج وزيادة فرص العمل وبالتالي القضاء على البطالة ومعالجة الفجوة الانكماشية؛

ج- قيام الدولة بالجمع بين كل من البديل الأول والثاني: وذلك من خلال زيادة حجم الإنفاق وتخفيض الضرائب مما يؤدي إلى زيادة حجم الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني.

#### 2- سياسة مالية انكماشية:

تتحقق من خلال إحدى البدائل التالية:

أ- قيام الدولة بتخفيض حجم الإنفاق العام: مما يؤدي إلى تخفيض حجم الاستهلاك وبالتالي حدوث انخفاض في الطلب الكلي مما يعالج الزيادة في مستوى الأسعار؛

ب- قيام الدولة بزيادة معدلات الضرائب: مما يؤدي إلى انخفاض دخول الأفراد وبالتالي انخفاض الطلب الكلي وعلاج الزيادة في مستوى الأسعار؛

<sup>1</sup> نزار سعد الدين العيسى، إبراهيم سليمان قطف، الاقتصاد الكلي مبادئ و تطبيقات، الطبعة الأولى، دار الحامد، الأردن، 2006، ص 304.

ج- قيام الدولة بالجمع بين البديلين: معا من خلال تخفيض حجم الإنفاق العام وزيادة معدلات الضرائب في نفس الوقت.

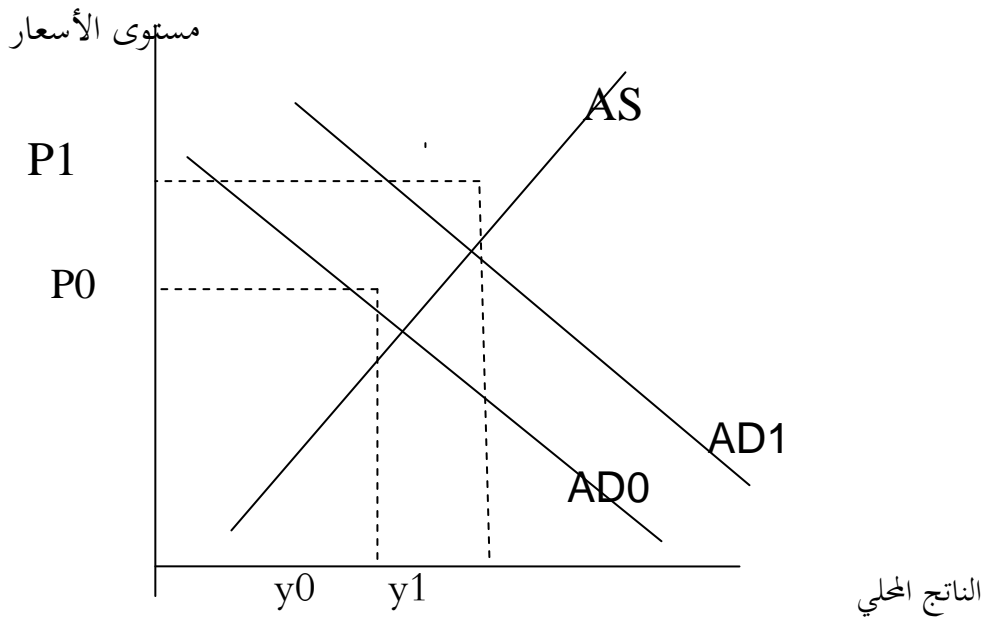
ثانيا: آلية عمل السياسة المالية

يمكن توضيح آلية عمل السياسة المالية عندما تستخدم لمعالجة فجوة ركودية أو تضخمية يعاني منها الاقتصاد أي عند حالات الاختلال في الاقتصاد الوطني؛ يظهر الكساد في الاقتصاد حينما يعاني من حالة انخفاض مستوى الطلب الكلي والمقترن بعجز تصريف المنتجات، مما يعني أيضا عدم وجود فرص عمل كافية ووجود البطالة بأنواعها. أي أن النشاط الاقتصادي يمر بحالة تباطؤ. وتعرف هذه الحالة أيضا بالركود. وفي مثل هذه الحالة تستخدم سياسة مالية توسعية من خلال أدواتها المذكورة سابقا.

وتحدث الفجوة التضخمية إذا كان الاقتصاد يعاني من ارتفاع الطلب الكلي عن إجمالي الناتج الذي يحقق مستوى التشغيل الكامل، وهذا يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات بمعدلات تتزايد نسبتها كلما اتسعت الفجوة، ويدخل دور السياسة المالية هنا في محاولة تقليص مستوى الطلب وخفض القدرة الشرائية في المجتمع عن طريق إتباع ما يسمى بالسياسة المالية الانكماشية من خلال أدواتها المذكورة.

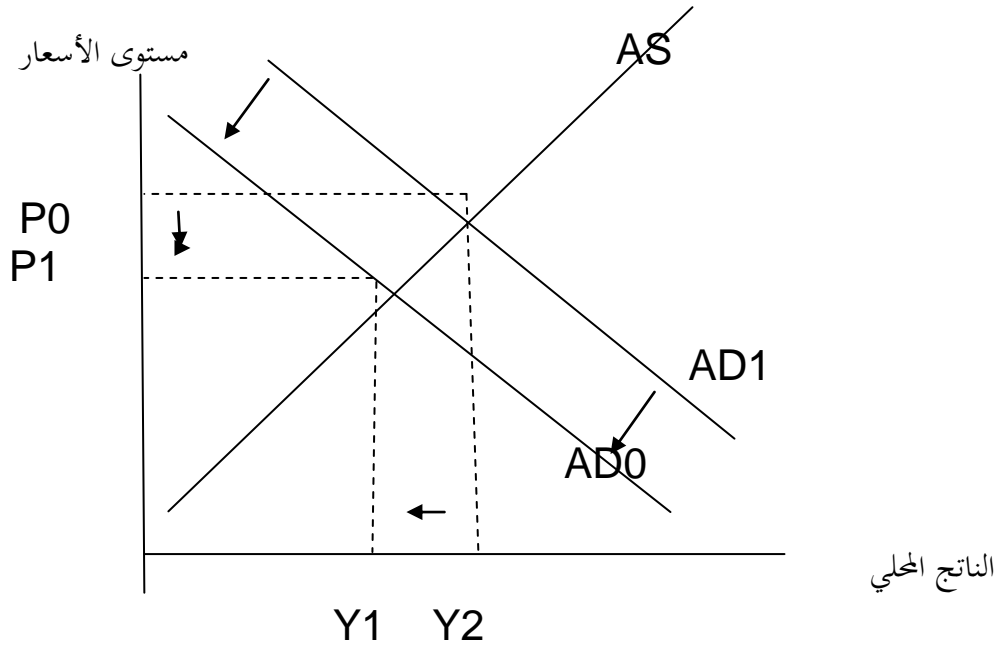
والرسم التالي يوضح لنا مفهوم كل من السياسة المالية التوسعية والانكماشية:

الشكل (1-1): السياسة المالية التوسعية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر، عمان- الأردن، 2002، ص 247.

الشكل (1-2): السياسة المالية الانكماشية



المصدر: خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 248.

يوضح الشكل (1-2) كيف تؤثر السياسة المالية الانكماشية من خلال خفض الإنفاق وزيادة الضرائب، وتؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي من الوضع  $ad_2$  إلى  $ad_1$  وخفض الأسعار من  $p_2$  إلى  $p_1$  وبالتالي تسعى إلى كبح مستوى الإنفاق في المجتمع والسيطرة على مستويات الطلب الكلي وتزايد الأسعار. ولا يمكن للسياسة المالية أن تقوم بدورها ما لم تكن رشيدة.

## خلاصة الفصل:

إن تطور دور الدولة في النشاط الاقتصادي انعكس على السياسة المالية التي عرفت هي الأخرى تطورا كبيرا، فالمتتبع لمراحل تطور السياسة المالية منذ بوادرها ظهورها إلى ما وصلت إليه الآن لا بد أن يتعرف بمدى أهميتها على المستوى الكلي، حتى وإن تميزت بشيء من الحياد في فترة ما أو في نظام ما إذ أنها ساهمت في تنظيم الحياة الاقتصادية من خلال فرض الضرائب وإعادة توزيعها كأسلوب إعادة توزيع الثروة أي تحقيق العدالة الاجتماعية. ولكن بسبب التطورات الاقتصادية والإيديولوجية والأحداث المتعددة أجبرت السياسة المالية على التخلي عن مفهوم الحياد فأصبحت متدخلة في كافة المجالات، ومنه نجد أن السياسة المالية المعاصرة أصبحت أداة الدولة لتوجيه الإنتاج والإشراف على النشاط الاقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف بين الحين والآخر.

والسياسة المالية كغيرها من السياسات تعتمد على مجموعة من الأدوات تسهل مهمتها في تحقيق أهدافها أبرزها تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية إضافة إلى تحقيق التوظيف الكامل... ولعل من بين أهم هذه الأدوات نجد النفقات العامة والإيرادات العامة.

وأخيرا إن مصطلح السياسة المالية كان ولا يزال محطة أنظار المهتمين بالحياة الاقتصادية كونها من أدوات الدولة للتدخل والتحكم وكذا التوجيه لمختلف قطاعاتها خاصة قطاع الصناعة. والسؤال المطروح كيف تتدخل الدولة عبر سياستها المالية في تطوير قطاع الصناعة بالجزائر.



# الفصل الثاني

## تمهيد:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا كبيرا في تحسين اقتصاديات الدول النامية بحيث أولته هذه الأخيرة أهمية كبيرة من خلال اعتماده كوسيلة للتمويل وإقامة المشروعات بدلا من لجوئها إلى سياسات التمويل بالاقتراض بمختلف مصادره، وذلك تفاديا للوقوع في أزمة المديونية أو التبعية الاقتصادية والسياسية للدول والشركات الأجنبية، بحيث ينظر للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه مصدر من مصادر التمويل الخارجي والذي من خلاله تستفيد هذه الدول من تكنولوجيا ومعرفة فنية وإدارية، وكذا الإسهام في سد فجوات الاقتصاد التي يعاني منها .

وعلى الرغم من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو البلدان على اختلاف مستوياتها الاقتصادية إلا أن معظم المؤشرات تفيد بتركز معظم هذه الاستثمارات لصالح الدول المتقدمة على حساب الدول النامية، إلا أنه يبقى لكل بلد من البلدان النامية ظروفه وتدفعاته الاقتصادية الذاتية وقدرته على الاستفادة من موارده لتنمية قطاعاته المنتجة وتحسينها عبر استخدام الاستثمار الأجنبي المباشر كخيار من الخيارات المطروحة لتطوير اقتصاده.

كما تبرز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل جلي وبصفة عامة في سد فجوات الاقتصاد التي تعاني منها معظم الدول النامية، فقد أثبت هذا الأخير مرونته ونجاعته في حل مثل هذه المشاكل والنقائص والدفع باقتصاد الدول نحو النمو وركب التطور.

ومن خلال كل ما سبق سنتناول الإطار النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر كما يلي:

**المبحث الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي.**

**المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر.**

**المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر.**

## المبحث الأول: ماهية الاستثمار

يعتبر الاستثمار ظاهرة من الظواهر الاقتصادية البالغة الأهمية حيث تعتمد عليه أي دولة في تنمية اقتصادها باعتبارها الركيزة الأساسية للنمو الاقتصادي، فعملية الاستثمار تتدخل فيها عدة أطراف هامة منها المحاسبة والمالية وغيرها لهذا وجب تقديم نظرة عامة للاستثمار من خلال المفهوم، المحددات والمقومات الأساسية، مجالات ومخاطر الاستثمار، المناخ الاستثماري

## المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

كلمة الاستثمار من المصطلحات الشائعة الاستعمال من طرف عديد المفكرين والاقتصاديين وغيرهم ولقد أصبح قضية أساسية متداولة محليا ودوليا، وبذلك أصبح الشغل الشاغل لكثير من رجال الاقتصاد الذين اختلفوا في تعريفهم له لكنهم أجمعوا في تسليط الضوء على بعض المفاهيم.

أولا: تعريف الاستثمار.

## الفرع الأول: تعريف الاستثمار

لغة: "إن مفهوم الاستثمار في اللغة لم يخرج عن كونه طلب الحصول على الثمرة وثمره الشيء ما تولد عنه وثمر الرجل ماله أي أحسن القيام به وتمامه".<sup>1</sup>

اصطلاحا: لقد تعددت تعريفات الاستثمار واختلفت باختلاف ميادينه ومجالاته لذلك يوجد عدة تعريفات نذكر منها ما يلي:

1 - يعني توظيف الأموال في مشاريع اقتصادية واجتماعية وثقافية، بهدف تحقيق تراكم رأسمال جديد ورفع القدرة الإنتاجية أو تجديد وتعويض الرأسمال القديم.<sup>2</sup>

2 - التضحية بالاستهلاك في الوقت الحالي أملا في الحصول على عوائد أكبر في المستقبل، ولذلك كلما زاد دعم اطمئنان المستثمر بشأن العوائد التي سيحصل عليها في المستقبل زادت قيمة المكافآت التي يطالب بها مقابل استثماراته.

3 - استخدام المدخرات في تكوين الاستثمارات أو الطاقات الإنتاجية الجديدة اللازمة لعمليات إنتاج السلع والخدمات والمحافظة على الطاقات الإنتاجية القائمة أو تجديدها.<sup>3</sup>

4 - عبارة عن مجموعة الممتلكات والقيم الدائمة مادية كانت أو معنوية أو منشأة من طرف مؤسسة وذلك من أجل استعمالها كوسيلة دائمة الاستغلال وليس بهدف بيعها أو تحويلها.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و أثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، 2017، ص 5.

<sup>2</sup> - ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011، ص 12.

<sup>3</sup> - مرجع نفسه، ص 12.

أما المشرع الجزائري فقد عرف الاستثمار على أنه "عملية خلق وتوسيع القدرات وإعادة هيكلة وتنشيط مؤسسة ما عن طريق مساهمة عينية أو مالية في رأس المال يقدمها أي شخص طبيعي أو معنوي في نشاطات إنتاج السلع أو الخدمات الغير مخصصة للدولة أو لفروعها.<sup>2</sup>

❖ من التعريفات السابقة نستخلص أن: الاستثمار الأجنبي المباشر ينطوي على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الدارة والتنظيم في حال ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار فضلا عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة.

### الفرع الثاني: أنواع الاستثمار

إن الاستثمار يتكون من عدة أنواع وهذا حسب الهدف المراد تحقيقه من خلال الاستثمار يمكننا أن نعطي الاستثمارات البارزة في النشاط الاقتصادي وهي كما يلي:<sup>3</sup>

**أولاً: استثمارات التبديل:** تهدف هذه الاستثمارات كما يظهر من خلال تسميتها إلى تبديل مثلا آلة قديمة بآلة جديدة بصفة عامة تخص وسائل الإنتاج.

**ثانياً: استثمارات التطوير والإنتاجية:** هي استثمارات لها هدف تخفيض تكاليف الإنتاج بأكثر قدر ممكن وذلك بتطوير القدرات الإنتاجية.

**ثالثاً: استثمارات التوسيع:** قد تحتاج المؤسسات في بعض الأحيان إلى توسيع مجال عملها وإمكانيتها ويتم توسيع المؤسسة بزيادة قدراتها الإنتاجية كالآلات، مساحة الورشات وغيرها.

**رابعاً: استثمارات التحديد:** هي استثمارات تعتمد من أجل خلق منتج جديد في السوق وهذا لتعزيز مكانتها في السوق.

### الفرع الثالث: أهمية الاستثمار: يمكن إبراز أهمية الاستثمار في النقاط التالية:<sup>4</sup>

- زيادة الإنتاج والإنتاجية مما يؤدي إلى زيادة الدخل القومي وارتفاع متوسط نصيب الفرد منه وبالتالي تحسين مستوى معيشة المواطنين.

- توفير الخدمات للمواطنين والمستثمرين.

<sup>1</sup> - رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015، ص 3.

<sup>2</sup> - المجريدة الرسمية رقم 64 الصادرة بتاريخ 10/10/1993 المادة 1 و 2 من المرسوم التشريعي رقم 12/93 الصادر بتاريخ 05/10/1993.

<sup>3</sup> - رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سبق ذكره، ص 4.

<sup>4</sup> - د. ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 14.

- مساهمة الاستثمار في إحداث التطور التكنولوجي وذلك من خلال إدخال التكنولوجيا الحديثة والمتطورة وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع.
- مساهمة الاستثمارات في تنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة وذلك من خلال سداد ما يترتب على المشروع من ضرائب للحكومة لكي تقوم الأخيرة بصرفها باستخدام هذه الموارد وفق مقتضيات المصلحة العامة.
- توفير فرص عمل وتقليل نسبة البطالة.
- زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للدولة.
- توفير التخصصات المختلفة من الفنيين والإداريين والعمالة الماهرة.

**الفرع الرابع: أهداف الاستثمار:** تكمن أهداف الاستثمار فيما يلي:<sup>1</sup>

- 1- **تحقيق العائد:** هو هدف عام للاستثمار فمهما يكن نوع الاستثمار من الصعب أن نجد فردا يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق الربح.
  - 2- **تكوين الثروة وتنميتها:** يكون هذا الهدف عندما يضحى الفرد بالاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.
  - 3- **تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السبل لمواجهة تلك الحاجات:** وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.
  - 4- **المحافظة على قيمة الموجودات:** يسعى المستثمر إلى التنوع في مجالات استثماره حتى لا تنخفض قيمة موجوداته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها.
- الفرع الخامس: أدوات الاستثمار:** أدوات الاستثمار المتاحة للمستثمر متعددة من بينها:<sup>2</sup>
- أولا: الأوراق المالية:** تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في عصرنا الحاضر، وذلك لما توفره من مزايا للمستثمر لا تتوفر في أدوات الاستثمار الأخرى، وتختلف الأوراق المالية فيما بينها إلى:
- أدوات ملكية (أسهم).
  - أدوات مديونية (سندات وغيرها).
- ثانيا: العقارات:** يتم الاستثمار في العقارات بشكليين:
- **الشكل المباشر:** عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مباني وأراضي).
  - **الشكل غير المباشر:** كأن يقوم بالمشاركة في محفظة مالية إحدى صناديق الاستثمار العقارية.

<sup>1</sup> - رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، مرجع سابق، ص 4.

<sup>2</sup> - رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، مرجع سابق، ص 5.

ثالثا: السلع: تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية خاصة تجعلها أداة صالحة للاستثمار لدرجة أن أسواق متخصصة قد تكونت للبعض منها على غرار بورصات الأوراق المالية، مثل: بورصة للقطن في مصر أو في نيويورك، بورصة الذهب في لندن... الخ.

رابعا: المشروعات الاقتصادية: تعتبر المشروعات الاقتصادية من أكثر أدوات الاستثمار انتشارا، وتنوع أنشطتها ما بين صناعي وتجاري وزراعي... الخ، كما أن منها ما يتخصص بتجارة أو صناعة السلع ومنها ما يتخصص بتجارة أو صناعة الخدمات.

خامسا: العملات الأجنبية: تحوز أسواق العملات الأجنبية على اهتمام كبير من المستثمرين في عصرنا الحاضر، حيث تنتشر في شتى أنحاء العالم مثل لندن، باريس، فرانكفورت، طوكيو، ونيويورك وغيرها.

### المطلب الثاني: المحددات والمقومات الأساسية للاستثمار

للإحاطة بالاستثمار يجب أن يكون هناك عوامل تحدده من كافة الجوانب كما يجب أن يكون هناك مقومات لذلك سيتم التعرف عليهم فيما يلي:

#### الفرع الأول: محددات الاستثمار:

عند قيام أي عون اقتصادي بمشروع اقتصادي يأخذ بعين الاعتبار عدة عوامل قد تؤثر في حالة تجاهلها إلى فشل هذا المشروع وعليه فإن المستثمر يعمل على دراسة هذه العوامل التي تتدخل في تحديد القيام بالاستثمار من عدمه ومن أهم العوامل المحددة للاستثمار نذكر ما يلي:<sup>1</sup>

**1- العائد:** يمثل العائد دخل المشروع وكلما كان مستوى الربح المحقق لدى المشروع مرتفعا زادت مقدرته على الاستثمار وزادت رغبته في نفس الوقت ولاشك أن مقدرة المشروع على تمويل برامج الاستثمار المطروحة أمامه يعتبر من أهم العوامل المحددة لحجم الاستثمار والعكس صحيح بمعنى أن انخفاض الربح قد يتسبب في كثير من الحالات في تأجيل القيام بالاستثمارات الجديدة وربما الاكتفاء باستبدال القدر الهالك من رأس مال المشروع (الاستثمار الإحلالي) فالربح إذن هو الحافز الأساسي لجميع المشروعات الخاصة.

**2- سعر الفائدة:** يمول المشروع استثماراته الجديدة إما عن طريق الإقراض أو عن طريق الموارد الذاتية وفي حالة اعتماد على الإقراض فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة إقراض الأموال المستخدمة في الاستثمار، أما في حالة اعتماده على موارده الذاتية فإن سعر الفائدة يمثل تكلفة الفرصة البديلة أي أنه يمثل العائد الذي يضحى به المشروع في حالة استخدامه موارده الذاتية في الاستثمار.

<sup>1</sup> - مرجع نفسه، ص 5.

**3- الكفاية الحديد للاستثمار:** طالما أن المشروع الخاص يسعى إلى تعظيم أرباحه فإن من أهم العوامل المحددة للاستثمار معدل العائد المتوقع من الاستثمار، فلا يكفي أن يكون سعر الفائدة منخفضاً حتى يقبل المشروع على الاستثمار في مجال من المجالات وإنما يتعين أن يكون معدل العائد المتوقع من الاستثمار أعلى من أو يساوي على الأقل سعر الفائدة، وهذا ما تقرره الكفاية الحديدية للاستثمار.<sup>1</sup>

**4- التوقعات:** حيث عرفنا أن كل منظم يقوم بعملية التنبؤ للمستقبل، وهذه التنبؤات قد تكون متفائلة أو متشائمة، فالمستثمر الذي يتوقع زيادة الطلب على منتجاته أو زيادة أسعارها ويتوقع رواج الاقتصاد سوف يتوسع بمشروعاته والعكس صحيح.

**5- التقدم التكنولوجي:** إن مساهمة التقدم التقني مسألة في غاية الأهمية المشروعات التي ترى ضرورة المحافظة على مراكزها التنافسية داخل الصناعة أو في الأسواق، فالثمرة التي ينتظرها أي مشروع من عملية التقدم التقني تتمثل في رفع كفاءته الإنتاجية كذلك ينبغي الإشارة إلى أن بعض أنماط التقدم التقني تقتزن بظهور صناعات جديدة ومن ثمة إنتاج سلع جديدة، ومع نشأة الطلب عليها يتم الاستثمار فيها.

### الفرع الثاني: المقومات الأساسية للاستثمار:

لقد حضى الاستثمار بحوافر عديدة ومهمة تخفف من ثقل الأعباء وتمثل فيما يلي:<sup>2</sup>

**أولاً: الموارد المتاحة :** متمثلة في الأموال التي يمكن توفيرها من مصادرها المختلفة، أو ما يمكن اقتراضه من السوق أو الأموال التي يحتجزها المستثمر في منشأته في شكل احتياطات أو أرباح محتجزة أو مخصصات نقدية لإهتلاكات الأصول الثابتة أو غيرها.

**ثانياً: المستثمر:** وهو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يقبل قدراً من مخاطرة توظيف موارده الخاصة أو تلك التي تأخذ على عاتقه ردها لمستثمر آخر أكثر تحفظاً على أمواله من المستثمر الرئيسي وذلك من أجل تحقيق أغراضه التي تكون في العادة الحصول على أكبر قدر من الأرباح المادية، وغيرها من العوائد أو المكاسب غير المادية.

**ثالثاً: الأصول:** وهي تلك الاستثمارات التي يوظف فيها المستثمر أمواله متمثلة في ستي الأصول كالعقارات والمشروعات الاستثمارية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتعدين والصيد البحري والخدمات الاستثمارية ومحافظ الأوراق المالية كالأسهم والسندات وغيرها من الاستثمارات التي تنعكس آثارها على الإنتاج.

<sup>1</sup> - عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، الإسكندرية، 1997، ص 105.

<sup>2</sup> - رشيدة بن عرفة، سمية حمزوي، مرجع سابق، ص 6.

## المطلب الثالث: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي وأهداف أطرافه

بعد التطرق إلى مفهوم الاستثمار الأجنبي والذي يشمل التعريف والأنواع وكذا المحددات لا بد من التعرف على أهم مواصفات اختياره بالإضافة إلى أهداف أطرافه وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب.

أولاً: مواصفات اختيار الاستثمار الأجنبي.

وهي كما يلخصها الأستاذ فوير<sup>1</sup>: "المساهمة في الاقتصاد والتنمية أو في السياسة الاجتماعية للبلد، استعمال الثروات المحلية أو القيمة المضافة المحلية، تنويع الصادرات، تحسين ميزان المدفوعات أو الإسهام الخدماتي، إشراك الشركات المحلية، الاستثمار في القطاعات الهامة والصناعات المتقدمة، تعويض الواردات، الاستثمار في الفلاحة أو الصناعات الزراعية، شروط تمويل وأهمية المشاركة المحلية، إنشاء عدد أدنى من مناصب العمل، استيراد العتاد الجديد علي النوعية، مقر الشركة في البلد المستقبل".

## ثانياً: أهداف أطراف الاستثمار الأجنبي.

وتتلخص أهم أهداف كل من البلد المضيف وكذا أهداف المستثمر الأجنبي كما يلي<sup>2</sup>:

- 1- أهداف البلد المضيف: يسعى كل بلد إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تخدم مصالحه من وراء جذبته للاستثمارات الأجنبية إلى بلده ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر ما يلي:
  - أ- المساهمة في التخلص أو بالأحرى التخفيف من حدة البطالة من خلال تشغيل عدد من العاملين المحليين في المشاريع الأجنبية.
  - ب- الحصول على التكنولوجيا المتقدمة التي يقوم المستثمر الأجنبي بجلبها لخدمة مشاريعه واستثماراته.
  - ج- زيادة معدلات الاستثمار، ومن ثم زيادة الإنتاج وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.
  - د- المساهمة في زيادة الصادرات أو تقليل الواردات أو كلاهما معا حسب نوع الاستثمار الأجنبي، وهذا ما يؤدي إلى تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
  - هـ- تدريب وتأهيل العاملين المحليين من خلال تلك الدورات التدريبية والتكوينية التي يقوم بها المستثمر الأجنبي لفائدة العمال المحليين حتى يتمكنوا من استخدام التكنولوجيا المتقدمة التي جلبها.
- 2- أهداف المستثمر الأجنبي: بدوره المستثمر الأجنبي يسعى للحصول على تحقيق مجموعة من الأهداف تخدم مصالحه وتحقق له أرباحاً طائلة ومن بين أهم هذه الأهداف نذكر:
  - أ- الحصول على مردودية أعلى من تلك التي يمكن الحصول عليها لو استثمر الأجنبي في بلده الأصلي.

<sup>1</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 71- ص 72.

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 72- ص 73.



- ب- الحصول على أسواق جديدة لتصريف منتجاته التي لم يسعها السوق المحلي للدولة المصدرة للاستثمار، أو لوجود المنافسة مع منتجات ذلك المستثمر الأجنبي.
- ج- الحصول على المواد الأولية وبأسعار رخيصة، لأجل استخدامها في عملية التصنيع.
- د- الحصول على اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة في الدولة الأم للاستثمار الأجنبي وبالتالي تخفيض تكلفة الإنتاج، لأن العمل يعد أحد عوامل الإنتاج الأساسية.
- هـ- الحصول على المزايا والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الدول المستقبلية للاستثمار الأجنبي.
- و- التخلص من شبح المنافسة الذي كان يلحق الشركات الأجنبية في بلدها الأصلي، حيث أنه في الدول المضيفة يسهل على الشركة الأجنبية منافسة الشركات والصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار ونوع الخدمة، وذلك لسبب وفرة رأس المال وإمكانياتها المتقدمة.
- ز- التخفيف من حدة المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات الأجنبية من خلال تنويع وتوزيع استثماراتها في مناطق عدة من العالم.

## المبحث الثاني: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

خصص هذا المبحث للتعرف على الجانب النظري والمفاهيمي للاستثمار الأجنبي المباشر، والذي هو موضوع الدراسة بحيث اشتمل المطلب الأول على مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال التعريف، الأشكال، والخصائص وكذا المحددات، أما المطلب الثاني تم التطرق فيه إلى نبذة تاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفصلة له، وفي المطلب الثالث التطرق إلى كل من عوامل ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

يتناول هذا المطلب مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعريفه، أشكاله وخصائصه ومحدداته.

## أولاً: تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعرف تقرير منظمة التجارة والتنمية للأمم المتحدة (UNCTAD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه "ذلك النوع من الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة الأمد تعكس مصالح دائمة ومقدرة على التحكم الإداري بين شركة في البلد الأم (البلد المستثمر) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر هو (البلد المضيف). كما ترى منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) أنه لكي يكون الاستثمار الأجنبي مباشراً يجب أن يسيطر المستثمر الأجنبي على نسبة تتراوح بين (25% و 50%) من كامل أسهم المشروع، غير أن هناك شركات أجنبية ترغب بامتلاك كامل أسهم المشروع وإدارته، بينما توجد شركات أخرى لا تبدي رغبة للاستثمار في الخارج، ما لم تملك (51%) من أسهم المشروع<sup>1</sup>.

وفي تعريف آخر "الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار في شكل ملكية المسيطر في الأعمال التجارية في بلد واحد من كيان واحد مقرها في بلد آخر"<sup>2</sup>.

كما يأخذ الاستثمار الأجنبي المباشر شكل إقامة أو شراء كلي أو جزئي لشركة قائمة في دولة أجنبية سواء كان نشاطها إنتاجياً أو تسويقياً أو بيعياً أو خدمياً... الخ وموزع على عدد من الدول الأجنبية. ويميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن بقية الاستثمارات الأجنبية الأخرى بسيطرة المستثمر الأجنبي على رأس المال وتقنيات الإنتاج والإدارة والمهارات الأخرى، وتختلف نسبة الملكية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي في الشركات الأجنبية في الخارج والتي تؤهله لأن يكون مستثمراً مباشراً من بلد إلى آخر، ففي الو.م.أ يعتبر امتلاك الشركة المستثمرة 10% فما فوق من الشركة الأجنبية في الخارج استثماراً أجنبياً مباشراً، ويعرف المسؤولون والمحاسبون في ميزان المدفوعات الأمريكية أن

<sup>1</sup> باسم حمادي حسن، الاستثمار الأجنبي المباشر (عقود التراخيص النفطية وأثرها في تنمية الاقتصاد)، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2014 ص 17- 18 ص 19.

<sup>2</sup>Article.Talk، Foreign direct investment، From Wikipedia، the Free encyclopedia. En. Wikipedia. Org/ Wiki/ Foreign- direct- T- investement/</...، 9/4/2017، 11 :37h، page 1.

الاستثمار الأجنبي المباشر هو تدفقات من القروض إلى شركة أجنبية أو شراء ملكيتها على أن تكون مملوكة في معظمها لمواطنين من الدولة المستثمرة<sup>1</sup>.

كما ذهب بعض الكتاب إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر من المنظور الاقتصادي المعاصر، بأنه "تكوين منشأة أعمال جديدة، أو توسيع منشأة قائمة، وذلك عن طريق مقيم دولة معينة ضمن حدود دولة أخرى، أو بأنه نشاط استثماري طويل الأجل يقوم به مستثمر غير مقيم في بلد مضيف، بقصد المشاركة الفعلية أو الاستقلال بالإدارة والقرار"<sup>2</sup>.

ومنه ومن التعريفات السابقة يمكن تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه: "قيام المستثمر بعملية الاستثمار في مشروع ما مقام في اقتصاد آخر أي في دولة غير دولته الأصلية (الدول المضيفة)، بحيث يكون للمستثمر قدر من النفوذ والتأثير على إدارة ذلك المشروع، والذي ينطوي على تملك المستثمر حصة لا تقل عن 10% من إجمالي رأس المال أو قوة التصويت".

### ثانياً: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتظهر أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض أهم دوافعه وأبعاده وآثاره والانتقادات الموجهة إليه بشكل ملخص فيما يلي<sup>3</sup>:

1- تبرز أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول النامية من كونه لا يشكل عبئاً جامداً على الاقتصاد المضيف. كالمدفوعات التي تدفعها الدولة على القروض الخارجية، فلقد أثبت الاستثمار الأجنبي المباشر مرونته من خلال الأزمات المالية العالمية في الفترة 1987-1998 في الدول شرق آسيا.

2- تساهم الاستثمارات الأجنبية في سد أربع فجوات رئيسية في اقتصاد الدول النامية.

أ- فجوة المدخرات المحلية اللازمة لتمويل البرامج الاستثمارية الطموحة.

ب- فجوة النقد الأجنبي اللازم لاستيراد الآلات والمعدات والخبرات الفنية التي تحتاجها عملية التنمية.

ج- الفجوة التكنولوجية.

ح- الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، حيث تؤدي الاستثمارات الأجنبية إلى حصول الدولة المضيفة على

إيرادات جديدة، في صورة ضرائب جمركية، وضرائب على الأرباح. تزيد من إمكانياتها على الإنفاق، ومن ثم في

سد فجوة الإيرادات التي تعاني منها.

<sup>1</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، الاقتصاد الدولي (نظريات وسياسات)، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2010، ص 222- ص 223.

<sup>2</sup> ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 98.

<sup>3</sup> أشرف السيد حامد قبالي، مرجع سابق، ص 27- ص 28.

- 3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تدريب العمالة المحلية التي تتاح لها فرص العمل بفروع الشركات الأجنبية وإكسابها المهارات التكنولوجية الحديثة باستخدام أحدث أساليب العمل والتدريب.
- 4- يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المنافسة بين فروع الشركات متعددة الجنسية والشركات الوطنية.
- 5- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم ميزان المدفوعات بالدولة المضيفة.

### ثالثاً: أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر.

تصنف أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى شكلين وهما<sup>1</sup>:

**الشكل الأول:** وهو مرتبط بملكية الأصول الإنتاجية في البلد المضيف، وهذا الشكل يمنح نفوذاً مباشراً لصاحبه من خلال الملكية الكاملة أو بنصيب معين يكفل له السيطرة على إدارة المشروع ويضم الأنواع التالية:

- 1- **الاستثمار المشترك (joint-venture):** وتعتبر هذه المشروعات مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي، وينسب متفاوتة، تتحدد وفقاً لاتفاق الشركاء، وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب، حيث تنص قوانين كثير من الدول التي يقام فيها المشروع المشترك على أن لا تتجاوز نسبة المستثمر الأجنبي عن 49% من رأس مال المشروع، وذلك تفادياً للهيمنة الأجنبية على جانب مهم من مشروعات الاقتصاد المحلي، إذ أن الدول التي تستضيف الاستثمارات الأجنبية تحرص على أن تكون القرارات التي يتم اتخاذها في إطار الاستثمار الأجنبي تأخذ في اعتبارها المصالح الحيوية والهامة لاقتصادها المضيف، وعادة ما يكون تحقيق هذا الهدف من خلال الاستثمار المشترك متاحاً أكثر مما لو كان المشروع مملوكاً بالكامل للمستثمر الأجنبي، وما قد يثيره ذلك من شك وريبة ضد السيطرة الاقتصادية للمستثمر الأجنبي<sup>2</sup>.

ويمكن تحديد المزايا التي يحققها هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف بما يأتي<sup>3</sup>:

- أ- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية والتطور التكنولوجي للبلد.
- ب- خلق فرص عمل جديدة في اقتصاد البلد.
- ج- زيادة فرص التصدير وتعديل ميزان المدفوعات للدول النامية.
- د- الاستفادة من وفورات الحجم وتقليل الكلف في بناء مشاريع اقتصادية واسعة الإنتاج.
- هـ- إنتاج سلع ذات جودة عالية وهذا يساعد على المنافسة في الأسواق العالمية.
- أما المعوقات التي يواجهها المستثمر الأجنبي من جراء هذا النوع فهي تتضمن احتمال وجود تعارض في المصالح بين طرفي الاستثمار، ولاسيما في حالة إصرار الطرف الوطني على نسبة معينة من رأس المال لغرض المساهمة في المشروع

<sup>1</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 21-22.

<sup>2</sup> ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 102-103.

<sup>3</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سبق ذكره، ص 24-25.

المشترك والتي قد لا تتفق وأهداف الطرف الأجنبي من حيث الرقابة والإدارة، وبالتالي يؤدي إلى خلق مشكلات تنعكس على انجاز المشروع المشترك، وكذلك فمن المحتمل جدا أن تضع الدولة المضيفة (عندما تكون شريكة في الاستثمار) شروطا، أو قيودا حادة على التوظيف والتصدير وتحويل الأرباح الخاصة بالطرف الأجنبي إلى الدولة الأم.

## 2- الاستثمار المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي (Investments wholly owed foreign): وهذا الشكل

من الاستثمارات يتيح للعنصر الأجنبي السيطرة الكاملة في اتخاذ القرار، ولهذا لا تجذبه الكثير من الدول المستثمر فيها، خشية أن يؤدي إلى التبعية والهيمنة الاقتصادية من قبل المستثمر الأجنبي<sup>1</sup>. وبشكل عام إن هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثيرات إيجابية وسلبية على الدول المضيفة له منها<sup>2</sup>:

- أ- زيادة حجم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.
- ب- المساهمة في إشباع حاجات السوق المحلي من السلع التي ينتجها المشروع، مع احتمال وجود فائض للتصدير أو تقليل الواردات، وتحسين موازين مدفوعات الدول النامية المضيفة للاستثمار.
- ج- يساعد على خلق فرص أكبر للعمالة المحلية خصوصا عندما تشتترط الدول المضيفة في قوانينها على إجبار المستثمر الأجنبي على تشغيل نسبة محددة من العاملين في المشروع.

أما بالنسبة للآثار السلبية التي تخشاها الدول النامية من وراء هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المباشر، هو تعميق حالة التبعية والاحتكار الاقتصادي الذي يمارسه المستثمر الأجنبي، ولم يعد خافيا أن الدول المتقدمة تسعى من خلال منظمة التجارة العالمية إلى خدمة مصالحها وأهدافها الإستراتيجية بعد فرض قرارات من خلال مجموعة اتفاقات الاستثمار المتعلقة بالتجارة العالمية واتفاقية تجارة الخدمات، واتفاقية حقوق الملكية الفكرية، والتي تمثل مجملها قيودا تحد من قدرة الدول على دعم صادراتها وعلى حماية اقتصادها من الآثار السلبية المحتملة للاستثمار الأجنبي الوافد إليها، بالإضافة إلى تحويل الأرباح إلى خارج هذه الدول ونهب ثروات الدول النامية.

## 3- الاستثمار في المناطق الحرة: وتسمى المناطق الحرة هنا بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون الاستثمار الأجنبي

هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق الحرة ويتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم والضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدولة المضيفة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103.

<sup>2</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 26.

<sup>3</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظمتها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 185.

كما يتم تقديم التسهيلات والحوافز المختلفة التي لا تتوفر في المناطق الأخرى من الدولة المضيفة ومن أهم هذه الحوافز<sup>1</sup>:

- أ- الإعفاءات من الرسوم والضرائب والإجراءات الجمركية.
  - ب- النص في القانون على عدم جواز تأميم المشروعات في المناطق الحرة.
  - ج- تبسيط الإجراءات الإدارية وتقديم الخدمات وتوفير الطاقة بأسعار مخفضة.
  - د- حرية المشاريع الأجنبية المقامة في المنطقة الحرة في إنتاج وبيع أي كمية من منتجاتها في الأسواق الخارجية والمحلية.
  - هـ- حرية تحويل الأرباح المحققة من المشاريع المقامة في المنطقة الحرة إلى الخارج.
- إن هذه الحوافز تؤدي إلى خلق بيئة تؤدي إلى زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر وترويج الصادرات ونقل التكنولوجيا وغيرها من الأنشطة، أما المزايا بالنسبة للدول المضيفة فهي:
- أ- العمل على تخفيض القيود الجمركية وبالتالي جذب رؤوس أموال جديدة.
  - ب- تخفيض مستويات البطالة عن طريق توفير فرص عمل جديدة.
  - ج- تطوير الصناعة المحلية عن طريق الحصول على التكنولوجيا المتقدمة.
  - د- تنمية وتطوير المناطق النائية.

4- الاستثمار في مشروعات أو عمليات التجميع (Assembly Operations): وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عام أو خاص يقوم الطرف الأجنبي من خلالها بتوفير مكونات منتج معين مثل سيارة أو حاسب آلي على أن يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتجا نهائيا، ويلجأ المستثمر الأجنبي إلى هذا النوع من الاستثمار بدوافع كثيرة منها كبر حجم السوق أ انخفاض تكلفة عناصر الإنتاج كالعالة أو المواد الخام، أو التخفيف من وطأة الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الأم، وفي معظم الأحيان ولا سيما في الدول النامية يقدم الطرف الأجنبي الخبرة والمعرفة والآلات والمعدات والتقنيات اللازمة والخاصة بتصميم المصنع وطرائق التخزين والصيانة وغيرها، وهذه المشاريع قد تكون استثمارا أجنبيا مشتركا أو مملوكا بالكامل للطرف الأجنبي<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 27-28.

<sup>2</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 29.

الشكل الثاني: وهو لا يرتبط بأي نوع من أنواع الملكية ولا يفترض التزاما طويل الأجل على المستثمر الأجنبي إلا في بعض الحالات وبالرغم من ذلك قد يكون للمستثمر الأجنبي صوت فعال في إدارة المشروع ويشمل هذا الشكل الأنواع التالية<sup>1</sup>:

- 1- **التعاقد في الباطن**: هو عبارة عن اتفاقية بين شركتين تقوم إحدهما (المقاول الباطن) بإنتاج وتوريد أو تصدير قطع الغيار أو المكونات الأساسية لسلعة معينة إلى الطرف الثاني (الأصيل) والذي يقوم باستخدامها في إنتاج سلعة بصورتها النهائية وبعلاقتها التجارية. أي أن الأصيل يزود المقاول الباطن بالمواد الخام المطلوبة لتصنيع مكونات السلعة، ثم يقوم بتوريدها للأصيل، وقد شهد هذا الشكل توسعا كبيرا مع بداية الألفية الثالثة ونهاية الألفية الثانية، وخصوصا في مجال تصنيع الحاسبات والمعدات الالكترونية في الدول الآسيوية والصين.
- 2- **تسليم المفاتيح**: وفي هذا النوع يقوم الطرف الأجنبي (بناء على عقد) بينه وبين الطرف المحلي بإقامة المشروع والإشراف عليه لغاية الوصول إلى مرحلة التشغيل حيث يتم تسليمه إلى الطرف المحلي الذي يقوم بدفع الكلفة أو بدل أتعاب إلى الطرف الأجنبي.
- 3- **عقود تسليم المنتجات باليد**: وهي ما تسمى بعقود التصنيع وهي عبارة عن اتفاقية بين الشركة الأجنبية وإحدى الشركات الوطنية، يتم بموجبها تصنيع وإنتاج سلعة معينة كاملة من قبل الشركة المحلية لحساب الشركة الأجنبية، وتكون عادة عقود طويلة الأجل ويتحكم الطرف الأجنبي في إدارة عمليات المشروع وأنشطته.
- 4- **عقود الإدارة**: هي اتفاقيات أو مجموعة من الترتيبات القانونية التي يتم بمقتضاها قيام الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل أو جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيفة لقاء عائد مادي معين أو مقابل مشاركة في الأرباح، ومثال ذلك سلسلة فنادق هلتون في العالم.
- 5- **عقود الوكالة (التسويق)**: هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام أحدهما (الأصيل) بتوظيف الطرف الثاني (الوكيل) لبيع أو تسهيل أو إبرام اتفاقيات بيع سلع ومنتجات الطرف الأول إلى طرف ثالث (المستهلك)، ويعتبر الوكيل وسيطا بين الأصيل والمستهلك مع احتفاظ الأصيل بعلايمته التجارية.
- 6- **عقود الترخيص**: وهي إحدى الأساليب التي يمكن للشركة المتعددة الجنسيات أو تنقل إنتاجها من النطاق المحلي إلى الأسواق الدولية دون الحاجة إلى إنفاق استثماري، وتراخيص الإنتاج عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر (قطاع عام أو خاص)، في الدولة المضيفة لاستخدام العلامة التجارية أو براءة الاختراع أو الخبرة الفنية ونتائج الأبحاث الإدارية والهندسية مقابل عائد مادي معين.

ثالثا: خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر.

<sup>1</sup> نفس المرجع، 29 إلى 32 .

يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها<sup>1</sup>:

- 1- الاستثمار الأجنبي المباشر بطبيعة استثمار منتج، فهو بالضرورة استغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على استثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الاقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكتيكية والفنية المتاحة.
- 2- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال الوفورات الاقتصادية والمنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجهه.
- 3- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل وكذا توسيع نطاق السوق المحلية ومن جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال اتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغيير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح والفائدة وبذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات والإعفاءات واليد العاملة الرخيصة.
- 4- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت مشروطة في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه.
- 5- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيضة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر والتكاليف، وبذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم والمناسب.

#### رابعا: المحددات الأساسية للاستثمار الأجنبي المباشر.

يقصد بمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر، العوامل التي ينبغي دراستها لتحديد إمكانية القيام بالاستثمار في بلد ما، حيث يوجد على نطاق كبير اتفاق على أن الاستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتوفر مجموعة من العوامل أهمها أن تكون للدولة المضيضة للاستثمار الأجنبي المباشر مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة، مثل انخفاض الأجور والضرائب وتوفير المواد الأولية واتساع السوق، إلا أن محددات قيام الاستثمارات الأجنبية تقوم بالدرجة الأساس على عامل تعظيم الأرباح وتوازنه مع عامل تقليل المخاطر، فكلما كانت المزايا النسبية لكل بلد تحقق تدنيا في التكاليف المتعلقة بأسعار المواد وأجور القوى العاملة أو توفر مزايا الموقع بالقرب من الأسواق أو الموانئ لتقليل تكاليف النقل، وبتعبير آخر كلما كانت العوائد أعلى كان ذلك البلد مهيئا للاستثمار الأجنبي

<sup>1</sup> ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 103- ص 104.



المباشر أكثر من غيره، ويلعب عامل المخاطرة وتقلبها الدور الآخر في تحقيق المزايا لذلك البلد ومنها درجة الاستقرار السياسي والاقتصادي، وكذلك المحددات التشريعية المتمثلة بالقوانين والتشريعات والقرارات وغيرها<sup>1</sup>.

تضع الأونكتاد مجموعة من محددات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي يمكن تلخيصها كما يلي<sup>2</sup>:

- 1- حجم السوق المحلي: والذي يقاس بالنتائج المحلي الإجمالي.
- 2- معدل النمو الاقتصادي للدولة المتلقية للاستثمار الأجنبي، والذي يقاس بمعدل الناتج المحلي الإجمالي.
- 3- متوسط دخل الفرد، والذي يقاس بمتوسط الناتج المحلي الإجمالي للفرد.
- 4- سياسات وبرامج الخصخصة
- 5- السياسات التجارية والضريبية.
- 6- توفر العمالة الكفؤة وتوفير المواد الأولية.
- 7- توفير التكنولوجيا والابتكارات.
- 8- توفير البنية التحتية.

وهناك 6 محددات رئيسية تقف وراء ضعف الانجاز العربي في جذب الاستثمار الأجنبي وتمثل فيما يلي<sup>3</sup>:

- 1- الصراع وعدم الاستقرار في المنطقة .
- 2- عدم التيقن من مؤشرات الاقتصاد الكلي .
- 3- الضعف المؤسسي .
- 4- القيود الإدارية الكبرى وعدم ملائمة البنية الأساسية .
- 5- تخلف القطاع التمويلي .
- 6- نقص المهارات في سوق العمل .

وعليه فإن المحدد الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو القدرة التنافسية للدول المضيفة ومعدلات الادخار والنمو الاقتصادي بها، وهذا ما يبين على أن الدول العربية في حاجة إلى إستراتيجية لتوظيف ذلك الاستثمار في رفع معدلات التراكم الرأسمالي وزيادة معدلات النمو والتشغيل والتصدير.

### المطلب الثاني: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر وأهم النظريات المفسرة له

بعد التطرق إلى ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الإلمام بكل مفاهيمه وعناصره الأساسية لابد وفي هذا المطلب من إعطاء نبذة تاريخية عنه أولاً وثانياً التعرف على أهم النظريات المفسرة له .

<sup>1</sup> باسم حمادي حسن، مرجع سابق، ص 32.

<sup>2</sup> يوسف مسعداوي، دراسات في التجارة الدولية، دار هومة، بدون طبعة، الجزائر، 2010، ص 211.

<sup>3</sup> يوسف مسعداوي، مرجع سابق، ص 212.

أولاً: نبذة تاريخية عن الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعود تاريخ بدء الازدهار الفعلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام الثورة الصناعية في مستهل القرن التاسع عشر، بالرغم من أن بداية ظهور الاستثمارات الأجنبية كانت قبل هذا الوقت، فشركة الهند الشرقية التي أجزع عقدها في لندن في العام (1600م) هي بداية ظهور الشركات المتعددة الجنسية، ولقد مهد اتساع التجارة الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا وكانت تقوم بهذه الاستثمارات شركات تابعة للدول الاستعمارية بهدف توسيع حجم التجارة، لذلك أنشأت الحصون والمرافئ والمستودعات، وغرست فيما بعد النباتات التي كانت تديرها الشركات الأجنبية بنفسها، وشهد الاستثمار الأجنبي المباشر مراحل تاريخية متباينة في ظروفها الاقتصادية والسياسية، أثرت بالتالي في حجمه وطبيعته وهيكله، ويمكن دراسة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة تاريخياً في إطار ثلاث حقب زمنية متميزة<sup>1</sup>.

### 1- الحقبة ما قبل الحرب العالمية الأولى في العام (1800م- 1914م):

كانت الظروف السياسية والاقتصادية ملائمة كانهدام الأخطار المرافقة لتدفقات رأس المال إلى الخارج وغالبا ما كان هذا الاستثمار يتم في البلدان المستعمرة من قبل الدول الأوروبية بواسطة شركاتها وفي مجال الثروات الطبيعية التي تحتاجها كمواد أولية لمصانعها، وكانت الدول الاستعمارية تقدم الحماية لهذه الاستثمارات التي كان يغلب عليها طابع الاستثمار الخاص وفي فترة قل فيها تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، أما عن مساهمة الدول في الاستثمارات وفي هذه الفترة الزمنية فإن المملكة المتحدة كانت تحتل المركز الأول نظرا للتفوق الاقتصادي الذي كانت تتمتع به<sup>2</sup>.

### 2- الحقبة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية في العام (1914م- 1945م):

أدت الحروب العالمية إلى استنزاف الموارد المالية الدولية، فلجأت بعض الدول التجارية إلى تصفية قسم من استثماراتها في الخارج، وقد أثر هذا على حجم الاستثمار الأجنبي الدولي، حيث بلغ في أوائل العشرينات ثلاثة أرباع ما كان عليه في العام (1913م)، وقد طال التأثير الأكبر الاستثمارات المحفظة كذلك، مما أدى إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مجموع الاستثمارات في الأسواق الدولية وذلك بسبب طبيعة الاستثمارات المباشرة طويلة الأجل وبقاء الشركات النفطية تعمل في الخارج لتأمين المواد الخام للصناعة في البلدان النامية، وكان لظروف الحرب وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وانحياز قاعدة الذهب والأزمة الاقتصادية الكبرى في العام (1929م- 1933م)، كلها كان لها دور في انكماش الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانخفاض حجم الإقراض الخاص كذلك، كما بدأت الدول المتضررة من ظروف الكساد وانكماش التجارة والحرب التجارية، بتصفية استثماراتها المملوكة في بعض

<sup>1</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 47.

<sup>2</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 224- 225.

المستعمرات، وانصب اهتمام الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمارات النفطية من قبل الشركات النفطية الكبرى، ورافق ذلك تزايد الاستثمارات المتجهة لبناء السكك الحديدية لهذا الغرض، كما تراجع دور المملكة المتحدة في السيطرة على الاستثمار الأجنبي مقابل تنامي دور الولايات المتحدة الأمريكية<sup>1</sup>.

### 3- الحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية بعد العام (1945م):

في هذه الفترة توسع الاستثمار الأجنبي توسعا كبيرا، وذلك بالتزامن مع ازدهار التجارة الدولية في منتصف الخمسينات، وقد تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الشركات المتعددة الجنسية في قطاع الصناعات التحويلية، وذلك من أجل الحصول على المواد الخام، وفي هذه الفترة لم يكن الاستثمار الأجنبي المباشر حرا كما كان عليه الحال قبل الحرب العالمية الأولى وذلك بسبب العوائق التي أفرزتها الأزمة الاقتصادية العالمية عام 1929، وامتد مفعولها لسنوات لاحقة، ويلاحظ أن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر قد زاد في العالم الصناعي المتقدم، حيث قامت الشركات الأمريكية العملاقة بالتوسع في دول أوروبا وذلك بشراء صناعات قائمة أو إقامة صناعات جديدة أو دمج شركات أوروبية فيها، ونلاحظ أن ثلاثة أرباع الاستثمارات الأجنبية التي تقوم بها الشركات المتعددة الجنسية تقع في دول أوروبا وكذا وغيرها من الدول الأخرى ذات الأجور المرتفعة، ويمكن التأكيد على أن التدفقات المالية الآتية تختلف في جوهرها عن مثيلاتها في الفترات الزمنية السابقة، فالنموذج الذي كان سائدا خلال الـ 300 سنة الماضية هو تدفق رأس المال من الدول الصناعية إلى الدول النامية، ولكنها في الوقت الحالي استبدلت بتدفقات مالية بين الدول الصناعية ذاتها، وقد زاد التوسع في تدفق الاستثمار المباشر في الدول الصناعية في الفترة الواقعة بين (1975م- 1990م) بمعدل أكثر من (45%) بينما كانت الزيادة المذكورة أقل من (20%) في الدول النامية<sup>2</sup>. وفي الحقيقة يمكن تقسيم هذه الحقبة إلى مدتين زمنييتين تبعا لمستوى نمو هذه الاستثمارات وتطورها كالتالي<sup>3</sup>:

أ- مدة الانتعاش من (1946م- 1985م): بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وتصاعد موجة الاستقلال السياسي في البلدان النامية ازدادت حاجة هذه البلدان للأموال لإعادة ما دمرته الحرب، وتنمية اقتصادها، وهذا ما جعل الطلب على الأموال أكبر من عرضها بكثير، حيث سعت الشركات متعددة الجنسيات للحصول على إمدادات جديدة من المواد الخام والنفط من الدول النامية، فضلا عن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الصناعات التحويلية، وعلى سبيل المثال تركز الاستثمار الياباني خلال فترة ما بعد الحرب في استخراج الموارد الطبيعية والصناعات التحويلية الكثيفة العمل، والاستثمار في الموارد الطبيعية ساعد اليابان في الحصول على المواد الخام، في

<sup>1</sup> باسم حمادي الحسن، نفس المرجع السابق، ص 50.

<sup>2</sup> علي عبد الفتاح أبو شرار، مرجع سابق، ص 225، ص 226.

<sup>3</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 51- ص 52- ص 54.

حين أن الاستثمار في الصناعة التحويلية في الدول الآسيوية المجاورة سمح لليابان بتحريك الإنتاج للخارج في قطاع كادت اليابان أن تفقد الميزة الرئيسية فيه، كما امتازت هذه المدة بسيطرة الشركات الأمريكية على الاستثمار الأجنبي المباشر عبر مشروع مارشال، كما أدت الحرب والأزمات السابقة إلى انتهاج عدد من البلدان سياسات تقييد الاستثمارات الأجنبية من خلال وضع أنظمة رقابة على دخول الاستثمارات الأجنبية.

ب- مدة الازدهار من العام (1985م- 2010م): شهدت هذه المدة تسجيل قفزة هائلة في الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الصعيد العالمي، فقد ارتفع المتوسط السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر من (50) مليار دولار للمدة (1982م- 1985م) إلى حوالي (202) مليار دولار في المدة (1989م- 1990م)، وعند مقارنة معدل النمو السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر مع معدلات نمو التجارة الخارجية والنتائج المحلي الإجمالي العالمي، يتضح التسارع الهائل في التدفقات السنوية للاستثمار الأجنبي المباشر فمثلا في المدة (1982م- 1989م) نمت تلك التدفقات بمعدل سنوي بلغ (28.9%) في حين أن معدل نمو الصادرات السنوي بلغ (9.4%) والنتائج المحلي سجل (7.8%) في المدة نفسها.

#### ثانيا: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر.

من خلال هذا المطلب يتم إبراز أهم النظريات القديمة والحديثة المفسرة لظاهرة الاستثمار الأجنبي المباشر، والتي تطرق لها الكثير من الاقتصاديين والخبراء من خلال شرحها وتطويرها الأمر الذي زاد من أهمية هذه الظاهرة.

#### 1- النظريات التقليدية:

تنظر النظرية الاقتصادية التقليدية إلى الشركات متعددة الجنسية كمظهر للاستثمار الخارجي الذي تعده شيئا مكملا إن لم يكن تابعا للتجارة الخارجية في السلع والخدمات، تفسر النظرية كلا من التجارة والاستثمار عبر الحدود على أساس الفوارق في هبات الموارد الطبيعية بين البلدان والتي تؤدي بدورها إلى فوارق في تكلفة الإنتاج كما تؤدي إلى فوارق في العائد لعناصر الإنتاج ك رأس المال والعمل، تقود هذه الفوارق إلى التخصص ومن ثم التجارة بين الدول، كذلك تفترض النظرية أن رأس المال وعنصر العمل قابلان للتبادل وإحلال مكان بعضهما البعض وعندما تكون تكلفة رأس المال عالية نستخدم منه أقل ما يمكن ونستعيز عن ذلك باستخدام المزيد من الموارد البشرية والعكس بالعكس إذا ما كانت الأجور عالية، على هذا وعندما يكون لمنشأة فائض في رأس المال هو الأسهل تنقلا بين جميع عناصر الإنتاج الذي يؤدي وجود فائض منه إلى قيام الاستثمار الخارجي يبدأ رأس المال في التدفق من البلد الأول إلى البلد الثاني إلى أن يتساوى العائد لرأس المال فيهما حيث العائد أصلا أقل في بلد الوفرة من العائد في البلد الذي به ندرة، وتدفق رأس المال إلى بلد الندرة يخفض من العائد لرأس المال في ذلك البلد، يستمر رأس المال من البلد الأول إلى الثاني ويقترب العائد لرأس المال في كل بلد من رصيده في البلد الآخر إلى أن يتساوى ذلك العائد في البلدين

وتتوقف عملية الاستثمار الخارجي عند ذلك الحد، طبقاً للنظرية إذن تبدأ عملية الاستثمار وتنتهي من تلقاء نفسها ومحركها هو اختلاف معدلات العائد لرأس المال<sup>1</sup>.

2- النظرية النيوكلاسيكية (معدل العائد): تقوم هذه النظرية على أساس أن الأسواق المالية في مختلف الدول غالباً ما تكون منعزلة عن بعضها البعض، وأيضاً نظراً لأن أسواق رأس المال ليست بالقدر العالي من التطور في الكثير من الدول وخاصة المتخلفة منها، ومن ثم فإن هذه النظرية تفسر تدفق رأس المال على أنه استجابة لاختلاف سعر الفائدة من دولة لأخرى، فرأس المال سيتدفق إلى المناطق التي تحصل فيها على أعلى عائد. كان "أولين" (1933م) أول من قدم شرحاً لتحركات رأس المال الدولي، والذي أوضح أن أهم عنصر محرك لتصدير واستيراد رأس المال هو بالتأكيد راجع لاختلاف سعر الفائدة، فمع افتراض وجود سوق المنافسة الكاملة، فإن رأس المال سينتقل بحرية من سوق لآخر، حيث أن معدل العائد في سعر الفائدة يختلف بين الدول، فالنظرية التقليدية لتدفق رأس المال تؤكد أن هذا الاختلاف في أسعار الفائدة هو السبب الأول لحدوث هذا النوع من الاستثمار، وأرجع اختلاف سعر الفائدة إلى مسألة إتاحة أو وجود رأس المال أو إنتاجية رأس المال بين الدول، لكن هذه النظرية كللت بالفشل الذريع وذلك لأسباب عديدة أهمها أنها لم تميز بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار الأجنبي غير المباشر، فأسباب وآثار كلا النوعين من الاستثمار لا بد أن تختلف، فالنظرية بتحليلها تعامل الاستثمار الأجنبي من منطلق رأس المال المالي ولم تأخذ في الاعتبار مفهوم الاستثمار الأجنبي (وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر) كقائمة تتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضاً التكنولوجيا والمهارة والإدارة، وبذلك فافتراضات "أولين" عن تحركات رأس المال كانت قد لاقت قبولاً في الحقبين اللاحقين لظهورهما، ولكن وبعد عشرين عاماً أصبح واضحاً أن مثل هذه النظرية غير قادرة على شرح ظاهرة الاستثمار المباشر والتي هي في تغير وتطور مستمر، وهذا ما دفع الاقتصاديين للبحث عن أفكار جديدة يمكنها تحليل ظاهرة الاستثمار الأجنبي<sup>2</sup>.

3- النظرية الاحتكارية: ظهر النموذج الاحتكاري أولاً في تحليل "هايمر" (1976م) عن الشركات متعددة الجنسيات، فوفقاً لـ "هايمر"، فإن الدافع الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في السيطرة على السوق الخارجي انطلاقاً من قدراتها الخاصة، فعلى سبيل المثال أوضح "هايمر" أن الشركات تتجه للاستثمار بالخارج فقط إذا تمتعت بمميزات لا تتمتع بها الشركات المحلية بالدولة المضيفة، كما ينبغي أن تكون هناك عوائق (عدم كمال السوق) تمنع تلك الشركات المحلية من الحصول على المميزات التي تتمتع بها الشركات الأجنبية. تلك المميزات تمكنها من المنافسة والحصول على عائدات أعلى من تلك التي تحصل عليها الشركات المحلية بالسوق

<sup>1</sup> عرفات إبراهيم فياض، إدارة الأعمال الدولية، دار البداية، الطبعة الأولى، عمان، 2011، ص 74 .

<sup>2</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 33 .

الخارجية، والمميزات التنافسية يمكن أن تأخذ العديد من الأشكال، فعلى سبيل المثال قيام الشركة بإنتاج منتجات متميزة والتي لا يمكن للشركات المحلية أو حتى الشركات الأجنبية العاملة بذات السوق من إنتاجها بسبب "فجوة المعلومات" أو "حماية العلامات التجارية" أو "انخفاض تكلفة الوحدة" الراجع للإنتاج الكبير، أو "التميز الإداري والضريبي"، أو "المميزات الإدارية" أو "مهارات التسويق" التي تتمتع بها الشركة، وكان "هايمر" أول من أوضح أن أهم عنصر لحدوث الاستثمار الأجنبي المباشر هو رغبة الشركة في تعظيم العائد اعتمادا على المميزات التي تتمتع بها الشركة في ظل سوق ذات هيكل احتكاري. كما أوضح أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتضمن ليس فقط رأس المال ولكن أيضا التكنولوجيا الإدارية، وبذلك سيترتب عن الاستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية لكل من الدولة المضيفة والشركات المحلية<sup>1</sup>.

أي تبحت هذه النظرية عن الإجابة لظاهرة الاستثمار في تركيبة السوق الذي فيه تستأثر شركة ما بوضع أو تمتلك ميزة الشيء الذي يدفعها أو يمكنها من الاستثمار في الخارج في هذا المنحنى نلاحظ ثلاث نظريات هي (ظاهرة الشركة الأولى في الميدان، نظرية الاحتكار)، الاستثمار الأجنبي كرد فعل لنشاط المنافس)، فالنظرية الأولى تفسر إلى حد كبير سلوك كثير من الشركات الرائدة التي تجد نفسها بعد سنوات من السيطرة على السوق في بلدها تبدأ تفكر في التجارة والاستثمار خارجيا لكن تلك النظرية لا تفسر كل الأوضاع المحتملة في الاستثمار المباشر، وكذلك لم تثبت صحة النظرية الثانية حيث اتضح أن تكاليف العمل عند الشركات الأجنبية لا تزيد كثيرا عن مثيلاتها من شركات البلد المضيف بمعنى أنه ليست هنالك بالضرورة تكلفة إضافية من العمل في بيئة غريبة تحتملها الشركة الأجنبية ولا تتحمل عبئها الشركات ذات الأصل المحلي في البلد المضيف، أما النظرية الثالثة فهي تفسر سلوك الشركة الثانية صاحبة رد الفعل لكنها لا تفسر لماذا قامت الشركة الأولى بالاستثمار الخارجي في المقام الأول<sup>2</sup>.

#### 4- النظريات الحديثة: وتشتمل على مايلي:

أ- **نظرية عدم كمال السوق:** تقوم هذه النظرية على افتراض غياب المنافسة الكاملة في أسواق البلدان النامية (المضيفة) يضاف إلى هذا هناك نقص في السلع والخدمات في أسواق هذه البلدان مما يمنح ميزة نسبية لشركات الدول المانحة على أساس أن منافسة الشركات الوطنية في البلد المضيف لا تستطيع منافسة الشركات المانحة، وهذا يمنح المستثمر القدرة على التحكم في السوق للبلد المضيف، ويرى كل من (Porry) و (Gaves) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة ترتبط ارتباطا وثيقا بمدى ما تملكه الدولة المانحة من مزايا مقارنة بظروف الدولة المضيفة، هذا

<sup>1</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 33- ص 34 .

<sup>2</sup> أحمد عبد الرحمن أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ، الطبعة الثالثة، القاهرة، 2013، ص 90- ص 92 .

يعني أن عدم اكتمال السوق في الدولة المضيفة يعتبر عنصر جاذب للدول المانحة في توجيه الاستثمارات نحو هذه البلدان<sup>1</sup>.

ب- **نظرية الحماية:** التي تمارسها الشركات الأجنبية لممارسة وقائية تضمن من خلال عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية الخاصة بالابتكارات والتقنيات الجديدة الإنتاجية منها، والتسويقية وغيرها، بحيث لا تسمح بانتشارها إلى الجهات المحلية في أسواق الدول النامية التي تعمل فيها هذه الشركات ولأطول فترة زمنية ممكنة حتى تحقق عن طريق حماية أنشطتها وبالذات الخاصة بالبحث والتطوير والاستثمارات والتقنية والعمليات الإنتاجية الجديدة، وإتاحتها فقط داخل الشركة الأجنبية وفروعها ودون السماح بالإطلاع عليها أو استخدامها من قبل المشروعات الأخرى وحتى تحقق بذلك الحماية المطلوبة لضمان تحقيق أهدافها<sup>2</sup>.

ج- **نظرية تدويل الإنتاج:** نظرية الميزة الاحتكارية تشرح جزئياً لماذا يحدث الاستثمار الأجنبي المباشر، ولكنها لا تشرح الحكمة من تفضيل الشركة الدخول في أسواق أجنبية من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر بدلا من استغلال مميزات الملكية بوسائل أخرى مثل تصدير منتجاتها ونظرية تدويل الإنتاج تعالج هذه المشكلة، فهي تعتمد بشكل كبير على مفهوم تكاليف الانتقال، فهذه النظرية تركز على فكرة مفادها أن الشركات تأمل في تطوير أسواقها الداخلية وذلك عندما يكون هناك انتقال يمكن انجازه بتكلفة أقل داخل إطار الشركة، وفكرة تدويل الإنتاج كانت قد قدمت أولاً من خلال "كايدور" (1934م)، تم تطويرها بشكل كامل على يد "كواس" (1937م)، وفي وقت لاحق طورها "بينرسون" (1961م)، وفي محاولة منظمة تم تطوير تلك الفكرة إلى نظرية الاستثمار الأجنبي المباشر على يد "باكلي" و"كاسن" (1976م)<sup>3</sup>.

د- **نظرية دورة حياة السلعة:** يرى أنصار هذه النظرية أن السلعة تمر بمراحل ضمن فترة زمنية معينة أي أن إنتاج السلعة في المرحلة الأولى يبدأ في الدولة الأم (المانحة) وبمرور الزمن ينتقل الاستثمار في إنتاج هذه السلعة إلى الدولة المضيفة بهدف الاستفادة وتمتع بفروقات تكاليف الإنتاج وأجور العمل في البلدان النامية والتخلص من إجراءات الحماية الجمركية على استيراد هذه السلع. ويرى أنصار هذه النظرية أن دورة حياة السلعة هي التي تفسر تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلدان النامية، والواقع العملي الذي يؤيد هذه الافتراضات هو أن الصناعات الالكترونية بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية قبل إنتاجها في المملكة المتحدة وفرنسا ومن ثم انتقلت إلى البلدان النامية مثل تايوان وسنغافورة وهونغ كونج<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 168- ص 169 .

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، العولمة الاقتصادية، دار الكتب الحديث، الطبعة الأولى، الأردن، 2010، ص 91 .

<sup>3</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 34 .

<sup>4</sup> نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 169- ص 170 .

- هـ- نظرية الموقع: يرى أنصار هذه النظرية أن قرار الاستثمار الأجنبي في البلدان النامية يرتبط بموقع الدول المضيفة أي بالمتغيرات المحيطة في الدولة المضيفة<sup>1</sup>.
- ويرجع الفضل في تطوير هذه النظرية إلى العالمين الاقتصاديين "باري" و"دننج"، وترتكز هذه النظرية على العديد من العوامل بعضها دولي والآخر محلي (على مستوى الدولة الأم) والتي تتمثل فيما يلي<sup>2</sup>:
- تهتم هذه النظرية بقضية اختيار الدولة المضيفة التي ستكون مقرا لاستثمار أو ممارسة الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية... الخ الخاصة بهذه الشركة.
  - تركز على المحددات والعوامل الموقعية أو البيئية المؤثرة على قرارات استثمار الشركة في الدول المضيفة والتي ترتبط بالعرض والطلب وتلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.
  - تهتم هذه النظرية بكل العوامل المرتبطة بتكاليف الإنتاج والتسويق والإدارة... الخ، بالإضافة إلى العوامل التسويقية، والعوامل المرتبطة بالسوق.
- و- نظرية الموقع المعدلة: من اسم النظرية يتضح بأن نظرية الموقع المعدلة لا تختلف كثيرا عن نظرية الموقع إلا في بعض الجوانب، ويعتبر كل من "روبوك" و"سيمونديس" من رواد هذه النظرية، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بهما تتأثر بـ 03 مجموعات من العوامل يمكن تلخيص هذه العوامل من واقع إسهامات "روبوك سيمونديس" كما يوضحها الجدول الآتي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 170 .

<sup>2</sup> السيد متولي عبد القادر، الاقتصاد الدولي (النظرية والسياسات)، دار الفكر، الطبعة الأولى، عمان، 2010، ص 207 .

<sup>3</sup> نفس المرجع، ص 208-209 .



## الجدول رقم (02 - 01): مجموعة العوامل المؤثرة حسب نظرية الموقع المعدلة.

السلعة	العوامل	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- نوع السلعة، استخدامات السلعة، درجة حداثة (جودة) السلعة، متطلبات الإنتاج للسلعة (الفنية والمالية والبشرية)، خصائص العملية الإنتاجية... الخ</li> <li>- طلب السوق المحلي، نمط توزيع الدخل، مدى توافر الموارد البشرية والطبيعية، مدى التقدم الحضاري.</li> <li>- نظام النقل والاتصالات بين الدول المضيفة والدول الأخرى، الاتفاقيات الاقتصادية والسياسية على حركة أو انتقال رؤوس الأموال والمعلومات والبضائع والأفراد، التجارة الخارجية...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>1- خصائص منتج السلعة.</li> <li>2- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</li> <li>3- علاقات الدولة المضيفة مع الدول الأخرى.</li> </ul>	العوامل الشرطية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مدى توافر الموارد المالية والبشرية والفنية والتكنولوجية، حجم الشركة.</li> <li>- المقرة النسبية للشركة على المنافسة ومواجهة التهديدات والأخطار التجارية...</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>1- الخصائص المميزة للشركة.</li> <li>2- المركز التنافسي.</li> </ul>	العوامل الدافعة
<ul style="list-style-type: none"> <li>- القوانين واللوائح الإدارية، ونظم الإدارة والتعيين وسياسات الاستثمار والحوافز الخاصة بالاستثمارات الأجنبية... الخ</li> <li>- القوانين واللوائح والسياسات الخاصة بتشجيع تصدير رؤوس الأموال والاستثمارات الأجنبية المنافسة، ارتفاع تكاليف الإنتاج.</li> <li>- الاتفاقيات المبرمة بين الدول المضيفة والدولة الأم، والمبادئ والمواثيق الدولية المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية بصفة عامة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>1- الخصائص المميزة للدولة المضيفة.</li> <li>2- الخصائص المميزة للدولة الأم.</li> <li>3- العوامل الدولية.</li> </ul>	العوامل الحاكمة

المصدر: عبد السلام أبو قحف، مقدمة في إدارة الأعمال الدولية، (مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 1988)، ص 50 .

ز- نظرية المصنع: تركز هذه النظرية على تحليل أهم الأنشطة الاقتصادية والعمليات التنظيمية والإدارية التي ترتبط بالشركات المتعددة الجنسيات مثل: تخفيض الموارد الاقتصادية أو المواد الخام ومدى توافرها، كما تعالج هذه

النظرية ما يعرف بالنمو الصناعي International Gouth أو الاستثماري عامة كما يندرج تحت هذه النظرية مجموعة من المداخل والنظريات الفرعية الأخرى وهي بإيجاز<sup>1</sup>:

- نظريات تحقيق الحد الأمثل الاستاتيكية **Static Optimising Theory**: وتتركز عموماً على ضرورة تحقيق النمو الصناعي والاستثماري حيث طرح أصحاب هذه النظرية مجموعة من النماذج الإدارية الأمثل لتحقيق معدلات أعلى من الأرباح والاستثمار، وكيفية زيادة حجم الشركات وتوسيعات المراحل المستقبلية.
- نظريات تحقيق الحد الأمثل الديناميكية **Dynamic Optimising Theory**: تركز على أهمية النمو التنظيمي والصناعي والاستثماري عن طريق تبني أساليب جديدة للإنتاج وتنويعه والسياسات التخطيطية والاستراتيجيات العامة للسوق والتوزيع بالإضافة إلى تحقيق مستويات القدرات الإدارية الموجودة بالشركات. كما يؤكد أصحاب هذه النظرية على ضرورة تطوير أساليب البحث والتنمية (Research(Development) وتحديث المستويات التكنولوجية وتطوير الإنتاج وتوسيع الأسواق والقدرة على المنافسة.
- النظريات التنظيمية والسلوكية **Bechvioural and Organisationnel Theory**: عموماً يتصور أصحاب هذه النظريات أن دراسة الشركات المتعددة الجنسيات يجب أن يركز على العوامل التنظيمية الداخلية وكيفية صنع القرارات التي تتعلق بالاستثمار الخارجي بالإضافة إلى العوامل الخارجية مثل البيئة الاستثمارية والسياسات والخلفيات السوسولوجية والثقافية في الدول المضيفة وحجم ومستويات الأسواق الداخلية والخارجية، وتبني أساليب العمل والإنتاج والتكنولوجيا، وسلوك العمل والنقابات ومستويات الأجور والإنتاجية تلك العمليات التي تميز الشركات العالمية عن الشركات الصناعية التقليدية بصورة عامة.
- ح- نظرية الاندماج **Internalisation Theory**: تتضمن بصورة أساسية على المتغيرات الاقتصادية مثل المنافسة التامة وغير التامة للأسواق وتنويع الإنتاج والتدريب والمهارة وتحسين القدرات التكنولوجية والبحث العلمي، ويقصد بالاندماج كيفية جعل السوق داخل مراكز الإنتاج نفسها أو كيفية استغلال الأسواق المحلية التي توجد بها عمليات وأنشطة الاستثمار المختلفة فهي تهدف أساساً إلى كسب الأسواق الخارجية لتسويق المنتجات، بالإضافة إلى ذلك تركز هذه النظرية على أهمية الاستراتيجيات العامة للشركات المتعددة الجنسيات ذات طابع عالمي Global من أجل السيطرة على الأسواق العالمية وفتح أسواق جديدة بصورة مستمرة أمام المنتجات التي يتم استحداثها، وتستخدم هذه النظرية فكرة الأسواق المتوسطة Intermediate Markets من أجل تطوير القدرة

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 210-211.

التنافسية لمنتجاتها كما تؤكد هذه النظرية على أن عملية السعي وراء الأسواق هي التي تخلق أو تنشأ الشركات العالمية وتزيد من حجمها واستثماراتها وأرباحها<sup>1</sup>.

ط- **نظرية سياسة التنمية Développement Policy Theory**: مضمون هذه النظرية هو تحليل العلاقة بين الشركات المتعددة الجنسيات وكل من الدول الأصلية Home Countries والدول المضيفة Host Countries، وطبيعة السياسات المتبادلة بين الأطراف الثلاثة، كما نجد أن هذه النظرية استقطبت عدد من علماء الاقتصاد والاجتماع والتنمية والسياسة ولاسيما في دول العالم الثالث، لدراسة حقيقة أبعاد السياسات الاستثمارية والشركات متعددة الجنسيات خاصة وأن هناك مجموعة من الانتقادات التي توجه إلى هذه الشركات منذ بداية ظهورها أو انتشارها السريع في السنوات الأخيرة، ولقد طور بعض العلماء نوعية السياسات التي يجب الاهتمام بها بواسطة صانعي القرارات والسياسات الاستثمارية، ومن هذه السياسات المقدمة كما تصورها Duning بإيجاز<sup>2</sup>:

- ضرورة التعرف على المشكلات التي تواجه الاستثمار عامة .
- تحديد أسباب هذه المشكلات وتقييمها من ناحية التكاليف والمنافع .
- فهم العوامل المؤثرة في سلوكيات وقرارات الاستثمار المختلفة .
- تقييم مظاهر التكاليف والمنافع بصورة مستمرة لاتخاذ السياسات البديلة.
- أهمية اختيار وتحديد أهداف السياسة في الدول المضيفة .

ي- **نظرية التبعية Theory Dépendent**: وتركز على أن طبيعة النظام الاقتصادي الجديد طرح بعض المتغيرات والمظاهر الجديدة، التي تعزز من فرص الاستغلال والإمبريالية الحديثة، ولاسيما في دول العالم الثالث، تلك الدول التي تنعم بالكثير من الموارد الطبيعية والثروات، وتسعى الدول الرأسمالية الاستعمارية بعد رحيلها نتيجة للاستقلال السياسي إلى العودة مرة أخرى إلى الاستغلال الاقتصادي والثقافي والاجتماعي وجعل الدول النامية في تبعية مستمرة لها عن طريق الشركات متعددة الجنسيات التي تعتبر وكالات لهذا الاستعمار الاقتصادي الجديد والذي وجد شرعيته في إطار النظام العالمي لتقسيم العمل<sup>3</sup>.

ك- **النظرية الانتقائية**: ترى النظرية الانتقائية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد دالة في ثلاثة متغيرات هي المزايا الاحتكارية التي يمتلكها المستثمر الأجنبي والمزايا المترتبة على الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية، المزايا المكانية أو الإمكانات التي تتمتع بها الدول المضيفة المرتبطة بتوافر المواد الخام والموارد الطبيعية والبشرية، والسوق المحلية

<sup>1</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص 211 .

<sup>2</sup> نفس المرجع، ص 211- ص 212 .

<sup>3</sup> السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 212 .

المتسعة والبنية الأساسية والإطار القانوني والمؤسسي المناسب وعلى ذلك فإنه إذا كانت النظريات السابقة على النظرية الانتقائية لكل منها مضمون يمكن أن يساعد "جزئياً" على تفسير الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن النظرية الانتقائية بشمولها قادرة على الإحاطة بهذه النظرية، غير أنه من الضروري ملاحظة أنه في مجالات معينة تلعب المزايا المكانية الدور الأكبر دون أن تنفرد بالتفسير، بينما في حالات أخرى تلعب المزايا الاحتكارية للمشروعات أو الدولة المستثمرة الدور الحاسم وفي حالات ثالثة يتفوق الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية وتحظى كافة القيود الحكومية أمام الاستخدامات البديلة على غيره من العوامل كسبب من أسباب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في الخارج<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث: عوامل ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره المحتملة

تعتبر عوامل ومحفزات استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم النقاط التي يركز عليها المستثمر الأجنبي في اختياره للدولة التي يستثمر فيها، كون أن المستثمرين الأجانب يفضلون البلدان التي يميزها الاستقرار السياسي والاقتصادي والقانوني بالإضافة إلى عوامل أخرى أساسية في جذب الاستثمارات الأجنبية والحفاظ عليها، كما أن للاستثمار الأجنبي المباشر آثار سلبية وإيجابية سواء على البلدان القائمة به أو البلدان المضيفة، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا المطلب.

#### أولاً: عوامل و محفزات الاستثمار الأجنبي المباشر.

من الناحية العلمية فإن هناك مجموعة من العوامل تلعب دوراً كبيراً في خلق بيئة مساعدة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، وتساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية نحو هذه الدول ومن أهمها<sup>2</sup>:

1- سياسات الدول المضيفة اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر: يتأثر الاستثمار الأجنبي المباشر بسياسة البلدان المضيفة وتتضمن السياسة مجموعة من الحوافز والقيود المفروضة عليه وكذلك الأنظمة والقوانين المتعلقة بالملكية والتسهيلات الممنوحة وهي تشمل:

أ- الحوافز: بالرغم من أن الحوافز ليست المحدد الرئيسي لقرارات موقع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن ذلك لا يمنع التنافس بين البلدان وسعيها إلى جذب الاستثمار والمحافظة عليه من خلال الحوافز التي أصبحت مع زيادتها ظاهرة منتشرة وقوية، ويمكن تصنيف حوافز الاستثمار إلى الأنواع التالية:

- الحوافز المالية: ويتم تقديم تلك النوعية من الحوافز بهدف تخفيض أعباء الضرائب الكلية بالنسبة للمستثمر الأجنبي، وهناك عدة بنود تنطوي تحت هذا النوع مثل الإعفاءات الضريبية والاستثناءات من رسوم الاستيراد على

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماً، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 217-218.

<sup>2</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 77.

المواد الخام و المدخلات الوسيطة والسلع الرأسمالية وإعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات وكذا إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية وضرائب التصدير كما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل<sup>1</sup>.

- **حوافز تمويلية:** وتتعلق بتوفير الأموال اللازمة للمشروع الاستثماري، سواء في شكل إعانات حكومية، تقديم تسهيلات للحصول على قروض من البنوك الوطنية، تخفيض معدلات الفائدة على القروض<sup>2</sup>.

- **الحوافز الضريبية:** كانت الحوافز الضريبية ولم تزل تستخدم من قبل الدول المضيفة كوسيلة لجذب الاستثمارات الأجنبية إليها، نظرا لما يترتب على تلك الاستثمارات من فوائد تسهم في الدفع بعجلة التنمية والتطوير في هذه الدول، ويندرج في إطار هذه الحوافز الإعفاء الضريبي الدائم أو المحدد بمدة معينة، أو فرض رسوم ضريبية منخفضة على أرباح بعض المشروعات التي تزاوّل أنشطة يتم تحديدها سلفا، أو منح تسهيلات تؤدي لتخفيض وعاء الضريبة عما هو محدد، ويمكن أن تشمل الحوافز الضريبية كذلك الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب والرسوم الجمركية على المعدات والآلات والمواد الأولية التي يحتاجها المشروع عند إنشائه أو تشغيله أو التوسع فيه، وذلك طوال فترة عمل المشروع أو لمدة معينة يتم تحديدها في قانون يصدر بذلك<sup>3</sup>.

- **الحوافز غير المباشرة:** تهدف هذه الحوافز لجذب الاستثمار بشكل غير مباشر، كالسماح للمستثمرين بتملك الأراضي والعقارات وبأسعار أقل من الجارية، والسماح بتحويل جزء من الأرباح والرواتب للخارج، أو ضمان موقع متميز للشركات الأجنبية بالسوق، أو وجود شكل تفضيلي للعقود الحكومية، أو منحها وضعاً احتكاريًا، أو حماية الشركات الأجنبية من منافسة الواردات، أو إلغاء الدعم من السلع المشابهة للسلع التي تنتجها هذه الشركات، أو منحها معاملة قانونية خاصة وغيرها<sup>4</sup>.

- **حوافز أخرى:** وتمنح هذه الحوافز وفق شروط معينة يتم الاتفاق عليها، مثل<sup>5</sup>:

- 1- عدم فرض قيود على التملك الكلي أو الجزئي للمشروعات الاستثمارية.
- 2- السماح للأجانب بتملك الأراضي والعقارات، وتخفيض قيمة إيجارها الموجهة للاستثمار.
- 3- السماح بتحويل الأرباح وأجور الأجانب إلى الخارج وفق نسب معينة.
- 4- تقديم مساعدات خاصة للبحوث والدراسات الهادفة إلى توسيع المشروعات القائمة.

<sup>1</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماها، شركاتها، تداعياتها)، مرجع سابق، ص 213.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص 259.

<sup>3</sup> محمد علي عوض الحرازي، الدور الاقتصادي للمناطق الحرة في جذب الاستثمارات (دراسة مقارنة)، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، بيروت، 2007، ص 113.

<sup>4</sup> عبد المطلب عبد الحميد، العولمة الاقتصادية (منظماها، تداعياتها، شركاتها)، مرجع سابق، ص 78.

<sup>5</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 259-260.

5- إقامة أنظمة المناطق الحرة.

6- تحويل الديون إلى مساهمات لتعويض الإختلالات التي يعرفها الاقتصاد الكلي، وتقوم بمنح هذا الحافز الدول التي تعاني من وطأة المديونية، وله دور مزدوج، فهو من جهة يعمل على التخفيف من حدة المديونية، ومن جهة أخرى يعمل على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.

ب- الأنظمة والقوانين: حسنت أغلب الدول النامية البيئة التشريعية والقانونية للاستثمار وهذا ما يشير إليه تقرير الاستثمار العالمي للعام (2005م) الصادر عن منظمة (UNCTAD)، إذ أصدرت بعض الدول قوانين استثمار جديدة ومنها العراق حيث شرع البرلمان العراقي قانونا جديدا للاستثمار هو قانون الاستثمار رقم (13) لعام (2006م)، إن التغير الجذري في تشريعات الاستثمار الأجنبي في العديد من البلدان النامية يهدف إلى ما يأتي<sup>1</sup>:

- إلغاء كل العراقيل والحواجز التي كانت تمنع المستثمرين من الدخول إلى هذه البلدان في بعض النشاطات الاقتصادية مثل (الخدمات المصرفية والمالية، النقل، الإعلام)، وغيرها.
  - إلغاء تخفيف نسبة المساهمة الأجنبية وجعلها أعلى.
  - تبسيط إجراءات الاستثمار الأجنبي المباشر.
  - إلغاء قيود توزيع الأرباح وتحويلها.
  - توفير الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر.
- ثانيا: الآثار الايجابية والسلبية للاستثمار الأجنبي المباشر.

فيما يلي يتم التطرق إلى كل من إيجابيات وسلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له وكذا الدول المصدرة.

#### 1- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر:

- أ- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة له: وهي على النحو التالي<sup>2</sup>:
- يمكن سد الفجوة الادخارية، أي تغطية النقص الذي يميز الادخار المحلي مما يؤدي إلى تعويض قلة التمويل الداخلي الذي تسبب فيه ضعف الاستثمار المحلي.
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد غير مكلف مقارنة بالاقتراض من المؤسسات المالية الدولية .

<sup>1</sup> باسم حمادي الحسن، مرجع سابق، ص 79-80 .

<sup>2</sup> عالم عبد الله، العولمة المالية والأنظمة المصرفية العربية، دار أسامة، الطبعة الأولى، الأردن، 2014، ص 174-175 .

- يضمن دخول رؤوس الأموال في المدى القصير، مما يؤدي كل هذا إلى إعطاء إمكانيات كبيرة لتشجيع استثمارات إضافية أو تكميلية تمس هياكل عدة كالصناعات القاعدية والقطاعات الإنتاجية الأخرى.
  - اكتساب قدرة أكبر على الإنتاج مع تخفيض تكاليفه لبعض الاستثمارات المحلية، نتيجة لتوفير بعض مستلزمات الإنتاج من خلال ما يسمى بالصناعات المغذية.
  - يعتبر الاستثمار الأجنبي وسيلة لنقل التكنولوجيا، ولهذا يتم إقامة مشاريع استثمارية ذات مستوى فني متقدم من جهة ومن جهة ثانية اكتساب تقنيات جديدة للإنتاج مما يؤدي إلى خلق قيمة مضافة أكبر.
  - جلب العمالة المؤهلة وكذا المستثمرين الكبار يسمح بالتنظيم العلمي للعمل وعلاقاته أيضا وكذلك الفعالية الاقتصادية، مما يؤدي إلى حلول الاستفادة من الطرق المتعددة وتقنيات التسيير الفعال.
  - خلق فرص ومناصب شغل جديدة وبالتالي التقليل من حدة البطالة.
- ب- إيجابيات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المصدرة له: تستفيد الدول القائمة بالاستثمار الأجنبي المباشر من عدة مزايا يمكن تلخيصها فيما يلي<sup>1</sup>:
- يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر على دخول الأموال على المدى المتوسط والطويل وذلك في صيغة مجموع الأرباح المحققة في الدول المضيفة والتي يتم تحويلها إلى الدول المصدرة له.
  - استغلال المواد الأولية المتوفرة في الدول المضيفة له، وخاصة منها الدول النامية، ومن ثم ضمان التمويل وتغطية الحاجة في هذا السياق خدمة لاقتصادياتها.
  - ضمان واستغلال اليد العاملة الرخيصة مقارنة باليد العاملة المرتفعة التكلفة في الدول القائمة به.
  - استغلال المناخ الطبيعي للإنتاج إلى جانب استغلال فرصة سعة الأسواق التابعة للدول المضيفة له أين سيتم احتكارها والسيطرة عليها لغياب المنافسة المحلية في المدى القصير والمتوسط.
  - الحصول على الامتيازات الإغرائية التي تقدمها الدول المضيفة له كالاتيازات الضريبية والجمركية.
- 2- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر:
- في المقابل هناك العديد من السلبيات التي قد تعيق كل من الدول المصدرة له والدول المضيفة كالاتي<sup>2</sup>:
- أ- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة له: وتتلخص فيما يلي:
  - عندما يصل الاستثمار تقريبا إلى مرحلة النضج يصاحبها تحويل الموارد المالية المحلية إلى الخارج، بالإضافة إلى الاستنزاف الحقيقي للاحتياطيات من العملات الأجنبية أحيانا، وخروج الأموال بصيغة أرباح.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 175 .<sup>2</sup> عالم عبد الله، مرجع سابق، ص 176.

- تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر للدول المضيفة له قد يؤدي إلى عرقلة الصناعات المحلية وربما حتى حرمانها من عمليات تصنيع جديدة.
- المعارف التكنولوجية التي تصاحب الاستثمار الأجنبي المباشر أحيانا لا تلاءم ظروف الدولة المضيفة من حيث المستلزمات والمواصفات.
- التأثيرات السلبية للاستثمارات الأجنبية المباشرة على السياسة العامة للدولة المضيفة له من حيث المساس بالسيادة الوطنية والخضوع لضغوط الحكومات الأجنبية، مما يؤدي بالانتقاص من الاستقلال الاقتصادي والسياسي.
- ب- سلبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول القائمة به: من بين السلبيات للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة القائمة به ما يلي:
- على المستوى القصير والمتوسط وبسبب خروج تدفقات رؤوس الأموال الصادرة في الدول الأصلية يسجل هذا التأثير السلبي على ميزان المدفوعات لهذه الدول.
- الأقطار غير التجارية والمتعلقة بالتصفية الضرورية أو الجبرية، عمليات المصادرة، التأميم التي تنجم من عدم الاستقرار السياسي، السياسة المعادية وذلك في الدول المضيفة له.



## المبحث الثالث: أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر

إن الغرض من هذا المبحث هو إبراز العلاقة ما بين عنصري الدراسة، وذلك من خلال إظهار أهمية أدوات السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بحيث يتم التطرق كمطلب أول إلى أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار بتعريف هذا الأخير ومؤشرات تقييمه والسياسات المتبعة لتقييمه، أما المطلب الثاني التطرق إلى العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توضيح أولاً العلاقة بين الضريبة والاستثمار (منحى لافر)، وثانياً إلى أثر الضريبة على عائد الاستثمار وفي الأخير سياسات التحفيز الضريبي، وفي المطلب الثالث التطرق إلى سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر.

## المطلب الأول: أثر السياسة المالية على مناخ الاستثمار

حتى يتمكن المستثمر من إقامة مشروع استثماري لا بد له من إيجاد البيئة الاستثمارية الملائمة والتي تلم بمجمل الظروف السائدة في البلد المعني، والتي تساعد بشكل أو بآخر في اتخاذ قرار الاستثمار، كما يتم تقييم الاستثمار الأجنبي من خلال اعتماد مجموعة من المؤشرات المرتبطة بالمناخ الاستثماري، وكذا إتباع سياسات لتحسينه حتى يتشكل في الأخير المناخ الاستثماري الأنجع والأكثر جذبا.

## أولاً: تعريف مناخ الاستثمار.

تطور مفهوم المناخ الاستثماري تدريجياً إلى أن أصبح يشتمل على توليفة مركبة من العوامل الاقتصادية الاجتماعية والسياسية التي من خلالها تسعى الجهات الوصية إلى الترويج للفرص الاستثمارية، ذلك أن المستثمرين الوطنيين والأجانب لا يقررون توطين استثماراتهم في منطقة إلا بعد فحص الشروط العامة لذلك المناخ.

## الفرع الأول: تعريف المناخ الاستثماري

يذهب بعض المحللين إلى اعتبار المناخ الاستثماري على أنه حصيلة الظروف التي تؤثر في القرار الاستثماري المحلي والأجنبي على حد سواء بأبعاده الاجتماعية والاقتصادية، المحددات المحلية والتدفقات الخارجية القانونية التي تعمل على توجيه المدخرات المحلية، والتدفقات الخارجية في أوجه الاستثمار المثلى، لاسيما وقد باتت حركة رأس المال أكثر انسياباً من ذي قبل وهذا ما يفسر رغبة المستثمر الأجنبي بالشعور بالأمان .

هناك عدة تعاريف للمناخ الاستثماري ومن بينها ما يلي:<sup>1</sup>

✓ يعرف مناخ الاستثمار على أنه سياسة الاستثمار بالمعنى الواسع والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على القرارات الاستثمارية بما فيها سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي حيث ترتبط هذه القرارات ارتباطاً وثيقاً بالسياسة النقدية والمالية والتجارية إضافة إلى الأنظمة القانونية، القضائية وقوانين الضرائب والعمل

<sup>1</sup> - رحو وحيدة، أثر الإستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الإقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة مستغانم، كلية العلوم التجارية، 2017. ص 07.

والإطار التنظيمي العام ، أما المعنى الضيق لمناخ الاستثمار فنعني به السياسات التي تستهدف تقوية حوافز الاستثمار وإزالة العقبات التي تعيقه، ويدخل في ذلك منح الإعفاءات الضريبية والامتيازات والضمانات وإنشاء المناطق الحرة لتشجيع الاستثمار.

✓ يقصد بمناخ الاستثمار بأنه: مجمل الظروف المؤثرة في اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه وضمن هذا الإطار هناك مجموعة من المقومات المتعارف عليها عالميا حيث يعتبر وجودها في بلد ما مؤشرا على توافر بيئة استثمارية مشجعة على الاستثمار ، سواء من قبل المستثمرين المحليين أو المستثمرين الأجانب بما يؤهل هذا البلد لزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد الوطني .

✓ حسب تعريف المؤسسة العربية لضمان الاستثمار فإن مناخ الاستثمار هو: مجمل الأوضاع والظروف المكونة للمحيط الذي تتم فيه العملية الاستثمارية وتأثير تلك الأوضاع والظروف سلبا وإيجابا على فرص نجاح المشروعات الاستثمارية وبالتالي على حركة واتجاهات الاستثمارات وهي تشمل الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية، كما تشمل الأوضاع القانونية والتنظيمات الإدارية.

### الفرع الثاني: عناصر المناخ الاستثماري

يمكن إيضاحها فيما يلي: <sup>1</sup>

- جهاز مالي قادر على تحقيق الاستقرار في جهاز الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، وذلك بتحقيق التوازنات المالية المؤدية لهدف النمو المطلوب والمعتمد على الهيكل الضريبي وتنظيم أولويات الإنفاق الحكومي.
- سلطة نقدية محققة للاستقرار النقدي مستخدمة بذلك أدوات السياسة النقدية لتحقيق أهداف النمو والمساهمة في تحقيق استقرار اقتصادي بالإضافة إلى إيجاد مناخ استثماري جاذب لرؤوس الأموال الأجنبية.
- سياسة تجارية مرتكزة على التوجيه الخارجي لزيادة القدرة التنافسية في الأسواق المحلية، وزيادة قوى الدفع لإيجاد منشآت قادرة على الابتكار وإضافة المزايا التنافسية داخل الاقتصاد ككل.
- سوق عمل قادر على تنفيذ السياسات الاقتصادية الكلية بنجاح معتمد على معدل الأجر الحقيقي، حيث يعمل على تخصيص عوامل الإنتاج المحلي في استمرار القدرة التنافسية للوصول إلى العالمية.

### الفرع الثالث: مكونات المناخ الاستثماري

يشتمل المناخ الاستثماري على المكونات التالية:

#### 1- المناخ السياسي :

<sup>1</sup> - خيالي خيرة، مرجع سابق، ص 14.

تعتبر البيئة السياسية من العوامل القادرة على توجيه الاستثمار الأجنبي إلى بلد دون آخر، وتتكون البيئة السياسية من:<sup>1</sup>

- ✓ النمط السياسي المتبع من حيث كونه نظاما ديمقراطيا أو دكتاتوريا.
- ✓ موقف الأحزاب السياسية الداخلية والمحلية في الدول اتجاه الاستثمار الأجنبي.
- ✓ دور المؤسسة العسكرية في إدارة شؤون البلد المضيف من حيث درجة الوعي السياسي لديها ومدى تفهمها لمشاكل التنمية الاقتصادية.
- ✓ حالة الاستقرار السياسي في الدولة المضيئة خلال العشرة أو العشرين سنة القادمة.
- ✓ درجة الوعي السياسي من حيث الرغبة في السماح للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالمشاركة في عملية التنمية الاقتصادية.

## 2- المناخ الاقتصادي:

- يتمثل المناخ الاقتصادي في مجموعة من العوامل المؤثرة على المستثمر، وعلى نشاط المشروع، حيث أن يشترط وجود استقرار سياسي لكي يوجد استقرار اقتصادي، إلا أنه يوجد عدة عدد من العوامل الاقتصادية التي تساعد في جلب أو عدم جلب الاستثمارات الأجنبية ومن بين هذه العوامل ما يلي:<sup>2</sup>
- ✓ مقدار الموارد الطبيعية المتاحة داخل الدولة.
  - ✓ مدى تطوير البنية التحتية ومدى صلاحيتها.
  - ✓ منافذ السوق الداخلية والخارجية المؤثرة على القوة الشرائية، ودرجة حرية الدخول للمشروعات.
  - ✓ درجة المنافسة المتاحة داخل الدولة والقدرة على مواجهة المنافسة الخارجية.
  - ✓ دور وسائل الدعاية والإعلان عن السلع المنتجة.
  - ✓ توفر العمالة المدربة والماهرة.
  - ✓ مرونة السياسة الاقتصادية المالية والنقدية خاصة السياسة الضريبية وسياسة سعر الصرف ومدى ثباتها واستقرارها، وهو ما يهتم به المستثمر.
  - ✓ درجة وضوح واستقرار قوانين الاستثمار، ومدى كفاءة البنوك وقدرتها على توفير المعلومات التحتية للمستثمر ومعدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

<sup>1</sup> - ماجد احمد عطا الله، مرجع سابق، ص 101.

<sup>2</sup> - د. ماجد أحمد عطا الله، مرجع سابق، ص 102.

✓ معدل الفرص الاستثمارية المتاحة داخل الدولة ذات المخاطر المنخفضة، ودرجة الحماية للمستثمرين داخل الدولة.

### 3- المناخ القانوني:

وهو مجمل القوانين المحفزة أو الطاردة ذات الصلة بالاستثمار ( قانون الاستثمار، قانون العمل، قانون الجمارك، قانون التجارة، قانون حماية المستهلك، قانون الإشهار، النظام الضريبي، الحوافز والضمانات، الامتيازات، رخص الاستثمار، رخص الاستيراد، الإجراءات الإدارية، البيروقراطية، عدالة القضاء، وجود اتفاقيات كاتفاقية عدم الازدواج الضريبي)، حيث تعتمد الاستثمارات بصفة رئيسية على الاستقرار السياسي ووجود قوانين وتشريعات تكفل حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية، بالإضافة لضمانات ضد المخاطر الاقتصادية مثل مخاطر التأميم والمصادرة، حق المستثمر في تحويل أرباحه لأي دولة في أي لحظة يريد تنافس دول العالم بعضها البعض على إصدار تشريعات للإشهار تفوق الحوافز التي تقدمها دول العالم الأخرى، بشرط ألا تؤدي تلك الحوافز لضياع الموارد القومية والأخذ من سيادة ومكانة الدولة المضيفة.

### 4- المناخ الاجتماعي والثقافي:

يشتمل هذا المناخ على مجموعة من العوامل المؤثرة على نشاط المشروع وإمكانية تكامله ومقدار التعاون المطلوب ويبرز ذلك من خلال النقاط التالية:

✓ درجة الوعي بعناصر ومقومات التقدم الاقتصادي، ودرجة تفهم وتعاون أفراد المجتمع لنشاط الشركات الأجنبية.

✓ درجة الوعي الصحي ومقدار التأمينات الاجتماعية المتبعة.

✓ القيم الأخلاقية والاجتماعية والدينية.

✓ وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة.

✓ هيكل الاستهلاك لمختلف الطبقات الاجتماعية.

✓ العادات والتقاليد وأذواق المستهلكين.

✓ درجة الكثافة السكانية، توزيعها ومستوى ظروف معيشة السكان.

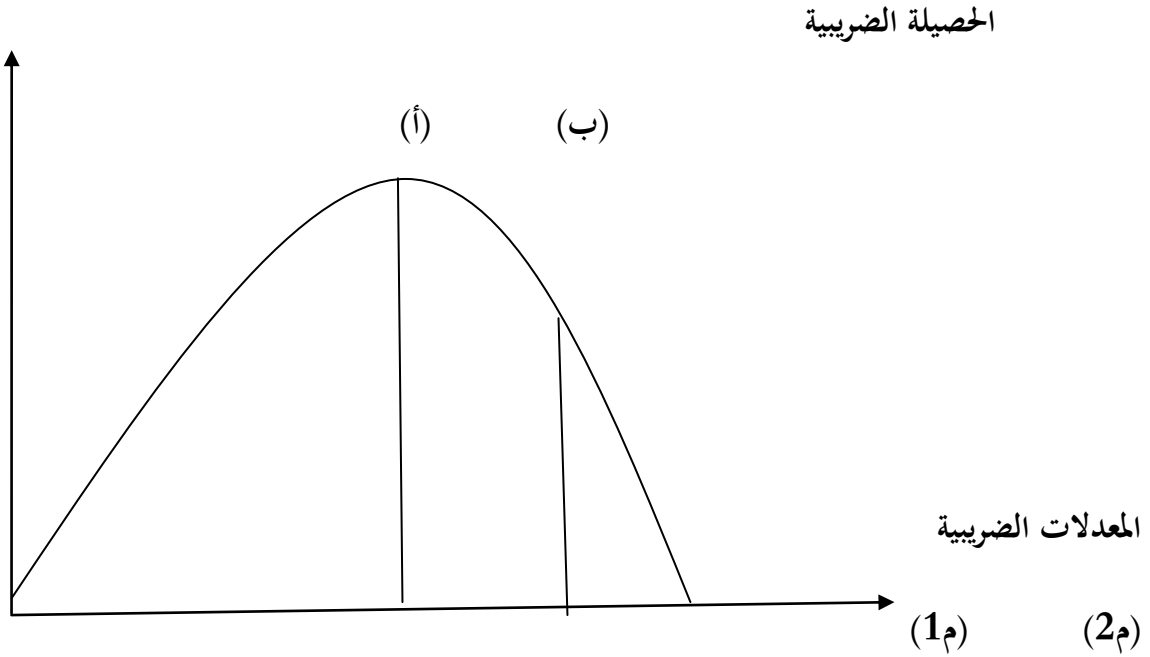
المطلب الثاني: العلاقة بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر.

يتم توضيح العلاقة ما بين السياسة الضريبية والاستثمار الأجنبي المباشر من خلال توضيح العلاقة ما بين الضريبة والاستثمار في منحى (لافر)، وكذا التطرق إلى أثر الضريبة على عائد الاستثمار.

أولاً: العلاقة ما بين الضريبة والاستثمار (منحى لافر).

اعتبر "لافر" أن الارتفاع السريع لمعدلات الضغط الضريبي - أي الوزن الضريبي - تدفع قطاع العائلات وقطاع الأعمال (المؤسسات) إلى الإنقاص من وقت العمل على حساب الوقت المخصص للراحة. إذن فمنحنى "لافر" يثبت في الحقيقة بأن كل زيادة في الضغط الضريبي تؤدي إلى زيادة الحصيلة الضريبية للدولة، ولكن فقط إلى غاية نقطة تسمى نقطة "العتبة" والتي بعدها تؤدي أي زيادة في الضغط الضريبي إلى انخفاض في الحصيلة والمنحنى التالي يشرح ذلك<sup>1</sup>:

الشكل رقم (02 - 01): منحنى لافر.



المصدر: سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 126.

من خلال الجدول نلاحظ بأنه: عندما يكون معدل الضريبة في المستوى (1م) كما في الشكل فإن الحصيلة الضريبية تكون عند أعظم قيمة لها (أ)، وإذا تم تجاوز هذا المعدل وانتقلنا من المعدل (1م) إلى المعدل الأكبر (2م)، فإن الحصيلة الضريبية تنخفض من (أ) إلى (ب).

ومنه الكثير من الضريبة يقتل الضريبة "Trop d'import, tue l'import"، والدولة ترى أن حصيلتها الضريبية تنخفض، وبالتالي ونتيجة لذلك تقوم بتخفيض من الإنفاق، ومنه فإن الضرائب تؤثر على ميل الاستثمار من خلال تأثيرها على الربح، فيزيد الميل للاستثمار كلما زادت فرص الحصول على الأرباح، فالتأثير السلبي للضرائب على الأرباح بتخفيض معدلاتها يؤدي إلى خفض الاستثمارات، ويظهر هذا التأثير جليا بالنسبة للاستثمارات الحديثة حيث تحول الضريبة دون استخدام أكثر الأساليب الفنية حديثة في الاستثمار، كما أن التأثير السلبي للضرائب على

<sup>1</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 125 - 126 - ص 127.

الاستهلاك يؤدي إلى انخفاض الطلب وذلك لارتفاع أسعار الاستهلاك مما يؤدي بدوره إلى خفض الاستثمار، إلا أن إذا قدمت الحكومة معونة تحول دون رفع السلع الاستهلاكية، وتأثير الضرائب على الإنتاج بشكل سلبي يدفع المنظمين أصحاب المشروعات الكبرى إلى مضاعفة إنتاجهم تعويضاً للمقتطع من الضريبة، باستخدام أحسن الأساليب الفنية في الإنتاج، وهذا يتوقف على مرونة الطلب على منتجاتها، وبالمقابل فإن التأثير الإيجابي للضرائب بتخفيضها على معدلات الأرباح يؤدي بلا شك إلى زيادة الأرباح المتحققة، ورفع الكفاية الحدية لرأس المال ومن ثم مضاعفة الاستثمار.

### ثانياً: أثر الضريبة على عائد الاستثمار.

يعتبر إنشاء مشروع استثماري بمثابة عملية زراعة عضو في جسم الاقتصاد القومي، ومن ثم فسوف يتفاعل مع البيئة الاقتصادية الكلية المحيطة به، ويعتبر هذا التفاعل مع الظروف الاقتصادية الكلية دالة في الظروف الداخلية للمشروع، وبالتالي يجب فحص واختبار هذه العلاقة بشكل منظم ودوري بحيث تصبح جزءاً أساسياً لعملية تطوير المشروع على مختلف مراحلها، لذلك يجب على المستثمر الأخذ بالاعتبار التغيرات التي تطرأ على السياسات الحكومية والتي من أهمها السياسية الضريبية، إذ أن تغير معدلات الضريبة من فترة إلى أخرى سيكون له أثر على عائد المشروع الاستثماري، هذا الذي يجعل المستثمر حساساً للتغيرات التي تطرأ على المناخ الضريبي، يتم اقتطاع الضرائب من الأرباح الصافية التي تنتج عن خصم التكاليف من الأرباح الإجمالية المحققة من المشروع الاستثماري، ومن هنا يأتي تأثير الضرائب على الميل للاستثمار وذلك من خلال تأثيرها على عوائده، فكلما قلت الضرائب ترتفع الأرباح وبالتالي يرتفع الميل للاستثمار، وكلما زادت الضرائب قلت الأرباح وبالتالي يقل الميل للاستثمار، كما يمكن للضريبة أن تؤثر على تنافسية المؤسسات من خلال تأثيرها على عوامل الإنتاج فتخفيض الضرائب يساعد من جهة على زيادة الإنتاج، لهذا نجد الكثير من الدول لكي ترفع من تنافسية منتجاتها في الأسواق العالمية تعمل على إعفاء المنتجات المصدرة من الرسوم والحقوق الجمركية ومن الكثير من الضرائب المحلية كالرسم على النشاط المهني، الدفع الجزائي... الخ<sup>1</sup>.

### ثالثاً: سياسات التحفيز الضريبي.

يعتبر التحفيز الضريبي من أهم الأساليب المعتمدة في السياسات المالية الحديثة، وذلك نظراً لفعاليتها في توجيه وتنظيم السياسة الاقتصادية، والتي تهدف إلى جلب رؤوس الأموال سواء المحلية أو الأجنبية، لذلك انتهجت الكثير من دول العالم أسلوب التحفيز الضريبي من خلال السماح للمستثمرين بالاستفادة من بعض الإعفاءات والتسهيلات الضريبية والمالية. تتخذ سياسة التحفيز الضريبي عدة أشكال، أكثرها شيوعاً: التحفيز الجبائي الخاص بالاستثمارات، التحفيز

<sup>1</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 137.

الجبايي الخاص بالتشغيل، والتحفيز الجبايي الخاص بالتصدير، وما يهتم التطرق إليه هو التحفيز الجبايي الخاص بالاستثمارات كما يأتي<sup>1</sup>:

انطلاقاً من أن الاستثمار هو العمود الفقري لتحقيق التنمية الاقتصادية، خصصت معظم الدول تحفيزات وتسهيلات جد مغرية للاستثمارات المنتجة وجلب الأموال لتنمية ثروة المجتمع تتمثل هذه التحفيزات في:

1- **الإعفاءات الضريبية:** خصصت سياسة الإعفاء لصالح فئة معينة من المؤسسات المنتجة بالشروط والمقاييس المحددة من طرف الدولة، كما أن هناك نوعين من الإعفاء، منها ما هو "دائم" أي يستمر طيلة المشروع، ويمكن أن يكتسي طابع اقتصادي يساهم في بعث التنمية الاقتصادية، أو اجتماعي يساهم في تحقيق العدالة، أو ذات طابع ثقافي، ومنها ما هو "مؤقت" أي يستمر لمدة معينة من حياة المشروع ويمس هذا النوع من الإعفاء خاصة الأنشطة حديثة التكوين، لأنها في هذه الفترة تكون بحاجة إلى سيولة مالية تمكنها من تغطية تكاليف الاستغلال الضخمة وهي تتراوح ما بين 3 و 10 سنوات، حيث أن مدة الإعفاء ترتبط بأهمية الاستثمار. يكون الإعفاء الضريبي ملائم في ظروف معينة وغير ملائم في ظروف أخرى لذلك عند تقييم الإعفاء الضريبي كحافز جبايي يتعين أن نأخذ في الحسبان العوامل التالية:

أ- إن الإعفاء كحافز ضريبي يمكن أن يترتب عنه أثر تمييزي لصالح استثمارات معينة في غير صالح استثمارات أخرى، لذلك فإنه يتعين على النظم الضريبية في الدول النامية -بصفة خاصة- والتي تتضمن نصوصاً تشريعية تسمح باستخدام الإعفاء الضريبي كحافز ضريبي أن تميز بين الاستثمارات طويلة الأجل والاستثمارات قصيرة الأجل عند منح الإعفاء، بحيث تزداد فترة الإعفاء للنوع الأول من الاستثمارات، وتنعهد أو يتم حصرها في أضيق نطاق بالنسبة للاستثمارات قصيرة الأجل.

ب- قد يكون الإعفاء الضريبي كحافز جبايي أكثر ملائمة وخاصة بالنسبة للمشروعات التي يكون فيها معامل العمل لرأس المال مرتفعاً نسبياً أي المشروعات كثيفة العمل نسبياً.

ج- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز جبايي يكون له أثر تمييزي في صالح المشروعات الجديدة وفي غير صالح المشروعات القائمة مما قد يترتب عليه قيام المشروعات القائمة بتصفية أعمالها وإنشاء مشروعات جديدة قصيرة الأجل سريعة العائد.

د- إن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون التمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة.

<sup>1</sup> نفس المرجع، ص 140 - ص 141 - ص 142.

2- **التخفيضات الضريبية:** تلجأ معظم الدول إلى هذه التقنية من أجل تخفيف العبء الضريبي ومن ثم التأثير على قرار الاستثمار، إن التخفيض الضريبي يكون في شكل تخفيض "معدل الضريبة" أو تخفيض "الوعاء الضريبي"، وقد يضع المشرع بعض الشروط للاستفادة من ذلك التخفيض، ويكون استعمال هذه التخفيضات من قبل الدولة بناء على السياسة الاقتصادية والاجتماعية المتبعة، يسمى التخفيض الضريبي أيضا بالمعدلات التمييزية التي تعني تصميم جدول المعدلات (الأسعار) الضريبية بحيث تحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية أو مع حجم التصدير من منتجات المشروع، أو مع النسبة المحققة من أهداف خطة التنمية الاقتصادية، ولعل من أهم المجالات التي ثبت فيها نجاح استخدام المعدلات التمييزية هو مجال إنشاء المناطق الصناعية الحرة، فعندما تكون إحدى الدول النامية سوق إحدى السلع الصناعية، وترغب في إنشاء منطقة صناعية حرة تستطيع أن تجتذب هذه الصناعات إلى المنطقة الحرة باستخدام المعدلات التمييزية في ضرائبها الجمركية، وأحسن مثال ما اتبعته أستراليا ومصر في هذا المجال<sup>1</sup>.

3- **نظام الاهتلاك المعجل:** يعرف الاهتلاك المعجل على أنه "توزيع لتكلفة الأصل الثابت على سنوات العمر الإنتاجي المقدر له وبشكل منتظم"، ويقصد بنظام الاهتلاك المعجل كافة الطرق التي تؤدي إلى استهلاك قيمة التكلفة التاريخية للأصول الرأسمالية على فترة زمنية أقل من فترة عمرها الإنتاجي، ولقد أثبت التجارب بما لا يدع للشك تفوق هذا النوع من الحوافز الضريبية على كافة الحوافز الضريبية الأخرى، وعظم فعاليته على مضاعفة أحجام الاستثمارات في المجالات المرغوبة وفي التوقيت المناسب لتحقيق أهداف المجتمع<sup>2</sup>.

4- **المعاملة الضريبية للخسائر:** تعتبر المعاملة الضريبية للخسائر المحققة من الفرص الاستثمارية المختلفة أحد الوسائل الهامة التي يمكن استخدامها -ليس فقط- للحد من الآثار السلبية للضرائب بمختلف أنواعها، بل أيضا لتشجيع الاستثمارات الخاصة وزيادة التراكم الرأسمالي في اتجاه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة، فالمعدلات العالية للضرائب التي تخضع لها نتائج الفرص الاستثمارية المختلفة يمكن أن يترتب عليها آثار اقتصادية سلبية خطيرة، يتعذر الدفاع عنها إذا لم يتضمن التشريع الضريبي نصوصا تسمح بالخصم الكامل للخسائر المحققة من الأرباح الصافية (الخاضعة للضريبة) التي حققتها/تحققها المنشأة في السنوات السابقة/اللاحقة باعتبار أن هذه الخسائر تدخل ضمن مصاريف المنشأة عن سنوات سابقة أو لاحقة<sup>3</sup>.

<sup>1</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 143- ص 144.

<sup>2</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 128- ص 129.

<sup>3</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سبق ذكره، ص 144.



## المطلب الثالث: سياسة الإنفاق العام والاستثمار الأجنبي المباشر

من خلال هذا المطلب سنحاول توضيح أثر سياسة الإنفاق العام ككل على مناخ الاستثمار، من خلال معرفة أولاً تأثير كل من أشكال الإنفاق العام على هذا الأخير والمتمثلة في (النفقات الوظيفية، النفقات التحويلية، والنفقات الرأسمالية).

## أولاً: النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار.

هناك علاقة بين النفقات الوظيفية ومناخ الاستثمار، فالضعف الذي تعاني منه الإدارات العامة في مختلف دول العالم وخاصة الدول النامية يرجع في غالب الأحيان إلى عدم اهتمام الدولة بهذا القطاع -على الأقل من ناحية الإنفاق عليه- إذ أن انخفاض مرتبات الموظفين في القطاع الإداري مقارنة بمتوسط الدخل السنوي يدفع هؤلاء الموظفين إلى ممارسة الفساد بمختلف أشكاله حتى يرفعوا من دخلهم الفردي، كما أن انخفاض كفاءتهم المهنية وضعفهم يعود بشكل كبير إلى اعتمادهم على أساليب إدارية تقليدية للغاية، نتيجة لانعدام الدورات التدريبية في أغلب المراكز الإدارية أو بعثات إلى الخارج وحتى إن وجدت فلا تكون فعالة بالشكل المطلوب، إذا فانخفاض حجم الإنفاق العام على القطاع الإداري وانعدام فعاليته -لأسباب مختلفة- هو ما ساهم إلى حد كبير في إضعاف الإدارة العامة (كوكالات الترويج مثلاً) وبالتالي التأثير سلباً على مناخ الاستثمار. وبذلك فإن الرفع من النفقات الوظيفية يمكن أن يؤثر إيجاباً على مناخ الاستثمار في الجوانب سابقة الذكر (الحد من الفساد الإداري وتسهيل الإجراءات الإدارية المتعلقة بالاستثمار)، إضافة إلى ذلك فالرفع من المرتبات يمكن أن يكون له آثار إيجابية على مناخ الاستثمار من ناحية الرفع من حجم الطلب وبالتالي توسيع حجم السوق<sup>1</sup>.

## ثانياً: النفقات التحويلية ومناخ الاستثمار.

ينعكس تأثير النفقات التحويلية الموجهة إلى المجتمع على كمية المعروض من ساعات العمل، فالنسبة إلى الأفراد الذين فقدوا بعضاً من إمكانياتهم وقدراتهم أو أن طبيعة التقدم الفني في الصناعات قد أدت إلى الاستغناء عن نوعية العمل الذي يتقنوه، يمكن لهذه النفقة أن تمنح لهم فرصة أكبر لاسترداد قدراتهم على العمل ولاكتساب مهارات جديدة تتماشى مع التقدم الفني فتزداد بذلك كمية المعروض من ساعات العمل، الشيء الذي يسهل على المستثمرين والمنتجين الحصول على ما يحتاجون إليه من عنصر العمل دون ارتفاع ملحوظ في الأجور. يمكن أيضاً لهذه النفقة أن ترفع من حجم استهلاك الأفراد وبالتالي زيادة الطلب الفعال على السلع الاستهلاكية ومن ثم الطلب على السلع الإنتاجية، أما بالنسبة إلى النفقات التحويلية الموجهة إلى منتجي القطاع الخاص فتأثيرها واضح على مناخ الاستثمار، إذ أنها تمنح لتشجيع المنتج (محلياً كان أو أجنبياً) على تخفيض سعر بيع السلعة للمستهلك، أو لتغطية بعض الخسائر

<sup>1</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 133 - ص 134.

الطارئة الناتجة عن ظروف غير عادية، وتمنح هذه النفقات في صورة مبلغ محدد على كل وحدة من وحدات الإنتاج أو تدفع في صورة مبلغ إجمالي بغض النظر عن حجم الإنتاج أو حجم الخسائر، أو في صورة نسبة معينة من تكاليف الإنتاج، وقد تتخذ هذه النقطة شكل ضمان حد أدنى لسعر السلعة بحيث إذا انخفض سعر السلعة في السوق عن هذا الحد الأدنى قامت الدولة بدفع الفرق نقداً، أو قامت الدولة بشراء الوحدات المنتجة بالسعر الأدنى الذي ضمنته، فمن المتوقع أن تؤدي النفقات التحويلية التي تمنحها الدولة إلى المستثمر -خاصة المستثمر الأجنبي- إلى ارتفاع معدلات الاستثمار ويزداد حجم التوظيف فتقل نسب البطالة ويزداد النشاط الاقتصادي في المجتمع. ولعل هذه الخصائص هي التي تؤكد لنا أهمية استخدام هذا النوع من الإنفاق العام كعنصر فعال في التأثير على مناخ الاستثمار<sup>1</sup>.

### ثالثاً: النفقات الرأسمالية ومناخ الاستثمار.

إن النفقات الرأسمالية للدولة تؤثر على الاستثمار الخاص من خلال دعمها وتشجيعها له، خاصة إذا شمل هذا الإنفاق مشاريع البنية الأساسية، لأن هذه الأخيرة تميل إلى رفع معدل العائد المتوقع على الاستثمار الخاص، ومن ثم تشجيعه على زيادة معدلات الاستثمار، تتمثل النفقات الرأسمالية في الإنفاق الذي تقوم به الدولة من خلال استثمارها في مشاريع البنية التحتية وكل ما له علاقة بالاستثمار والتي توجه لخدمة المرفق العام أكثر من أن تستهدف تحقيق الربح، كما تسعى لإنتاج سلع وخدمات قد لا تكون مربحة ولكن الغرض منها توفير المنفعة الاقتصادية والاجتماعية غير المباشرة للمجتمع كله، ذلك أن القطاع الخاص لا يستطيع الاستثمار في مثل هذه المشاريع (مشاريع البنية التحتية) إما لارتفاع تكاليفها أو انخفاض العائد في بعضها، تشمل مشاريع البنية التحتية كل من قطاع النقل (تهيئة الطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمطارات... )، وقطاع الاتصالات (السلكية واللاسلكية، الانترنت... )، قطاع التعليم (تعليم وتكوين أفراد المجتمع من خلال المدارس والجامعات والإنفاق على البحث العلمي... )، قطاع الطاقة (توفير مصادر الطاقة بأسعار معقولة كالطاقة الشمسية، الكهرباء، الغاز... )، الموارد المائية (تشديد السدود، الصرف الصحي)<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> بوزيان عبد الباسط، مرجع سابق، ص 154-155.

<sup>2</sup> سالكي سعاد، مرجع سابق، ص 136-137.

## خلاصة الفصل:

باعتبار الاستثمار الأجنبي المباشر كأفضل مصدر من مصادر التمويل المتاحة للتنمية ورفع الاقتصاد فقد أولته الدول النامية أهمية كبيرة دفعها للتنافس الشديد فيما بينها، وذلك من خلال جملة العوامل المحفزة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة، بالإضافة إلى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على قطاعات الاقتصاد الإنتاجية والخدمية المختلفة، وكذا استعمال مجالات جديدة في الإنتاج والإدارة والتسويق، ينتج عن هذا كله تحقيق التقدم الاقتصادي والاستقرار للدولة المضيفة على الرغم من بعض السلبيات التي تظهر عند التطبيق، ولهذا فكان لزاما على جميع الدول النامية بالخصوص أن تعمل جاهدة على جذب هذا النوع من الاستثمار إذا أرادت اللحاق بركب التطور وتحقيق التنمية، وذلك من خلال تهيئة المناخ أو البيئة الاستثمارية المناسبة والمحفزة بالإضافة إلى محاولة التقليل قدر الإمكان من حجم المعوقات التي تمنع مجيئه.

وباعتبار السياسة المالية من أهم محددات جلب الاستثمار الأجنبي المباشر، هنا لابد من أن يكون للسياسة المالية الدور القوي والمهم في جذب هذا الأخير الذي يظهر بشكل عام من خلال ترشيد النفقات والإيرادات العامة، وكذا تجنب الإفراط في استخدام الحوافز الضريبية باعتبارها أدوات السياسة المالية والتي لها حافزية قوية في استقطاب مثل هذا النوع من الاستثمار.

# الفصل الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

# شكر وتقدير

شكرنا الأول لله جلا وعلا الذي وفقنا وأعاننا لإتمام هذا العمل المتواضع.

ونتوجه بأسمى عبارات العرفان والتقدير إلى والدينا اللذان تعبنا كثيرا لأجل راحتنا وتعليمنا، كما نتقدم بالشكر الجزيل والامتنان إلى الأستاذ المشرف الدكتور «شريف محمد» على ما قدمه لنا من نصائح وتوجيهات وتشجيعاته لنا، فلا نجد إلا أن ندعو الله تعالى له أن يوفقه في كل خير، ونتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إتمام هذه المذكرة من بعيد أو من قريب، ونخص بالذكر كل العاملين في المكتبة.

كما نشكر أعضاء لجنة المناقشة التي تولت مناقشة وتقدير وتقوم هذه المذكرة.

# الفصل الثالث

أثر السياسة المالية على الاستثمار الاجنبي  
المباشر-الجزائر أنموذجا-

## تمهيد

بهدف تفسير العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عامة والكلية خاصة، ظهرت عدة نماذج إحصائية تدرس مدى تأثير وتأثير هذه المتغيرات فيما بينها، ومن بين هذه النماذج نذكر الانحدار البسيط، الانحدار المتعدد، والتكامل المتزامن ... إلخ

ومن أجل معرفة مدى تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر، سنحاول إجراء الدراسة القياسية والمتمثلة في دراسة السلاسل الزمنية باستعمال برنامج Eviews 0.9 لعينة المتكونة من 21 مشاهدة أي من سنة 2000 إلى سنة 2020، من خلال الإشارة إلى السببية الاحصائية بين متغيرات الدراسة حسب Angel، ومن ثمة اختبار وجود التكامل المشترك، وحصر الأثر في الأمدين البعيد والقصير.



## المبحث الأول: مدخل للاقتصاد القياسي

إن المكانة التي أصبح يحتلها الاقتصاد القياسي في مجال الدراسات القياسية بمختلف أنواعها، تعود إلى النظرة المستقبلية والتنبؤية للظاهرة قصد اتخاذ قرارات، واتباع سياسات اقتصادية ملائمة، كل هذا من خلال بناء نماذج قياسية تساعد على تفسير الظاهرة الاقتصادية محل الدراسة.

بحيث يعد الاقتصاد القياسي أسلوب من أساليب التحليل الاقتصادي يهتم بالتقدير العددي (الكمي) للعلاقات بين المتغيرات الاقتصادية، معتمداً في ذلك على النظرية الاقتصادية، الرياضيات والإحصاء للوصول إلى هدفه الخاص باختيار الفروض والتقدير ومن ثم التنبؤ بالظواهر الاقتصادية:

## المطلب الأول: منهج البحث في الاقتصاد القياسي

يمر أي بحث قياسي بأربعة مراحل متتالية نلخصها كما يلي:

### 1- المرحلة الأولى:

**-تعيين النموذج:** يقصد بتعيين النموذج صياغة العلاقات الاقتصادية محل البحث في صورة رياضية حتى يمكن قياس معالماتها باستخدام ما يسمى بالطرق القياسية، وتنطوي هذه المرحلة على الخطوات التالية:

\*تحديد متغيرات النموذج: يمكن تحديد المتغيرات التي يحتويها النموذج عند دراسة ظاهرة اقتصادية معينة من خلال مصادر معينة، منها النظرية الاقتصادية، الدراسات القياسية السابقة في نفس مجال البحث، المعلومات المتاحة عن الظاهرة.

\*تحديد الشكل الرياضي للنموذج: يقصد بالشكل الرياضي للنموذج عدد المعادلات التي يحتويها النموذج (فقد تكون معادلة واحدة أو عدد من المعادلات)، ودرجة خطية النموذج (فقد يكون النموذج خطي أو غير خطي)، ودرجة تجانس كل معادلة (فقد تكون غير متجانسة أو متجانسة من أي درجة).

\*تحديد التوقعات القبلية: يتعين تحديد توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معالم العلاقة الاقتصادية محل القياس بناء على ما تقدمه المصادر السابقة من معلومات، وتعتبر هذه التوقعات هامة بالنسبة لمرحلة ما بعد التقدير، حيث يتم اختبار المدلول الاقتصادي للمعلومات المقدرة من خلال مقارنتها مع التوقعات القبلية من حيث إشارتها وحجمها.

**2- المرحلة الثانية:**

-تقدير معلمات النموذج: بعد صياغة العلاقات محل البحث في شكل رياضي خلال مرحلة التعيين تأتي مرحلة تقدير معلمات النموذج، وذلك بالاعتماد على بيانات واقعية يتم جمعها عن المتغيرات التي يتضمنها النموذج وعلى تقنيات قياسية تستخدم في عملية القياس.

**3- المرحلة الثالثة:**

-تقييم معلمات النموذج: بعد الانتهاء من تقدير القيم الرقمية لمعلمات النموذج من خلال بيانات واقعية يشرع في تقييم المعلمات المقدرة، والمقصود بتقييم المعلمات المقدرة هو تحديد ما إذا كانت قيم هذه المعلمات لها مدلول أو معنى من الناحية الاقتصادية، وما إذا كانت مقبولة من الناحية الإحصائية، وتتم عملية التقييم بالاعتماد على المعايير التالية:

**أ-المعايير الاقتصادية:**

تتعلق هذه المعايير بحجم وإشارة المعلمات المقدرة، لأن النظرية الاقتصادية تصنع قيودا مسبقا على حجم وإشارة المعلمات، فإذا ما جاءت هذه المعلمات على عكس ما تقرره النظرية الاقتصادية مسبقا فإن هذا يمكن أن يكون مبررا كافيا لرفض هذه المعلمات.

**ب-المعايير الإحصائية:**

تهدف المعايير الإحصائية إلى اختبار مدى الثقة الإحصائية في التقديرات الخاصة بمعلمات النموذج، ومن أهمها معامل التحديد واختبارات المعنوية.

**ج-المعايير القياسية:**

تهدف هذه المعايير إلى التأكد من أن الافتراضات التي تقوم عليها المعايير الإحصائية منطبقة في الواقع. فإذا كانت هذه الافتراضات متوافرة في الواقع فإن هذا يكسب المعلمات المقدرة صفات معينة أهمها عدم التحيز والاتساق، أما إذا لم تتحقق هذه الافتراضات فإن هذا يؤدي إلى فقدان المعلمات المقدرة بعض الصفات السابقة، بل ويؤدي إلى عدم صلاحية المعايير الإحصائية نفسها لقياس مدى الثقة في المعلمات المقدرة، ومن بين هذه المعايير: معايير الارتباط الذاتي، معايير الامتداد الخطي المتعدد، ومعايير ثبات التباين وغيرها.

**المرحلة الرابعة:**

تقييم مقدرة النموذج على التنبؤ: من أهم أهداف الاقتصاد القياسي التنبؤ بقيم المتغيرات الاقتصادية في المستقبل، ولذا يتعين اختبار مدى مقدرة النموذج القياسي على التنبؤ قبل استخدامه في هذا الغرض، فمن الممكن أن يجتاز النموذج جميع الاختبارات السابقة، ولكن لا يكون صالحاً للتنبؤ، فالتنبؤ قائم على أساس افتراض المستقبل القريب امتداداً للماضي القريب، ولكن إذا حدثت تغيرات هيكلية سريعة في الظروف الاقتصادية للمجتمع، فإن النموذج القياسي ربما لا يكون قادراً على التنبؤ بهذه المتغيرات. ولاختبار مقدرة النموذج على التنبؤ لا بد من اختبار مدى استقرار المعلمات المقدرة عبر الزمن، واختبار مدى حساسية هذه التقديرات للتغير في حجم العينة.

### المطلب الثاني: نموذج الانحدار الخطي المتعدد

يهتم تحليل الانحدار بتحديد وتقييم العلاقة الموجودة بين متغير معطى يسمى بالمتغير التابع أو المفسر ومتغير واحد آخر أو عدة متغيرات أخرى تسمى بالمتغيرات المفسرة أو المستقلة، في الحالة الأولى تحدد هذه العلاقة عن طريق نموذج الانحدار الخطي البسيط، وفي الحالة الثانية، أي وجود عدة متغيرات مستقلة تفسر العلاقة باستخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد.

#### أولاً: تقديم النموذج

إن نموذج الانحدار الخطي المتعدد يهدف إلى شرح سلوك المتغير التابع  $y$  من خلال التركيب الخطي لقيم المتغيرات المستقلة  $x_1, x_2, \dots, x_n$  وتكتب معادلة الانحدار على الشكل:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 x_{1t} + \beta_2 x_{2t} + \dots + \beta_k x_{kt} + \varepsilon_t, \quad t = \overline{1, n}$$

حيث:

$y_t$ : المتغير التابع في الزمن  $t$ ،  $x_{1t}$ : المتغير المفسر  $1$  في الزمن  $t$ ،  $x_{2t}$ : المتغير المفسر  $2$  في الزمن  $t$

$x_{kt}$ : المتغير المفسر  $k$  في الزمن  $t$ ،  $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$ : معالم النموذج،  $\varepsilon_t$ : حد الخطأ في الزمن  $t$

للتسهيل تكتب هذه الجملة من المعادلات على شكل مصفوفات كما يلي:

$$\begin{aligned}
y_1 &= \beta_0 + \beta_1 x_{11} + \beta_2 x_{21} + \dots + \beta_k x_{k1} + \varepsilon_1 \\
y_2 &= \beta_0 + \beta_1 x_{12} + \beta_2 x_{22} + \dots + \beta_k x_{k2} + \varepsilon_2 \\
&\vdots \\
&\vdots \\
&\vdots \\
y_n &= \beta_0 + \beta_1 x_{1n} + \beta_2 x_{2n} + \dots + \beta_k x_{kn} + \varepsilon_n
\end{aligned}$$

$$\begin{pmatrix} y_1 \\ y_2 \\ \vdots \\ y_n \end{pmatrix} = \begin{pmatrix} 1 & x_{11} & x_{21} & \dots & x_{k1} \\ 1 & x_{12} & x_{22} & \dots & x_{k2} \\ \vdots & \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ 1 & x_{1n} & x_{2n} & \dots & x_{kn} \end{pmatrix} \begin{pmatrix} \beta_0 \\ \beta_1 \\ \vdots \\ \beta_k \end{pmatrix} + \begin{pmatrix} \varepsilon_1 \\ \varepsilon_2 \\ \vdots \\ \varepsilon_n \end{pmatrix}$$

$$y_{(nx1)} = x_{(nxk)} \beta_{(kx1)} + \varepsilon_{(nx1)}$$

ويمكن كتابة الشكل المصفوفي السابق باختصار على الشكل:  $y = X\beta + \varepsilon$

حيث:  $y$ : شعاع مشاهدات المتغير التابع،  $X$ : مصفوفة مشاهدات المتغيرات التفسيرية.

$\beta$ : شعاع المعاملات.  $\varepsilon$ : شعاع الحد العشوائي.

فرضيات النموذج:

يعتبر الخطأ  $(\varepsilon)$  متغيرا عشوائيا حيث يخضع للفرضيات الأساسية التالية:

- موزعا طبيعيا *normal* loi  $\varepsilon$ .

- قيمته المتوقعة (وسطه) صفر:  $E(\varepsilon) = 0$

- تباينه ثابت ومستقل عن الزمن:  $V(\varepsilon) = \delta^2 I, (\forall i)$

- لا يوجد ارتباط بين الأخطاء:  $COV(\varepsilon_i, \varepsilon_j) = 0, (\forall i \neq j)$

- لا يوجد ارتباط بين المتغير  $X$  و  $\varepsilon$  أي:  $COV(X_i, \varepsilon_i) = 0$ ,

إضافة إلى هذه الفرضيات، هناك فرضية أخرى:

- القيم  $X_i$  تمت ملاحظتهم دون أخطاء (المصفوفة  $X$  ليست عشوائية).

ثانياً: تقدير المعامل بطريقة المربعات الصغرى العادية (MCO)

تهدف هذه الطريقة إلى إيجاد قيم تقديرية للوسائط  $(\beta)$  على أساس تصغير مجموع مربعات الأخطاء.

$$y = X\beta + \varepsilon$$

ليكن النموذج الخطي العام:

لتقدير الشعاع  $\beta$  المتكون من المعلمات  $\beta_0, \beta_1, \dots, \beta_k$  نستعمل طريقة MCO كما يلي:

$$\begin{aligned} \text{Min} \sum_{i=1}^n \varepsilon^2 &= \text{Min} \varepsilon' \varepsilon \\ &= \text{Min} (y - X\beta)' (y - X\beta) \\ &= \text{Min} S \end{aligned}$$

لتصغير هذه الدالة بالنسبة إلى الشعاع  $\beta$ ، نشق  $S$  بالنسبة إلى  $\beta$  ونجعلها مساوية للصفر أي:

$$\frac{\partial S}{\partial \beta} = 0$$

$$\frac{\partial S}{\partial \beta} = -2(X'y) + 2(X'X)\beta = 0 \Rightarrow \hat{\beta} = (X'X)^{-1} X'y$$

هذه النتيجة محققة في حال ما إذا كانت المصفوفة  $(X'X)$  ذات البعد  $(K+1, K+1)$  قابلة للعكس

(*invertible*)، أما إذا كان العكس، أي المصفوفة  $(X'X)$  فردية تصبح طريقة المربعات الصغرى العادية

غير صالحة للتقدير في هذه الحالة.

$\hat{\beta}_{MCO}$  هو أحسن مقدر خطي غير متحيز (*BLUE*)\*.

معامل التحديد:

يقيس معامل التحديد  $(R^2)$  جودة التوفيق لمعادلة الانحدار المقدر، أو بعبارة أخرى يوضح  $R^2$  نسبة

مساهمة المتغيرات المفسرة ككل في التغير الحادث في المتغير المفسر، وقيمه محصورة بين الصفر والواحد

$$\text{الصحيح} \quad (0 \leq R^2 \leq 1).$$

- إذا كان  $R^2 = 1$  فإن هناك علاقة معنوية تامة بين المتغيرات المستقلة والمتغير المفسر، ويعني ذلك أن

100% من التغير الحاصل في المتغير المفسر يرجع إلى التغير في المتغيرات المفسرة، أما إذا كان  $R^2 = 0$

يعني أنه ليس هناك علاقة بين المتغيرات المفسرة والمتغير المفسر.

\*BLUE: Best linear unbiased estimator.

$$SCT = SCE + SCR \text{ : حيث}$$

$SCT$  : مجموع الانحرافات الكلية.

$SCE$  : مجموع الانحرافات المفسرة.

$SCR$  : مجموع الانحرافات غير المفسرة

$$R^2 = \frac{\sum (\hat{y}_i - \bar{y})^2}{\sum (y - \bar{y})^2} = \frac{SCE}{SCT} \text{ - يتم حساب } R^2 \text{ كما يلي:}$$

### المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

يعرف الفرض بأنه ادعاء (*Hypotheses*) حول المجتمع قابل أن يكون صحيحا أو غير صحيح، ولا تثبت صحته إلا من خلال الاختبار الذي يعد من أهم استخدامات النموذج. وتميز بين نوعين من الفروض: الأول فروض لا يراد اختبارها والثاني فروض يراد اختبارها، حيث يطلق على الأخيرة فرضية العدم، ويرمز لها ب ( $H_0$ )، وبما أن الافتراض ( $H_0$ ) خاضع للاختبار فإنه لا يكون بالضرورة صحيحا لذا يتطلب وضع فرضية بديلة ويرمز لها بالرمز  $H_1$ .

#### أولا: اختبار ستودنت (*Student*)<sup>1</sup>

نستعين بهذا الاختبار لمعرفة جودة النموذج من خلال معنوية المعالم الإحصائية، وهذا باختبار كل معلمة على حدا حسب الفرضيات التالية:

$$i = \overline{1, k} \begin{cases} H_0 : \beta_i = 0 \\ H_1 : \beta_i \neq 0 \end{cases}$$

$$T_c = \frac{b_i - \beta_i}{\delta_{b_i}}, i = \overline{1, k}$$

ثم نطبق قانون ستودنت الذي يعطى بالعلاقة التالية:

حيث:

<sup>1</sup> فروخي جمال، نظرية الاقتصاد القياسي، ديوان المطبوعات الجامعية (OPU)، بن عكنون، الجزائر، 1992، ص14.

$b_i$ : هي القيمة المقدرة.

$\beta_i$ : هي القيمة الحقيقية.  $\delta_{b_i}$ : الانحراف المعياري لـ  $b_i$ .

نقارن  $(T_c)$  مع  $(T_{tab})$  الجدولة بدرجة حرية  $(n-k)$ ، (حيث  $n$  عدد المشاهدات و  $k$  عدد المعالم المقدرة) ومستوى معنوية  $\alpha\%$ ، أي  $(T_{tab(n-k)}, \alpha\%)$ .

- إذا كان:  $|T_c| < T_{tab}$  نقبل الفرضية  $H_0$ ، أي أن المتغيرة المفسرة ليس لها معنوية.

- إذا كان:  $|T_c| > T_{tab}$  نقبل الفرضية  $H_1$ ، أي أن المتغيرة المفسرة لها معنوية.

### ثانيا: اختبار فيشر (Fisher)<sup>1</sup>

يستخدم هذا الاختبار  $(F)$  لقياس المعنوية الإحصائية للمعالم في آن واحد، حيث يقيس تأثير المتغيرات المفسرة إجمالياً على المتغير التابع، ويتم الاختبار باستعمال الفرضيات التالية:

$$\begin{cases} H_0 : b_0 = b_1 = \dots = b_k = 0 \\ H_1 : \text{يوجد على الأقل معامل واحد غير معدوم} \end{cases}$$

يتم حساب  $(F)$  كالتالي:  $F = \frac{SCE/k-1}{SCR/n-k}$  نعوض بقيمة  $R^2$  المحسوبة مع القيم للنموذج المتعدد

$$F = \frac{R^2/k-1}{(1-R^2)/(n-k)}$$

فنحصل حيث:  $R^2$ : معامل التحديد.  $n$ : حجم العينة.  $k$ : عدد المعالم.

ونقارن  $F$  مع القيم الجدولة لدرجتي حرية  $(n-k)$  و  $(k-1)$  ولمستوى معنوية  $\alpha$ .

- إذا كانت:  $F_{cal} > F_{tab}$  فإننا نرفض الفرضية  $H_0$  ونقبل الفرضية  $H_1$ ، أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية تؤثر في النموذج.

- إذا كانت:  $F_{cal} < F_{tab}$  فإننا نقبل الفرضية  $H_0$ ، أي أن المتغيرات المفسرة بصفة كلية لا تؤثر في النموذج.

### ثالثا: اختبار فرضية انعدام الارتباط الذاتي

<sup>1</sup>Jack Johnson, John Dinardo, ouvrage précédent, p 100.

من أهم الاختبارات المستخدمة في اكتشاف الارتباط الذاتي بين الأخطاء من الدرجة الأولى اختبار دارين واتسون (*Durbin Watson*)، ويحسب بالصيغة التالية:

$$d = \frac{\sum_{t=2}^n (\ell_t - \ell_{t-1})^2}{\sum_{t=1}^n \ell_t^2}$$

أو:  $d \approx 2(1 - \rho)$

حيث أن:

$d$ : تمثل القيمة المحسوبة للاختبار.

$\rho$ : معامل الارتباط بين الأخطاء.

$\ell$ : القيمة المقدرة لحد الخطأ ( $\varepsilon$ )

ويتم الاختبار باستعمال الفرضيات التالية:

وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

$$\begin{cases} H_0 : \rho = 0 \\ H_1 : \rho \neq 0 \end{cases}$$

عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء

ثم نقارن ( $d$ ) المحسوبة بقيمة  $DW$  الجدولة عند درجة معنوية  $\alpha\%$ .

1.  $d \in [0, dL]$ : وجود ارتباط ذاتي موجب.

2.  $d \in [dL, dU]$ : حالة عدم التأكد.

3.  $d \in [dU, 4 - dU]$ : عدم وجود ارتباط ذاتي.

4.  $d \in [4 - dU, 4 - dL]$ : حالة عدم التأكد.

5.  $d \in [4 - dL, 4]$ : وجود ارتباط ذاتي سالب.

حيث تمثل  $U$  في الجدول القيمة العليا *Upper* و  $L$  تمثل في نفس الجدول القيمة السفلى *Lower*.



## المبحث الثاني: دراسة خصائص المتغيرات

تعتبر هذه المرحلة جد هامة في بناء النموذج وتعتمد أساسا على النظرية الاقتصادية، وكذا على الاختبارات الإحصائية المناسبة، بحيث سنقدم ملخص نظري للسلاسل الزمنية.

### المطلب الأول: ملخص نظري للسلاسل الزمنية

قبل دراسة أي نموذج قياسي، أو أي علاقة سواء كانت في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ)، أو في المدى الطويل (علاقة التكامل المتزامن)، فإنه من الضروري دراسة خصائص السلاسل الزمنية (المتغيرات) المستعملة في التقدير.

إذا نقوم بدراسة درجة استقرارها وتكاملها باستعمال اختبارات الجذور الأحادية، ليأتي بعدها إمكانية وجود علاقة بين السلاسل في المدى الطويل (التكامل المتزامن).

### أولاً: اختبارات دكي فولر (Dickey Fuller)

نفترض نموذج من الشكل  $AR(1)$  لسلسلة أحادية، تكون لدينا فيها ثلاثة حالات حسب قيم  $(\phi)$ .

- $|\phi| < 1$ : السلسلة  $X_t$  مستقرة، والملاحظات الحالية لها وزن أكبر من الملاحظات الماضية.
- $\phi = 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة، والملاحظات الحالية لها نفس وزن الملاحظات الماضية، وبالتالي يجب تحديد درجة تكامل السلسلة.
- $|\phi| > 1$ : السلسلة  $X_t$  غير مستقرة وتباينها يتزايد بشكل أسي مع  $(t)$  والملاحظات الماضية لها وزن كبير مقارنة بالملاحظات الحالية.

### 1- اختبار ديكى - فولر البسيط (DF-1979):

$$\begin{cases} H_0 : |\phi| = 1 \\ H_1 : |\phi| < 1 \end{cases} \quad \text{يقترح ديكى-فولر اختبار فرضية العدم التالية:}$$

حيث تعني فرضية العدم أن المتغير له مسلك عشوائي بينما الفرضية الثانية فتعني أنه مستقر، ولاختبار هذه الفرضية نقوم بتقدير النماذج الثلاثة التالية باستعمال طريقة المربعات الصغرى:

$$X_t = \phi X_{t-1} + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الأول:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثاني:}$$

$$X_t = \phi X_{t-1} + bt + c + \varepsilon_t \quad \text{النموذج الثالث:}$$

نقوم بتقدير معالم  $\phi$  نرمز لها  $\hat{\phi}$  للنماذج الثلاثة بعدما نقوم بحساب  $t_{\hat{\phi}}$  الذي يمثل اختبار

.Student

إذا كان  $t_{\hat{\phi}} > t_{tab}$ : اذن نقبل الفرضية الصفرية  $H_0$  وجود الجذر الوحدوي (Racine unitaire) وبالتالي الصيرورة (processus) غير مستقرة<sup>1</sup>

## 2- اختبار ديكي فولر الصاعد (ADF):

ليكن لدينا النموذج من الشكل  $AR(p)$  حيث:  $\varepsilon_t \rightarrow N(0, \delta_\varepsilon^2)$ ;  $A_m(B)U_T = \varepsilon_t$

فإذا كان  $(\phi)$  يمثل أكبر جذر لكثير الحدود  $A(B)$  فإنه يكتب على الشكل التالي:

$$A(B) = (1 - \phi B)(1 - \alpha_1 B - \alpha_2 B^2 - \dots - \alpha_{\phi-1} B^{\phi-1})$$

وبعد القيام بعمليات حسابية نجد:

$$\Delta X_T = \phi X_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta X_{t-j+1} + \varepsilon_t$$

وبإدخال الثابت ومركبة الاتجاه في العلاقة السابقة نتحصل على النماذج التالية وهذا بعد تقديرها بواسطة طريقة المربعات الصغرى.

$$\Delta x_t = \phi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الأول:}$$

$$\Delta x_t = c + \phi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثاني:}$$

$$\Delta x_t = c + bt + \phi x_{t-1} - \sum_{j=2}^{\phi} \phi_j \Delta x_{t-j+1} + \varepsilon_t \quad \text{الشكل الثالث:}$$

توزيعات قوانين مقدرات نماذج (ADF) هي نفسها الخاصة بنماذج (DF) وبالتالي يمكننا الرجوع إلى

نفس الجدول للحصول على القيم النظرية للإحصائيات المحسوبة.

<sup>1</sup>Regis Bourbonnais, economica, paris, 2000, p231.

## ملاحظة:

قبل تطبيق اختبار ديكي فولار لابد من إيجاد درجة التأخير للسلسلة وهذا من أجل تحديد نوع الاختبار الذي سيستعمل في الكشف عن الجذر الأحادي لمركبة الاتجاه العام في السلسلة. وبعد إيجاد درجة التأخير نتبع الخطوات التالية:

- نقوم بملاحظة *Correlogramme* للسلسلة، وذلك بتحديد الأعمدة الخارجة عن مجال الثقة لدالة الارتباط الذاتي البسيطة الجزئية ودوال الارتباط الذاتي FAC.

- من خلال ملاحظتنا لـ *Correlogramme* لمختلف السلاسل، تظهر لنا دوال الارتباط الذاتي الجزئية ودوال الارتباط الذاتي تخرج عن مجال الثقة حتى تأخيرات معتبرة وبالتالي هذه السلاسل غير مستقرة ولإثبات وجود جذر الأحادي نقوم بتطبيق ديكي - فولر البسيط، أو الصاعد على مختلف السلاسل.

## المطلب الثاني: التكامل المتزامن

**1- مفهوم التكامل المشترك بين متغيرين:** تحليل التكامل المشترك يسمح بتحديد جيد وواضح للعلاقة الحقيقية بين متغيرين وهذا بالبحث عن وجود شعاع إدماج مشترك ثم إزالة أثره.

**2- خصائص حول رتبة التكامل:**

- تكون السلسلة متكاملة من الرتبة " d " ونكتب:  $X_t \rightarrow I(d)$ ، حيث تطلب إجراء الفروقات عليها " d " مرة لجعلها تستقر، ومنه  $a + bx_t \rightarrow I(d)$  حيث a و b ثابتين غير معدومين<sup>1</sup>.

- لتكن  $X_{1t}$  و  $X_{2t}$  سلسلتين متكاملتين من الرتبة " d = 0 " إذن:

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(0) \\ X_{2t} \rightarrow I(0) \end{array} \right\} \Rightarrow aX_{1t} + bX_{2t} \rightarrow I(0)$$

حيث a و b ثابتين غير معدومين.

- لتكن  $X_{1t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة  $d_1$  و  $X_{2t}$  سلسلة متكاملة من الرتبة "  $d_2$  "، ومنه بصفة عامة نكتب:

<sup>1</sup> Sandrine Lardic, Valérie Mignon *économétrie des séries temporelles macroéconomique et financières Economica. paris 2002. p212.*

$$\left. \begin{array}{l} X_{1t} \rightarrow I(d_1) \\ X_{2t} \rightarrow I(d_2) \end{array} \right\} \Rightarrow \alpha X_{1t} + \beta X_{2t} \rightarrow I(\text{Max}(d_1, d_2))$$

في هذه الحالة درجة التكامل تتوقف على المعاملين  $\alpha, \beta$  حيث هما ثابتين غير معدومين، فإذا كان لديهما إشارتين مختلفتين فإن الاتجاهات العامة قد تنعدم، وبالتالي فإن السلسلة الناتجة تؤول إلى  $I(0)$  وفي الحالة العكسية تؤول إلى  $I(d)$ .

### 3- شروط التكامل المشترك:

نقول أن السلسلتين  $X_t$  و  $Y_t$  متكاملتين إذا تحقق الشرطان:

إذا خضعتا إلى اتجاه عام عشوائي (Tendance Stochastique) له نفس رتبة الفرق "d".

1. التوافق الخطي لهاتين السلسلتين يسمح بالحصول على سلسلة ذات رتبة فرق أقل،

$$\begin{array}{l} X_t \rightarrow I(d) \\ Y_t \rightarrow I(d) \end{array} \quad \text{ليكن:}$$

$$\text{حيث:} \quad \alpha_1 X_t + \alpha_2 Y_t \rightarrow I(d-b) \quad \text{مع} \quad d \geq b \geq 0$$

$$X_t \rightarrow CI(d, b) \quad \text{ونكتب:}$$

حيث:  $[\alpha_1, \alpha_2]$  هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoir).

حيث:  $[\alpha_1, \alpha_2]$  هو شعاع الإدماج (Vecteur De Cointégratoir).

### 4- نموذج تصحيح الخطأ (ECM):

ندرس الحالة التالية:  $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$  و  $[\beta, -1]$  (حيث  $\beta = \frac{\alpha_1}{\alpha_2}$ ) وهو شعاع الإدماج، في هذا النوع من

التعيين، مجرد كون السلاسل مدمجة وغير مستقرة يخلق مشكل في التقدير والجودة الإحصائية للنموذج  $R^2$  كبير ومعاملات ذات مدلول) تتطلب استقرارية السلاسل في انحدار مباشر ل:  $Y_t$  على  $X_t$ ، لما:  $X_t, Y_t \rightarrow CI(1,1)$  استعمال هذا النموذج لأهداف تنبؤية غير مجد، لأن العلاقة الموضحة بانحدار  $Y_t$  على  $X_t$  غير حقيقية وتنجم ببساطة عن علاقة بين الاتجاهين (*Deux Tendance*).

فالمشكل إذا هو جهة استخراج علاقة موحدة للتكامل (الاتجاه الموحد)، ومن جهة أخرى البحث عن العلاقة الحقيقية بين المتغيرات، وهو الهدف من النموذج (ECM)، هذا النموذج هو في نفس الوقت نموذج ساكن (*Statique*)  $\beta_1 \Delta X_t$  ونموذج ديناميكي  $\beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$  ويمكن كتابة العلاقة:

$$\Delta Y_t = \beta_1 \Delta X_t + \beta_2 (Y_{t-1} - \beta X_{t-1})$$

$$I(0) \quad I(0) \quad I(0)$$

ومن خلال علاقة المدى الطويل، النموذج (ECM) يسمح بدمج تغيرات (تقلبات) المدى القصير، المعامل  $\beta_2$  (الذي يجب أن يكون سالبا) والذي يعبر عن قوة الحشد (*Force de Rappel*) نحو التوازن في المدى الطويل.

### - تقدير نموذج تصحيح الخطأ:

إذا كانت هناك علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات، فإننا نكون أمام حالتين:

- وجود شعاع إدماج وحيد ناتج عن علاقة التكامل المشترك.

- وجود عدة أشعة إدماج.

1- في حالة وجود شعاع إدماج وحيد نطبق طريقة *Angel & Granger*، والتي تتم على

مرحلتين:

- المرحلة الأولى: تقدير علاقة المدى الطويل بـ: *MCO* وحساب البواقي.

$$e_t = y_t - \hat{\beta}_0 - \hat{\beta}_1 x_{1t} - \dots - \hat{\beta}_k x_{kt}$$

- المرحلة الثانية: تقدير علاقة المدى القصير بـ: *MCO*.

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_{1t} + \alpha_2 x_{2t} + \dots + \alpha_k x_{kt} + \gamma_1 e_{t-1} + u_t$$

المعامل  $\gamma_1$  يمثل قوة الإرجاع نحو التوازن، ويجب أن يكون سالبا.

2- في حالة وجود عدة أشعة إدماج، تكون طريقة *Angel & Granger* غير مجدية والحساب

بطريقة المربعات الصغرى غير فعال، وعليه نلجأ إلى التقدير باستخدام طرق أخرى لإيجاد نموذج تصحيح

الخطأ الشعاعي.

المبحث الثالث: تقييم أثر مركبات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر (2000-2020)

(2020)

يمكن الوصول من خلال ما يتدرج أدناه إلى بناء نموذج اقتصادي يفسر العلاقة بين السياسة المالية ممثلة فالسياسة الانفاقية  $dep$ ، والسياسة الضريبية  $fisc$  وأثرهما على الاستثمار الأجنبي  $inv$  وتحليل وتفسير درجة التأثير.

المطلب الأول: تعيين النموذج ودراسة الاستقرار

أولاً: تعيين النموذج

تتسم الإشارة إلى المتغيرات كالآتي:

- المتغير التابع: وهو الاستثمار الأجنبي وقد تم الاعتماد على الاحصائيات لبناء النموذج من خلال قاعدات البيانات المتمثلة في معطيات البنك الدولي والديوان الوطني للاحصائيات وذلك في الفترة الممتدة من (2000-2020)، ويرمز له بـ  $inv$ .

- المتغير التفسيري: والممثل في:

- السياسة الانفاقية  $DEP$ : وهي تلك الاموال التي تخصصها الدولة لرصد سير حركة الحياة الاقتصادية من خلال كمية النقود المتداولة في الأسواق ويرمز لها بالرمز  $DEP$ ، حيث لها تأثير إيجابي على النمو الإقتصادي.

- السياسة الضريبية  $fisc$ : وهي تلك الاموال التي تقتطعها الدولة من المكلفين لتغطية احتياجات الحياة الاقتصادية ويرمز لها بالرمز  $fisc$ ، حيث لها تأثير إيجابي على الاستثمار الأجنبي المباشر.

وبعد تحديد وتعريف المتغيرات والتنبؤ القبلي بكيفية تفاعلها مع الاستثمار الاجنبي المباشر، يمكن صياغة الشكل التالي للنموذج كالتالي:

$$inv = f (DEP, FISC)$$

وسنعمد في الدراسة على الصيغة الخطية، والتي تمثلها المعادلة التالية:

$$inv_i = \beta_0 + \beta_1 DEP_i + \beta_2 FISC_i + \varepsilon_i$$

حيث أن:

-  $(\beta_0, \beta_1, \beta_2)$ : معاملات المتغيرات المفسرة.

-  $i$  يمثل عدد المشاهدات.

ثانيا: دراسة الاستقرار عن طريق الاختبارات الاحصائية

عند دراسة استقرارية أي سلسلة يمكن أن نتبع هذه الطريقة وهي دليل قاطع لمعرفة ما إذا هي

السلاسل مستقرة أم لا، وهذا عن طريق اختبارين ADF, kps.

ويمكن طرح الفرضيات التالية:

- بالنسبة للسلسلة (LDEP):

$H_0$ : السلسلة (LDEP) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

$H_1$ : السلسلة (LDEP) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

- بالنسبة للسلسلة (LFISC):

$H_0$ : السلسلة (LFISC) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

$H_1$ : السلسلة (LFISC) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

- بالنسبة للسلسلة (inv):

$H_0$ : السلسلة (inv) غير مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

$H_1$ : السلسلة (inv) مستقرة عند مستوى المعنوية 05%

وتتضح نتائجهما من خلال الجدولين المواليين:

الجدول رقم (01-03): نتائج اختبار، ADF عند المستوى والفرق الأول على المتغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5 %

<i>Atlevel</i>				
		<i>L DEP</i>	<i>Inv</i>	<i>LFISC</i>
<i>WithConStant</i>	<i>t-Statistic</i>	1.7859	-4.4728	-3.2514
	<b>Prob.</b>	<b>0.9992</b>	<b>0.0839</b>	<b>0.0521</b>
<i>WithConStant&amp; rend</i>	<i>t-Statistic</i>	-1.1608	4.4895	4.2351
	<b>Prob.</b>	<b>0.8860</b>	<b>0.0649</b>	<b>0.5231</b>
<i>WithoutConStant&amp; Trend</i>	<i>t-Statistic</i>	7.2055	-4.1460	3.5123
	<b>Prob.</b>	<b>1.0000</b>	<b>0.0704</b>	<b>0.9514</b>
<i>Atdeffrence</i>				
		<i>d(L DEP)</i>	<i>d(inv)</i>	<i>d(FISC)</i>
<i>WithConStant</i>	<i>t-Statistic</i>	-3.8546	5.0968	4.5871
	<b>Prob.</b>	<b>0.0113</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0012</b>
<i>WithConStant&amp; rend</i>	<i>t-Statistic</i>	-5.0137	4.8512	3.5215
	<b>Prob.</b>	<b>0.0055</b>	<b>0.0092</b>	<b>0.0312</b>
<i>WithoutConStant&amp; rend</i>	<i>t-Statistic</i>	-0.0181	-5.3454	-3.3258
	<b>Prob.</b>	<b>0.0096</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 9.0

يتبين من خلال الجدول اعلاه وحسب اختبار ديكي فولر أن كل قيم "تأو" المحسوبة للسلاسل عند المستوى اقل من الجدولية اي  $t_{tab} > t_{\phi_1}$  حيث ان كل الاحتمالات pro كانت اكبر من درجة المعنوية 0.05.

غير انه عند اختبار الفروقات الأولى تبين ان السلاسل مستقرة، حيث ان  $t_{tab} < t_{\phi_1}$  والقيم الاحتمالية كانت اقل من 0.05.



الجدول رقم (03-02): نتائج اختبار، kpss عند المستوى على متغيرات الدراسة وعند درجة معنوية 5 %:

		<i>L DEP</i>	<i>Inv</i>	<i>LFISC</i>
<i>WithConStant</i>	<i>t-Statistic</i>	4.8994	-2.8837	-3.5904
	<b>Prob.</b>	<b>1.0000</b>	<b>0.5486</b>	<b>0.4215</b>
<i>WithConStant&amp;Trend</i>	<i>t-Statistic</i>	-0.7853	0.0681	0.8923
	<b>Prob.</b>	<b>0.9468</b>	<b>0.1676</b>	<b>0.2380</b>
<i>WithoutConStant&amp;Trend</i>	<i>t-Statistic</i>	8.1909	-3.0049	-4.531
	<b>Prob.</b>	<b>1.0000</b>	<b>0.0551</b>	<b>0.4521</b>
<b>At first defference</b>				
		<b>d(L DEP)</b>	<b>d(INV)</b>	<b>d(LFISC)</b>
<i>WithConStant</i>	<i>t-Statistic</i>	-3.8540	-5.7530	-5.7512
	<b>Prob.</b>	<b>0.0114</b>	<b>0.0003</b>	<b>0.0002</b>
<i>WithConStant&amp;Trend</i>	<i>t-Statistic</i>	-8.8965	-5.7911	-5.2541
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0015</b>	<b>0.0011</b>
<i>WithoutConStant&amp;Trend</i>	<i>t-Statistic</i>	-1.0510	-6.0065	-7.123
	<b>Prob.</b>	<b>0.0017</b>	<b>0.0000</b>	<b>0.0000</b>

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 9.0

يتضح من اختبار pp كل السلاسل لم تستقر عند المستوى ويظهر ذلك من خلال ان كل الاحتمالات pro كانت أكبر من درجة المعنوية 0.05، بينما يتبين انها استقرت عند الفروقات الأولى

حيث  $t_{tab} > t_{\hat{\phi}_1}$  ، وهذا ما يؤكد ما تم التوصل اليه من خلال اختبار ديكي فولر.

## المطلب الثاني: دراسة السببية وتقدير النموذج

أولاً: دراسة السببية بين متغيرات الدراسة

إن دراسة السببية الموجودة بين المتغيرات تسمح لنا بصياغة صحيحة للنموذج، وهذا بمعرفة المتغيرات التي تسبب في ظاهرة معينة، وعند دراستنا للسببية نستعمل إختبار Granger للسببية لكي نتمكن من معرفة اتجاهات السببية، ويتم الإختبار على أساس احتمال الفرضية، حيث إذا توفر احتمال الفرضية  $pro > 0.05$  عندها نقول أنها مقبولة والعكس صحيح، ويمكن تخلص النتائج في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-03): نتائج تطبيق إختبار قرانجر للسببية بين المتغير التابع والمتغيرات

المفسرة (إختبار سببية GRANGER لمتغيرات النموذج)

الفرضيات	$FiSher (F_{cal})$	$Probabilité$	إختبار الفرضية
inv لا تسبب DEP	0.57777	0.0073	مرفوضة
DEP لا تسبب inv	0.35989	0.0057	مرفوضة
inv لا تسبب FISC	0.58242	0.0068	مرفوضة
FISC لا تسبب inv	0.58941	0.0071	مرفوضة

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 9.0

يتضح من خلال الجدول المبين اعلاه أن المتغيرات الداخلة في النموذج تسبب في المتغير التابع حسب إنجل جرانجر، في حين ان إختبار السببية ان هناك سببية عكسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة حيث ان  $pro < 0.05$  وهذا ما يلزمنا رفض الفرضية  $h_0$  والتي مفادها ان المتغيرات المستقلة تسبب في المتغير التابع.

ثانياً: تقدير معالم النموذج

سيتم تقدير النموذج الموالي وتوضح معالم المعادلة الخطية كما في الشكل التالي:

$$inv_i = \beta_0 + \beta_1 DEP_i + \beta_2 FISC_i$$

1- إختبار علاقة التكامل المتزامن (طويل الأجل) وتقدير نموذج تصحيح الخطأ (قصير الأجل)

بعد أن قمنا بدراسة مجموعة السلاسل وذلك من ناحية الاستقرارية وجدنا أن هذه السلاسل مستقرة بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى (على كل السلاسل)، ومن خلال هذا الطرح فإن إمكانية وجود مسار مشترك بين هذه المتغيرات في المدى الطويل ممكن.

### 1-1- تقدير العلاقة طويلة الأجل:

نقوم باختبار التكامل المتزامن انطلاقاً من بواقي المعادلة الأصلية التي يتم الحصول عليها من خلال مخرجات Eviews 9.0 كالتالي:

$$inv_i = 0.224 + 0.0125DEP + 0.3214FISC$$

وبعد القيام بعملية التقدير نقوم باختبار الجذر الأحادي للبواقي، فإذا كانت بواقي المعادلة مستقرة، نقول أن السلاسل السابقة متكاملة متزامنة. ونتائج اختبار ADF للبواقي ECM موضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم (03-04): نتائج اختبار ديكي - فولار ADF للبواقي E

	<u>At Level</u>	
		ECM
With ConStant	t-Statistic	-5.2051
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>
With ConStant& Trend	t-Statistic	-5.1527
	<b>Prob.</b>	<b>0.0004</b>
Without ConStant& Trend	t-Statistic	-5.2351
	<b>Prob.</b>	<b>0.0000</b>

المصدر: اعداد الطالبين بناء على مخرجات Eviews 9.0

وعند مقارنة  $t_{\hat{\phi}_1}$  القيمة المحسوبة بالقيمة الجدولة عند مستوى معنوية 5%، نجد أن:  $t_{tab} < t_{\hat{\phi}_1}$  وتعني إلى رفض الفرضية  $h_0$ ، ومنه نشير بأن سلسلة E مستقرة عند المستوى.

إذن السلسلة السابقة متكاملة متزامنة وبالتالي يمكننا تقدير نموذج تصحيح الخطأ أو المعادلة الديناميكية حسب طريقة المرحلتين ANGEL – GRANGER.

## 2-1 تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM

يوجد شعاع التكامل المتزامن لأن السلاسل (المتغيرات)، لديهم نفس درجة التكامل  $I(1)$ ، في هذه الحالة لتقدم نموذج تصحيح الخطأ نستعمل طريقة أنجل وقرانجر (1988) كالتالي:

-المرحلة الأولى: نقوم بتقدير العلاقة في المدى البعيد وتظهر كالتالي:

$$\text{inv}_i = 0.224 + 0.0125\text{DEP} + 0.3214\text{FISC}$$

(0.048)      (0.0001)      (0.000)

$$R^2 = 0.81 \quad \text{Sig}(f) = 0.000 \quad \text{DW} = 1.23$$

تتمة لمرحلة تقدير النموذج في المدى الطويل نحصل على معادلة البواقي التالية:

$$E = \text{inv}_i - 0.224 - 0.0125\text{DEP} - 0.3214\text{FISC}$$

-المرحلة الثانية: تقدير العلاقة في المدى القصير.

$$\text{DINV} = 0.371 + 0.302\text{DLdep} + 0.302\text{DLFISC} - 1.22 E(-1)$$

(0.000)      (0.000)      (0.000)      (0.000)

$$R^2 = 0.715 \quad \text{SIG}(f) = 0.0021 \quad \text{DW} = 1.70$$

يتبين بوضوح أن معامل e معامل نموذج تصحيح الخطأ سالب وهو معنويا مختلف عن الصفر عند مستوى  $\alpha = 5\%$  حيث ان  $\text{pro} = 0.0000 < 0.05$  وبالتالي المعادلة مقبولة. وعليه يوجد علاقة في الاجل الطويل بين المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج والمتغير التابع " الاستثمار الأجنبي المباشر".

ثالثاً: التفسير الاقتصادي والاحصائي (طويل الأجل)

1- التفسير الاقتصادي: سيتم الإشارة فقط إلى المعنوية في الامد الطويل اختصاراً لا حصراً، ويلي بيانها

كالتالي:

-معامل السياسة الانفاقية  $DEP\alpha_1$ : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين  $DEP$  و  $inv$  حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة -مليار دج - من شأنه أن يحسن حجم الاستثمار الاجني المباشر: 1.25 %، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلاً.

-معامل السياسة الضريبية  $FISC\alpha_1$ : تبين من خلال النمذجة القياسية أن هنالك علاقة طردية بين  $FISC$  و  $inv$  حيث ان زيادة الأولى ب: وحدة واحدة -مليار دج - من شأنه أن يحسن حجم الاستثمار الاجني المباشر: 0.32 %، وهو يوافق ما تم التنبؤ به قبلاً.

2- التفسير الاحصائي: ويتم التطرق إلى كل من المعنوية الكلية والجزئية كما يلي:

أ- المعنوية الكلية:

تبين من خلال مخرجات البرنامج القياسي EViews ان نموذج التكامل المتزامن في الامد الطويل ككل معنوي، ويظهر ذلك من خلال معنوية قيمة فيشر  $F_T$  حيث بلغت احتماليتها  $pro(f)=0.000 < 0.05$ ، ومن جانب آخر بلغ معامل التحديد  $R^2=0.81$  وهذا ما يدل على ان للمتغير التفسيري اثر في تفسير المتغير التابع  $INV$  بنسبة 81%.

كما يظهر ان نموذج تصحيح الخطأ ايضاً هو الاخر كان معنوياً حيث بلغت درجة تفسير المتغير التابع من طرف المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير نسبة 71.5 %، حيث بلغت قيمة الاحتمالية لمعامل فيشر 0.021 وهي اقل من 5%.

ب- المعنوية الجزئية: يتبين من خلال المخرجات الموضحة في المعادلتين (الاجل الطويل والاجل القصير) ان كل المعاملات كانت معنوية عند درجة ثقة 95 %، حيث لم تتعدى قيمها الاحتمالية 0.05، وتتضح من خلال التالي:

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل الطويل

$$Pro(\alpha_1) = (0.048) < 0.05 \quad Pro(\alpha_2) = (0.0001) < 0.05 \quad Pro(\alpha_3) = (0.000) < 0.05$$

- معاملات المتغيرات التفسيرية في الاجل القصير

$$Pro(\alpha_1) = (0.000) < 0.05 \quad Pro(\alpha_2) = (0.000) < 0.05 \quad Pro(\alpha_3) = (0.000) < 0.05$$

## خلاصة

إن دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر من المواضيع التي لاقت رواجاً في أدبيات الدراسات الاقتصادية، إذ اعتمدت الدول في سياستها العمومية إلى تحسين حجم الاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة السياسات المتاحة لديها بمجملتها حيناً ومركزة على جزء منها لما توفره لدى اقتصادياتها من سياسات، ولعل الجزائر باشرت في تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بمجموعة إصلاحات اقتصادية في مطلع العقد الماضي ضمن المخططات الخماسية الأخيرة (2000-2020)، ناشدت من خلالها رفع حجم الاستقطاب للاستثمار الأجنبي المباشر، واعتبرت السياسة المالية بمركباتها وأدواتها إحدى السياسات التي آلت إليها العمل واعتبر الانفاق العمومي والاقتطاع الجبائي إحدى أهم وأسهل الوسائل للتحكم في سطوة بعض الاختلالات التي من شأنها أن ترفع من المؤشرات الأداء عامة والاستثمار الأجنبي المباشر خاصة .

# الفصل الثالث

من خلال الدراسة يتضح جليا الدور الهام الذي تلعبه السياسة المالية أو بالأحرى أدوات السياسة المالية في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر و التي يمكن من خلالها تحقيق المناخ الاستثماري الملائم، فترشيد النفقات العمومية وتخصيص حصص مالية ضخمة لفائدة الاستثمار يساعد على تهيئة البنية التحتية وتجهيز للدولة استقطاب الاستثمار الأجنبي، بالإضافة إلى وسيلة أخرى تساعد على جلب الاستثمار الأجنبي ألا وهي الحوافز والامتيازات الضريبية والتي تختلف من دولة لأخرى.

كما لا يمكن إطلاقا إنكار الدور الهام الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الاقتصادية للعديد من الدول، فقد لجأت هذه الأخيرة على حد سواء لفتح المجال أمام دخول الاستثمار الأجنبي المباشر بحيث لم تعد ترى فيه على أنه خطر وشكل جديد من أشكال الاستعمار، بل وسيلة لتحقيق التنمية والازدهار. والدليل على ذلك التسابق والمنافسة بين الدول وحتى المتطورة منها من أجل توفير وتحقيق كل ما يتطلبه المستثمر الأجنبي للقيام باستثماره، إلا أنه لا يجب أن ننكر بعض الآثار السلبية الناجمة عن تلك الاستثمارات الأجنبية، لذا وجب على الدول المضيفة أن تتعامل مع هذا الاستثمار الأجنبي بطريقة رشيدة، وحتى تستطيع هذه الدول استقطابه وجب عليها توفير المناخ المناسب والملائم لتحفيزه.

### 1- اختبار الفرضيات:

**الفرضية 01:** تنص الفرضية الأولى على أن التأثير المتبادل بين السياسة المالية والعوامل السياسية يظهر بوضوح كون الاقتطاع العام من الدخل الوطني جد هام، فتحديد قيمة هذا الاقتطاع وتحديد توزيعه وقرارات استعماله تثير مشكلات سياسية هامة، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية، إضافة إلى العوامل السياسية هناك عوامل أخرى لا تقل أهمية تتمثل في العوامل الإدارية (التي لها تأثير واضح على الجانب الضريبي للسياسة المالية، حيث أن الجهاز الإداري الكفاء يهيئ للسياسة المالية فعالية كبيرة في تحقيق أهدافها)، وأثر النظام الاقتصادي الذي ينبغي أن تنسق السياسة المالية في طبيعتها وأهدافها وطريقة عملها مع هذا النظام .

**الفرضية 02:** تنص الفرضية الثانية على أن مناخ الاستثمار في الجزائر في تحسن مستمر، وقد تجاوز مرحلة الترقب والتخوف من قبل المستثمر الأجنبي، وذلك راجع إلى مختلف الحوافز والضمانات التي قدمتها، و توفير عنصر العمالة المدربة ذات التكلفة المنخفضة بالإضافة إلى توفرها على الموارد الطبيعية (البترونية والمعدنية)، والموقع الاستراتيجي الذي تحتله الجزائر كل هذه المميزات تمثل عنصر جذب قادر وفعال للاستثمار الأجنبي



المباشر، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية فعلى الرغم من توفر هذه الفرص والقدرات لاستيعاب الاستثمارات الأجنبية فإن نصيبها يبقى متواضع، وحاصل ما تقدم هو أن مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد الجزائري كانت منخفضة، ويفسر ذلك بالعديد من الأسباب والمشاكل التي يعود جزء منها في ميدان الشراكة الأجنبية.

**الفرضية 03:** تنص الفرضية الثالثة على أن استخدام الإعفاء الضريبي كحافز بدون تمييز بين نوعية الاستثمارات المختلفة يترتب عنه أثر تمييزي في صالح الاستثمارات ذات السيولة المرتفعة والكسب السريع والمخاطر المحدودة، وأثر غير صالح للاستثمارات طويلة الأجل ذات العائد المنخفض والمخاطر المرتفعة، وقد توصلنا إلى عدم صحة هذه الفرضية، فعلى الدول التي تسعى إلى جلب الاستثمار الأجنبي أن تعمل قبل كل شيء على توفير المناخ الاستثماري الملائم بدلا من التمادي في منح الإعفاءات والتسهيلات المختلفة، وإلا فإن جهودها غي مجال جذب الاستثمار الأجنبي ستظل محدودة الفعالية وستظل قاصرة عن الاستجابة لشروط المنافسة في عالم تتقدم فيه المنافسة على الاستثمارات الأجنبية، الشيء الذي أدركته الجزائر جيدا إلا أن هذه الأخيرة متيقنة أنها بدون استثمارات خارجية لا يمكنها الخروج من الأزمة والنهوض بالاقتصاد والخروج به من المشاكل التي يتخبط فيها الآن.

## 2- النتائج المتوصل إليها:

- في ظل هذه الدراسة يمكن عرض بعض النتائج التي توصلنا إليها في النقاط التالية:
- لا يمكن اعتبار أي استثمار مباشر إلا بتحقيق الشروط التالية: المشاركة في اتخاذ القرار، التسيير والمراقبة إلى جانب مجموعة من العوامل الأخرى كالتكنولوجيا وتقنيات الإنتاج، وإضافة إلى الإدارة الحديثة.
  - حتمية إيجاد نظام معلومات واسع حول الاستثمار الأجنبي خاصة المباشر منه، ودراسة الضمانات والامتيازات الفعالة المشجعة للمستثمرين الأجانب في الإقدام على الاستثمار في ظروف ملائمة خاصة في الجزائر.
  - تعتبر الجزائر من بين الدول النامية التي استطاعت تغيير موقفها اتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر، فبعدما كانت تتميز بالموقف المتشدد والمقيد الذي يعارض كل محاولة أو كل إرادة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، فهي تسعى حاليا إلى إيجاد السبل الكفيلة باجتذابه وتشجيعه.

- الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره وجه من أوجه حركة رؤوس الأموال على المدى الطويل هو بمثابة ميكانيزم أساس تستخدمه الدول الصناعية الكبرى لاختراق الأسواق الأجنبية ومن ثم احتكارها وبالتالي التحكم في اقتصاديات الدول النامية.
- تكمن العلاقة بين مناخ الاستثمار و أدوات السياسة المالية فيما يمكن أن تتركه هذه الأخيرة على هذا المناخ، فمن خلال النفقات العامة يمكن للدولة أن توفر بنية تحتية مساعدة على الاستثمار، كما يمكن لها أيضا أن تؤثر إيجابا على حجم السوق من خلال الرفع من حجم التحويلات والمدخلات وترفع من كفاءة وفعالية القطاع الإداري، أما عن الضرائب فيمكن للدولة من خلال مختلف الامتيازات الضريبية أن تساهم في إغراء وتحفيز المستثمر الأجنبي.
- من أجل إفساح المجال أمام مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دفع عجلة نمو اقتصاديات الدول المضيفة، يستوجب عليها بالضرورة أن تعمل على توفير محصلة إجمالية كبيرة ومعقدة من العوامل المرتبطة التي تشكل من الجوانب السياسية والأمنية، والاجتماعية والإطار الاقتصادي المستقر، إضافة إلى إقامة أسواق المال وتنشيط النظام البنكي ووضع الإطار القانوني الذي يخص تشجيعه أن يكون شفافا وواضحا، وضرورة مراجعة النظم الضريبية والجمركية بعناية كافية ومنح مختلف الحوافز والضمانات، والتي يجب أن لا تكون مقررة بموجب قوانين الاستثمار الداخلية فحسب بل أيضا بالالتزام الدولي على المستوى الثنائي أو متعدد الأطراف.

### 3- الاقتراحات والتوصيات:

- على ضوء النتائج والملاحظات المتوصل إليها يمكن تقديم بعض الاقتراحات والتوصيات والتي نوجزها في النقاط التالية:
- يجب على حكومات الدول النامية خاصة الجزائر أن تغير التوازن للتوجه الحيادي للاستثمار في المجال النفطي وأن يشمل القطاعات المنتجة الأخرى خاصة الفلاحة والسياحة.
- وضع الرقابة الدورية على وكالات دعم الاستثمار والطرق المتبعة في قبول أو رفع المشاريع والمصادقة عليها من جهة، وتحسين الأداء المصرفي خاصة البنوك التي تحمل عبء التمويل.
- إمكانية إنشاء وكالة تابعة لوكالة تطوير الاستثمار ومهمتها دراسة تطوير المناطق والأسواق الحرة، وهي من طموحات الجزائر في 2010 التي يمكنها التماشي مع إمكانية دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة .OMC

- التأمين الدولي على الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث انتقال رؤوس الأموال وعوائد هذا الأخير.
- لا بد للدولة أن ترشد من نفقاتها العامة وكذا حوافزها الضريبية الممنوحة للمستثمر الأجنبي بالشكل الذي يرفع من إنتاجية الإنفاق العام ويعيد الاعتبار لمصداقية الحافز الضريبي، كما يجب أن يتزامن ذلك مع سياسة استهداف الاستثمار الأجنبي المباشر.
- العمل على إعطاء صورة جيدة عن البلد من خلال القيام بالحملات الإعلامية عن طريق إقامة ندوات أو مؤتمرات حول فرص الاستثمار المتاحة والمشاركة في المعارض الدولية والإشهار في وسائل الإعلام المختلفة الوطنية والأجنبية، بهدف تعريف المتعاملين الأجانب بتوفر البلد على الشروط الكفيلة والفرص الحقيقية للاستثمار المربح.

#### 4- آفاق الدراسة:

- نشير في النهاية إلى أن هذا الموضوع لا يقف عند هذا الحد، إذ لا ندعي أننا استوفينا كل جوانبه، بل هناك جوانب أخرى لم تتناولها الدراسة تعتبر آفاق مفتوحة لأبحاث لاحقة:
- السياسة الاقتصادية ومناخ الاستثمار.
  - دور التنسيق الضريبي في تشجيع تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

# الفصل الثالث

### قائمة المراجع:

#### 1- الكتب:

1. ماجد أحمد عطا الله، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، الأردن، 2011.
2. عبد السلام محمود أبو قحف، مقدمة في الأعمال، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2003.
3. عبد المجيد قدي، مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر الطبعة الثانية، 2005.
4. عيوط محمد وعلي، الاستثمارات في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.
5. فريد النجار، الاستثمار الدولي والتنسيق الضريبي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
6. قادري عبد العزيز، الاستثمارات الدولية "التحكيم التجاري الدولي ضمان للاستثمارات"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.
7. قريوع عليوش كمال، قانون الاستثمارات في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 1999.
8. مصطفى بودهان، الأسس والأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر، الطبعة الأولى، دار الملكية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
9. عبد القادر عطية، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة للكتب، مصر، 1997، ص 105.
10. عمر محي الدين، التخطيط الاقتصادي، دار النهضة للطباعة والنشر، 1995، ص 32.

#### 2- الأطروحات والمذكرات:

1. بامحمد نفيسة، تحليل جاذبية الاستثمار في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة وهران 02، كلية العلوم الاقتصادية، 2016.
2. بلخياط جمال، الآثار المتوقعة للمنظمة العالمية للتجارة على الاستثمار الأجنبي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، 2003.
3. بيوض محمد العيد، تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مذكرة ماستر جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، 2011.
4. جوامع لبيبة، أثر سياسات الاستثمار في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، أطروحة دكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015.
5. خيالي خيرة، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية، مذكرة ماستر، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، 2004.
6. رحو وحيدة، تقييم تجربة الجزائر في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وأثرها على التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر جامعة مستغانم، كلية العلوم الاقتصادية، 2017.

## قائمة المراجع

7. رشيدة بن عرفة، سمية حمزاوي، تقييم التجربة الجزائرية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2015.
8. سعيد يحي، تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.
9. سلمان حسين، الاستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية، 2004.
10. عبد القادر شلالي، محمود رشيدة، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مذكرة ليسانس، جامعة المدية، كلية العلوم الاقتصادية، 2003.
11. عبد الكريم بعداش، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.
12. عزيز عبد الرزاق، النظام القانوني للاستثمارات الأجنبية في الجزائر "واقع وأفاق"، مذكرة ماستر، جامعة عين الدفلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
13. عمروش سليمان، أثر الإصلاحات الاقتصادية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013.
14. غلى شبوط، واقع الاستثمارات في الجزائر و دورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة تبسة، كلية العلوم الاقتصادية، 2013.
15. كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الإقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2011.
16. مطاي علي، الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في التنمية الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة خميس مليانة كلية العلوم الاقتصادية، 2015.
17. ناجي بن حسين، دراسة تحليلية لمناخ الاستثمار في الجزائر، أطروحة دكتوراه، جامعة قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية، 2007.
18. نشمة ياسين، مدى نجاعة التشريع الجبائي الجزائري في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، أطروحة دكتوراه جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية، 2017، ص65.

### 3- التقارير:

1. البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، 2018.
2. الديوان الوطني لإحصائيات، 2018.
3. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية، العدد 2، 2018.

## قائمة المراجع

4. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مناخ الاستثمار في الدول العربية، مؤشر ضمان لجاذبية الاستثمار 2018.
5. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، نشرة فصلية، العدد 02، 2018.
6. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الاقتصاد العربي مؤشرات الأداء 2000-2018، العدد الرابع، 2018.

### 4- القرارات والقوانين والمراسيم:

1. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 20 أوت 2001، العدد 47، الصادر بتاريخ 22 أوت 2001.
2. الجريدة الرسمية، الأمر رقم 06-08 المعدل والمتمم للأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، المؤرخ في 15 جويلية 2006، العدد 47، الصادر بتاريخ 19 جويلية 2006.
3. الجريدة الرسمية، الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 يعدل ويتمم الأمر 01-03 المتعلق بتطوير الاستثمار، العدد 47، الصادر بتاريخ 16 جويلية 2006.
4. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 26 جويلية 1963، تحت رقم 36-277، العدد 53، الصادر بتاريخ 02 أوت 1963.
5. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 15 سبتمبر 1966، تحت رقم 66-284، العدد 80، الصادر بتاريخ 17 سبتمبر 1966.
6. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 28 أوت 1982، تحت رقم 82-13، العدد 35، الصادر بتاريخ 28 سبتمبر 1982.
7. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 19 مارس 1986، تحت رقم 86-13 المعدل و المتمم للقانون 82-13 العدد 35، الصادر بتاريخ 27 أوت 1986.
8. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 14 أبريل 1990، تحت رقم 10/90، العدد 39، الصادر بتاريخ 18 أبريل 1990.
9. الجريدة الرسمية، قانون الاستثمار، المؤرخ في 03 أوت 2016، تحت رقم 09-16، العدد 46، الصادر بتاريخ 2009.
10. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، تحت رقم 33-12، المتعلق بترقية الاستثمار العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
11. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي، المؤرخ في 09 أكتوبر 2001، تحت رقم 06-355 يتعلق بإصلاحات المجلس الوطني للاستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره، العدد 64، الصادر بتاريخ 11 أكتوبر 2006.
12. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي، المؤرخ في 10 أكتوبر 1993، تحت رقم 12/93 المادة 1 و 2، العدد 64 الصادر بتاريخ 10/10/1993.
13. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي، المؤرخ في 23 أبريل 2007، تحت رقم 07-119، العدد 27، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2007.
14. الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي، المؤرخ في 23 أبريل 2007، تحت رقم 07-120، العدد 23، الصادر بتاريخ 25 أبريل 2007.
15. الجريدة الرسمية، المرسوم التشريعي، المؤرخ في 05 أكتوبر 1993، تحت رقم 93-12 و المتعلق بترقية الاستثمار، العدد 64، الصادر بتاريخ 10 أكتوبر 1993.
16. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 22 ديسمبر 1990، تحت رقم 90-420، العدد 06، الصادر بتاريخ 06 فيفري 1991.
17. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 14 أكتوبر 1990، تحت رقم 90-319، العدد 45، الصادر بتاريخ 17 أكتوبر 1990.
18. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 05 أكتوبر 1991، تحت رقم 91-345، العدد 46، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر 1991.
19. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 05 أكتوبر 1991، تحت رقم 91-346، العدد 46، الصادر بتاريخ 06 أكتوبر 1991.
20. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 02 جانفي 1994، تحت رقم 94-01، العدد 01، الصادر بتاريخ 02 جانفي 1994.

## قائمة المراجع

21. الجريدة الرسمية، المرسوم الرئاسي، المؤرخ في 25 مارس 1995، تحت رقم 95-88 العدد 23، الصادر بتاريخ 25 مارس 1995.

### 5- المجالات:

1. د. مختار بونقاب، زواويد لزهاري، الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، جامعة ورقلة، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 01، 2018.
2. علي همال، فاطمة حفيظ، آفاق الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل اتفاق الشراكة الأورو متوسطية الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 04، 2005.
3. محمد زعلاني، شمولية الاقتصاد الموازي بالإشارة إلى الاقتصاد الجزائري، أبحاث إدارية و اقتصادية، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 10، 2011.
4. منصور زين، واقع و آفاق سياسة الاستثمار في الجزائر، جامعة شلف، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 02، 2005.
5. يوسف رشيد، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاقتصاد الوطني "حالة الجزائر"، جامعة سطيف، كلية العلوم الاقتصادية، العدد 05، 2005.

### 6- مواقع الانترنت:

1. <http://data.albankaldawli-org/indicator>, la date: 08/05/2019.15:35.
2. <http://www.andi.dz/idex.php/ar/déclaration-d-investissement>, la date:08/05/2019.15:34.
3. <http://www.ons.dz.index.dzph/> la date: 08/05/2019.15:40.
4. [WWW.ANIDI.DZ](http://WWW.ANIDI.DZ), la date:08/05/2019.15:30.



## ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الممتدة بين 2004-2014، وذلك بالتطرق إلى مفاهيم حول السياسة المالية والإستثمار الأجنبي المباشر. والعلاقة التي تجمعهما، من خلال دراسة تأثير أدوات السياسة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر.

أكدت النتائج المتوصل إليها إلى وجود علاقة بين السياسة المالية و الإستثمار الأجنبي المباشر ، لكن للسياسة النقدية علاقة وتأثير أكبر على ميزان المدفوعات في الجزائر، نظرا لإهمال أدوات السياسة المالية.

**الكلمات المفتاحية:** ، السياسة المالية، الاستثمار الأجنبي المباشر.

### Summary :

This study mainly aims at identifying the impact of the Financial polici on orienting the balance of payments in algeria from 2004 until 2014 .the reseam cher reled on analysing some significan concepts about the financial policy and its correbtion with the balance of payment .

The main findings suggest that these is a close relationship between the previous concepts . and that the monetry policy has the biggest impact due to the neglection of the proctices of financial policy and the dependence on one source in the algerian economy.

**Key words :**balance of payment. Financial policy . debts.